



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية العلوم الاسلامية
قسم اللغة العربية

بناءً على الجملة في الشواهد القرآنية في شروح عَمَاسَة أَبِي تَمَامِ المطبوعة

رسالة تقدمت بها الطالبة

زهراء محمد جواد كاظم الحسيني

إلى مجلس كلية العلوم الاسلامية ، جامعة كربلاء ، و هي من متطلبات نيل
درجة الماجستير في اللغة العربية – لغة القرآن و آدابها

بإشراف

أ.م. عباس علي إسماعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا

لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

[من النساء : 113]

صدق الله العلي العظيم

ترشيح الرسالة للطبع

نظراً لإنجاز مباحث و فصول (الرسالة) الموسومة بـ(قواعد بناء الجمل في الشواهد
القرآنية الواردة في شروح حماسة أبي تمام) لطالبة الماجستير (زهراء محمد جواد
كاظم الحسيني) فأني أرشحها للطبع.



التوقيع:

المشرف: د. عباس عايد، اسكاس

مكان العمل: كلية علوم، إسلامية
جامعة كربلاء

التاريخ: 18/8/19

إقرار المشرف

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (قواعد بناء الجمل في الشواهد القرآنية الواردة في شروح حماسة أبي تمام) التي قدّمتها الطالبة (زهراء محمد جواد كاظم الحسيني) قد جرى إعدادها تحت إشرافي في كلية العلوم الإسلامية ، جامعة كربلاء ، و هي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة القرآن و آدابها .

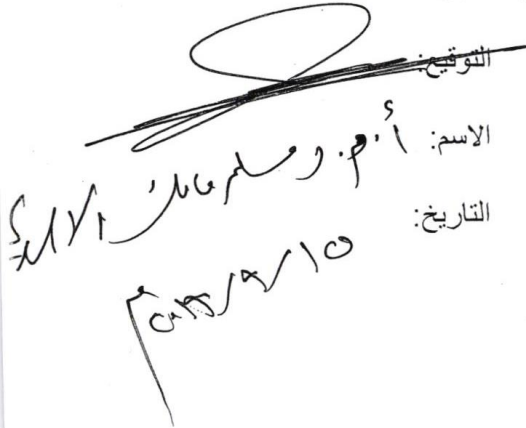

التوقيع:
المرتبة العلمية: أستاذ

الاسم: د. عباس علي إسماعيل

مكان العمل: كلية العلوم الإسلامية

التاريخ: ١٥ / ٤ / ١٩٠٠

بناء على توصيات المشرف و المقوم العلمي أشرح هذه الرسالة للمناقشة


التوقيع:
الاسم: أ.م. و مسلم بن عبد الله
التاريخ: ١٥ / ٤ / ١٩٠٠

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (بناءً الجملة في الشواهد القرآنية في شروح حماسة أبي تمام المطبوعة) وناقشنا الطالبة (زهراء محمد جواد كاظم الحسيني) في محتواها وفيما له علاقة بها ونعتقد انها جديرة بالقبول بتقدير (جيد جدا عالي) لنيل درجة الماجستير في لغة القرآن وآدابها.


التوقيع:
الاسم: أ.م.د حسام رحيم الياسري

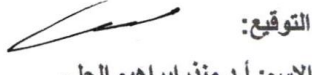
المنصب في اللجنة: عضوا

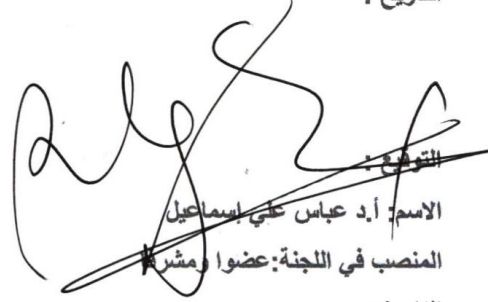
التاريخ:



التوقيع:
الاسم: أ.م.د عبد الباقي عبد السلام الخزرجي

المنصب في اللجنة: عضوا

التاريخ:


التوقيع:
الاسم: أ.د منذر ابراهيم الحلي
المنصب في اللجنة: رئيسا
التاريخ:


التوقيع:
الاسم: أ.د عباس علي اسماعيل
المنصب في اللجنة: عضوا / مشرطا
التاريخ:


التوقيع:
أ.م.د ضرغام كريم كاظم الموسوي
العميد وكالة

التاريخ: 2020/7/26

الإهداء



- مَنْ بَلَغَ الرِّسَالَةَ وَذَوَى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ: نَبِيَّ الرَّحْمَةِ وَنُورَ الْعَالَمِينَ سَيِّدَنَا

مُحَمَّدَ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ).

- لِي مَنْ حَمَلُوا هَمِّي، وَاشْغَلُوا فِكْرَهُمْ مَعِي

لِي مَنْ يَنْبِضُ الْقَلْبَ مَرُورًا سَمِيحًا:

رُوحَ أَبِي الْعَزِيزِ، وَأُمِّي الْغَالِيَةِ.

- لِي سَنَدِي وَقَوِي وَمَلَاوِي بَعْدَ اللَّهِ. لِي مَنْ أَثَرَنِي عَلَى نَفْسِهِمْ. إِيَّيْ مَنْ

عَلَّمَنِي مَعْنَى الْحَيَاةِ لِي مَنْ أَظْهَرُوا لِي مَا هُوَ أَجْمَلُ مِنَ الْحَيَاةِ: إِخْوَتِي وَأَخْوَاتِي أَهْدِي

هَذَا الْجَهْدَ الْمَتَوَاضِعَ.

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لى أستاذى الدكتور المفتر ذ.و. عباس على إسماعيل لتفضله بقبول

الإشراف على هذا العمل و على رجابة صدره و نصائحه و توجيهاته السديدة. وشكرى و

تقدرى لى عمادة كلية العلوم الإسلامية، و رئيس قسم اللغة العربية، لجهودهم فى وعم

طلبة الدراسات العليا.

و الشكر و الامتنان لأساتنى الكرام فى مرحلة الماجستير الذين أثاروا لى طرق

التفوق و النجاح.

ولى كل من وقف معى، وأعانى فى إنجاز هذا الجهد.

الخلاصة

تهتم هذه الدراسة ببناء الجملة العربية في الشواهد القرآنية في شروح حماسة أبي تمام المطبوعة والمطبوعة خاصة لوجود جملة من الشروح المخطوطة لحد الآن فهذه الدراسة تهتم بكيفية بناء الجملة القرآنية وكيف استعملها الشاعر العربي القديم وأدخلها في شعره وجعلها كجزء لا يتجزأ منه. لاسيما ان الأخير (الشاعر) قد جعل القرآن الكريم وآياته كدُرر يُحلي ويُزين بها شعره .

وتبعاً لمقتضيات الموضوع فقد ضم البحث على ثلاثة فصول اهتم الفصل الأول بالمنصوبات في شعر ديوان الحماسة فدرست الأفعال اللازمة والمتعدية وما يتصل بها والمفعول فيه والمفعول به . وجاء الفصل الثاني لدراسة الأدوات النحوية التي وردت في تلك الشروح ، اما الفصل الثالث فقد اهتم بدراسة مباحث نحوية أُخرى منها المرفوعات وغيرها ، واما الخاتمة فقد ضمت جملة من النتائج كان من أهمها ان اللغة العربية لغة مرنة من الممكن نقل الفعل المتعدي إلى اللازم والعكس صحيح اتفق شراح الحماسة مع جمهور النحويين في شروط اجراء فعل القول مجرى الظن.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ - د	المقدمة
52- 1	الفصل الأول : المنصوبات في شروح حماسة أبي تمام
2-1	التعريف بالمنصوبات و أقسامها في الجملة الفعلية
9-2	الافعال اللازمة و المتعدية
11-9	أفعال تتعدى إلى مفعول به واحد و الى اثنين
12-11	مجيء (عَلِمَ) بمعنى (عرف)
15-13	مجيء (رَأَى) بمعنى اعتقد ، وظَنَّ و عَلِمَ
16-15	مجيء الظَّنَّ بمعنى العلم و اليقين
21-16	التعليق
22-21	المفعول به
27-22	حذف المفعول به و المفعولين
28-27	نصب المفعول به بإضمار الناصب
30-28	عمل اسم الفاعل في معموله
34-30	المفعول فيه
34	الحال
36-35	وقوع المصدر حالاً
37-36	وقوع الجار و المجرور حالاً
38- 37	الحال المقدرّة
39-38	مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت غير مسبوق بـ قد
40-39	تقديم الحال على عاملها
45-40	التمييز
47-45	المفعول معه
48	المفعول المطلق
49-48	المصدر النائب عن فعله
50-49	قيام اسم المصدر مقام المصدر

52-50	المنادى
111-53	الفصل الثاني: الأدوات في شروح حماسة ابي تمام الادوات النحوية
72-53	الأدوات التي تتكون من مقطع واحد من النوع الاول
58-53	الباء
59- 58	الفاء
65-59	اللام
66-65	الكاف
72-66	الواو
83-72	الأدوات التي تتكون من مقطع واحد من النوع الثاني
78-72	لا النافية للجنس
81-78	ما
83-81	مجيء أداة النداء بعد فعل الامر
102-83	الادوات التي تتكون من مقطع واحد من النوع الثالث
88-83	أن
90-89	إذ
92-90	إضمار الفعل بعد لو
93-92	مجيئ عن بمعنى بعد
94-93	مجيء اسلوب الدعاء ب لن
97-95	مجيء من لابتداء الغاية
99-97	مجيء من لبيان الجنس
101-100	إضمار من في التقسيم
102-101	مجيء هل بمعنى قد
111-102	الأدوات التي تتكون من مقطعين
104-102	إذا
106-104	إن
108-106	أما
109-108	أي

110-109	بلى
111-110	نولا
162-112	الفصل الثالث: مباحث نحوية أخرى في شروح الحماسة
112	المرفوعات
113	المبتدأ والخبر
117-113	الرفع على الابتداء
119-117	إجراء القول مجرى الظنّ
120-119	مجيء الخبر للدلالة على الأمر
122-120	الإخبار عن احد الاسمين وترك الآخر
122	القيود الداخلة على جملة المبتدأ والخبر
129-122	الجملة المقيدة ب كان وأخواتها
130-129	الجملة الاسمية المقيدة بما النافية
133-131	الجملة الاسمية المقيدة ب كاد و عسى
134-133	رفع الفعل المضارع في جملة الشرط على نية الابتداء
135-134	الإضافة
137-136	حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه
142-137	نوعا الإضافة
142	التوابع
143	النعته
145-144	الصفة المؤكدة
146-145	وقوع الجملة نعتاً
147-146	الفصل بين الصفة والموصوف
148-147	عطف النسق
149-148	عطف الخاص على العام
150-149	العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيده
151-150	الاستغناء عن حرف العطف بالضمير
156-151	البديل
157-156	الموصول الاسمي

158-157	قيام الاسم الموصول مقام الذي والجملة بعده مقام المصدر
160-158	تقديم المتعلق بالصلة على الموصول
162-160	حذف الضمير العائد على الموصول الاسمي
164-163	الخاتمة
181-165	المصادر

مقدمة

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله على ما أنعم، وله الشُّكر على ما ألهم، والثناءُ بما قدَّم، من عمومِ نِعَمِ
ابتدأها، وسبوغِ آلاءِ أسداها، وتمامِ مِنِّ أولائها، جَمَّ من الإحصاءِ عددها، ونأى عن الجزاءِ
أمدُّها، وتفاوتِ عن الإدراكِ أمدُّها، والصلاة والسلام على رسول ربِّ العالمين وسيد الأنام
والمُرسلين أبي القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين.

أما بعد:

فإنَّ المُطَّلِعَ على الأدب العربي يقف أمام كم هائل من المنجز الذي تزخر به المدونة
العربية، وتقف شاهداً فذاً على براعة العرب وسعة ثقافتهم والمُنْعَمِ النظر في تراثنا العربي
يستطيع أن يجد مبتغاه في هذا التراث وبالنظر لسعة مصادر الثقافة العربية وبتوجيه من
أستاذي المشرف أ.د عباس علي إسماعيل صاحب الفضل عليَّ بعد الله عز وجل وتوجيهاته
السديدة استقر الاختيار على إبداع من ابداعات العرب التي تستحق سَبْرَ أعماقها وفهم طرق
إبداعها وإظهارها إلى العلن لرفد المكتبة العربية بنتاج جديد يكون شاهداً على إبداع العرب

قديمًا وحديثًا؛ فوق الاختيار على حماسة أبي تمام (231هـ) الشعرية التي جمع بها نتاجًا أدبيًا ضخماً للشعراء الذين سبقوه وصولاً إلى عصره.

وبالنظر إلى ما جمعه أبو تمام في حماسته من شواهد نحوية ولغوية عديدة، فإنها استحققت عناية العلماء والأدباء واللغويين، فشرعوا بشرحها والتعليق عليها وبيان غوامضها.

ومن هنا صار عنوان رسالتي في الماجستير الذي وسمته بـ:

بناء الجملة في الشواهد القرآنية في شروح حماسة أبي تمام المطبوعة .

ولما كان الموضوع يخص دراسة شروح الحماسة كان لزاماً على الباحثة أن تطلع على الكتب التي تناولت حماسة أبي تمام المطبوعة ، وهي:-

- تهذيب شرح الحماسة وإيجاز لفظها، لمحمد الديرتي (ت355هـ).

- معاني أبيات الحماسة، لأبي عبد الله النمري (ت385هـ).

- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني (ت392هـ).

- شرح ديوان حماسة أبي تمام، للمرزوقي (ت421هـ).

- شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب، لأبي العلاء المعري (ت449هـ).

- شرح كتاب الحماسة، لأبي القاسم بن علي الفارسي (ت467هـ) مطبوع مع كتاب (شروح

حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقاتها)

- شرح ديوان حماسة أبي تمام، للتبريزي (ت502هـ).

- الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي (ت571هـ).

- شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري (ت746هـ).

تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة، وتلحقها خاتمة، كان الفصل الأول بعنوان المنصوبات في شروح حماسة أبي تمام، وفيه درست الأفعال اللازمة والمتعدية، وما يتصل بهما، فضلاً على دراسة مسائل تتصل بالمفعول به، والمفعول فيه، والحال، والتَّمْيِيزُ، والمفعول معه، والمفعول المطلق والمنادى.

وجعلتُ الفصل الثاني بعنوان: الأدوات النحوية في الشواهد القرآنية الواردة في شروح حماسة أبي تمام، تناولت فيه الأدوات التي تتكون من مقطع واحد، والأدوات التي تتكون من مقطعين.

وتكفّل الفصل الثالث من هذه الدراسة بمباحث نحوية أخرى في شروح حماسة أبي تمام، درست فيه مسائل تتصل بالمرفوعات والإضافة والتوابع، فضلاً على مسائل تخص الموصولات الاسمية (الأسماء الموصولة)، وبعد أن انهيتُ من ذلك كلّه كتبتُ خاتمة ضمّت أهم النتائج التي توصلت إليها.

وأخص منهم بالذكر (أ. د عباس علي اسماعيل على تفضله القبول بالإشراف على هذا العمل فقد كان له الفضل في إخراج هذا البحث إلى النور، فكم أفتت من علمه الغزير وتوجيهاته السديدة وآرائه الصائبة، فجزاه الله عني خير الجزاء وأجزل له الأجر والعطاء).

وأخيراً فإن هذه الرسالة ما هي إلا جهد متواضع سعيت فيه الى خدمة القرآن الكريم سعي المجتهدة ، فإن أصبت فبفضل الله ومَنِّه، وإنَّ أخطأت فمِنِّي ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين الهادي إلى سواء السبيل ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الباحثة

الفصل الأول

المنصوبات في شروح حماسة أبي تمام

المنصوبات

المنصوبات باب واسع في النحو العربي حتى أنّ الخليل (170هـ) وصفها بأنها خزانة النحو⁽¹⁾، وهي في نظر اللغويين العرب من مكملات الجملة، أو عناصر توسعية، وعلامة ذلك أنهم أطلقوا على المفاعيل وما شابههما مصطلح الفضلات⁽²⁾، وعرفهما ابن الحاجب بأنها الاسماء التي تشتمل على علم المفعولية⁽³⁾.

والأسماء المنصوبة في العربية كثيرة، منها: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، واسم إنّ وأخواتها، وخبر كان وأخواتها، والتمييز، والاستثناء، والمنادى، والإغراء، والتحذير، والاختصاص⁽⁴⁾.

وتنقسمُ المنصوبات في الجملة الفعلية على قسمين، قسم منها: ((منصوب يحتاج إليه الفعل المتعدي فحسب، وهو المفعول به واحداً أو أكثر، والقسم الآخر: منصوب يرد في الجملة الفعلية سواء كان الفعل متعدياً أم لازماً، وهو المفعول المطلق، والظرف، الحال، المفعول له، والمفعول معه))⁽⁵⁾ ف(سَكِينًا) في قوله تعالى: ﴿وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَكِينًا﴾ (من يوسف : 31) وقع مفعولاً به.

(1) ينظر: كتاب الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي: 10.

(2) ينظر: المقتضب: 3/ 116، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي بفضل الله الراوندي، د. عباس علي إسماعيل: 290.

(3) ينظر: شرح الكافية: 1/ 294.

(4) ينظر: المحلى، ابن شقير: 302، شرح شذور الذهب، ابن هشام: 241، 243، 249، 252، 353، 256، 262، 269، 271، 278، 283.

(5) الجملة الفعلية، د. علي ابو المكارم: 53.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ (يوسف : 5) وقع (كيداً) مفعولاً مطلقاً

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةٌ فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا﴾ (يوسف: 68)، جاءت (حاجة) مفعولاً لأجله

وفي قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً﴾ (يوسف : 16)، جاءت لفظة (عشاء) ظرف زمان منصوباً (مفعول فيه).

وقبل أن أتحدث على المنصوبات لابد من الحديث على الأفعال المتعدية والأفعال اللازمة ، بالمنصوب ونوعه.

الأفعال المتعدية واللازمة:

قسم النحويون الفعل بحسب معناه الى: فعل متعدٍ، وفعل لازم، ومنهم من أضاف إلى هذين النوعين من الأفعال نوعاً ثالثاً وهو: الفعل المتعدي واللازم معاً، أي يجوز أن يُستعمل متعدياً فيحتاج إلى مفعول به، كما يجوز أن يُستعمل لازماً فلا يحتاج إلى مفعول به نحو: شَكَرَ - شَكَرْتُهُ وَشَكَرْتُ لَهُ، ويرفض جمهور النحويين وجود هذا القسم الثالث من الأفعال، ويُفسر أفعاله بأنها إما لازمة الأصل فيها أن لا تتصل بالمفعول به بغير حرف جر أو متعدية تتصل بالمفعول به بنفسها دون حرف جر، لكن زيد الحرف تأكيداً للمعنى وتقوية⁽¹⁾.

وجاء في الكتاب لـ سيبويه (ت180هـ): ((الفعل المتعدي هو الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول فينصبه))⁽²⁾.

(1) همع الهوامع/2/80 ، ينظر: الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم: 44-46.

(2) الكتاب: 24/1.

هو يتعدى الفعل اللازم في العربية بوسائل منها الهمزة، أو تضعيف الفعل، أو حرف من حروف الجر، قال ابن جني (ت392هـ) نحو: ((مررتُ بزيدٍ وما كان نحوه من حروف الجر، ممّا يلحق من حروف الجر معونةً لتعدي الفعل، فمن وجه يعتقد، في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت مُعدية وموصلة له كما أنّ همزة النقل في " أفعلتُ" وتكرير العين في " فَعَلْتُ" يأتيان لنقل الفعل وتعديته نحو: قامَ، وأقمتُهُ، وسارَ، وأسرتَه، وسَيَّرتُهُ....)) (1).

وسماه ابن السراج الفعل غير المتعدي، والفعل الذي لا يلاقي شيئاً (2). وجاء في الكافية ل ابن الحاجب (ت646هـ): ((الفعل المتعدي هو ما يتوقف فهمه على متعلق، ك(ضَرَبَ)، وغير المتعدي خلافه ك(قَعَدَ)، واللازم ما لا مفعول له ويسمى قاصراً لقصوره على الفاعل، وغير واقع؛ لأن حدثه لا يقع على المفعول به، وغير مجاوز؛ للزومه فاعله)) (3).

وسبب تسمية الفعل المتعدي متعدياً؛ لأن الفعل تجاوز فاعله إلى المفعول به، وواقعاً؛ لأنه وقع على المفعول به، ومتجاوزاً مرفوعه إلى غيره (4).

ويأتي الفعل المتعدي على أنواع (5):

1- ما يحتاج إلى مفعول به واحد، وهو كثير في اللغة، نحو: نَصَرَ، قرأ، باع.

2- ما يحتاج إلى مفعولين، وينقسمُ به بحسب مفعوليه على ثلاثة أقسام:

(أ) ما كان المفعول الثاني منه مستعملاً أصلاً مع حرف الجر، ثم يحذف الجار لكثرة الاستعمال.

(1) الخصائص: 98/1.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 169 / 1.

(3) الكافية في النحو: ابن الحاجب : 4 / 135.

(4) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي: 3: 124.

(5) الأصول في النحو: ابن السراج، 86 ، ينظر: الجملة الفعلية: د. علي ابو المكارم، 46-48.

(ب) ما كان متعدياً إلى مفعولين، الثاني منهما هو الأول في المعنى، وهو ما يصطلح عليه النحويون بالمتعدي إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظنٌ واخواتها من الأفعال الناسخة سواء كانت دالة على ظن أم يقين، فهي تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر فتتصبها مفعولين لها ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين، بل لابد من وجودهما معاً.

(ج) ما كان متعدياً إلى مفعولين، الثاني منهما مُغاير للأول في المعنى ويصطلح عليه النحويون بالمتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو: كسوت بشراً الثياب الجياد.

3- ما يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل، ولا يجوز في هذه الأفعال الاقتصار على مفعول واحد منها دون الثلاثة، والمجمع عليه منهما فعلان هما (أعلم- أرى).

وسائل تعدية الفعل اللازم⁽¹⁾:

1- زيادة همزة (أفعل) كما في قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَاتِكُمْ﴾ (الاحقاف : 20) .

2- زيادة (ألف المفاعلة) نحو قولك: جالستُ زيداً.

3- تضعيف العين، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (الشمس : 9) .

4- إسقاط الجار توسعاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ (الاعراف : 150) .

5- التضمين، نحو قولك: (حَبَّتْكُمْ القلوبُ).

6- صوغه على (استفعل) للطلب أو النسبة إلى الشيء نحو قولك: استحسنت زيداً.

(1) شرح المفصل: الزمخشري، 300/4-301، ينظر: الجملة الفعلية: د. علي أبو المكارم: 50-51.

7- صوغه على (فعلت) بالفتح، (افعل) بالضم، لإفادة الغلبة نحو: كَرَمْتُ زَيْدًا، فأنا أكرمه أي: غلبته في الكرم.

وقد ذكر شراح الحماسة بعض الأمثلة التي جاء فيها الفعل اللازم متعدياً عن طريق إسقاط حرف الجر، فالمرزوقي في تعليقه على قول الشاعر عبدالله بن سيرة الحَرَشِيُّ :

غَدَاةَ مَرَّرْتَ بِآلِ الرَّبَا بـ تُعْجِلُ بِالرَّكْضِ أَنْ تُلْجِمَا

ذكر أن قوله: أن تُلْجِمَ في موضع النصب من تُعْجِلُ، وكان الواجب ان يقول تُعْجِلُ بِالرَّكْضِ مِنْ أَنْ تُلْجِمَ، فحذف الجار ووصل الفعل فَعَمِلَ (1) ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا أَغْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى﴾ (طه : 83) .

ويدخل في هذا الباب تعدية الفعلين (كَالَ) (وَوَزَنَ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ (من المطففين:3)، إذ المراد (كالوا عليهم) أو (وزنوا عليهم)، فحذف حرف الجر، ووصل الفعل بالاسم مباشرة (2).

ومن النصوص التي نُزِعَ منها الخافض وعدّ شراح الحماسة المنصوب فيها على نزع الخافض مفعولاً ثانياً قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (الأعراف: 155)، والمنصوب على نزع الخافض في هذه الآية هو (قومه) وهو المفعول به الثاني عند النحويين، والمفعول به الذي وقع هو (سبعين) وهو المفعول الأول عند النحاة (3)، و أرى أنّ هذا التوجيه النحوي غير صحيح؛ لأنّ (قومه) مختار منه على تأويل (واختار سبعين رجلاً من قومه) ولم يقع عليهم الاختيار ولكن الاختيار إنما وقع على سبعين، نعم إنّ القوم

(1) شرح الحماسة للمرزوقي: 1/ 345.

(2) شرح الحماسة للمرزوقي: 1/ 250.

(3) ينظر: التنبيه على مشكلات الحماسة: 227، شرح حماسة المرزوقي: 2/ 406.

وَضَعُوا تَحْتَ الْاِخْتِيَارِ لَكِنِ الْاِخْتِيَارِ وَقَعَ عَلَى سَبْعِينَ رَجُلًا وَلَمْ يَقَعْ عَلَى الْقَوْمِ جَمِيعِهِمْ فَالْقَوْمُ لَيْسَ مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَإِنَّمَا هُوَ مَجْرُورٌ نُزِعَ مِنْهُ الْخَافِضُ (حَرْفُ الْجَرِّ) فَنَصَبَ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ أَي: مَنْزُوعٌ مِنْهُ الْخَافِضُ أَي: مَنْزُوعٌ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ (مِنْ) وَالتَّقْدِيرُ: مِنْ قَوْمِهِ (1).

ومثله قول الشاعر سُحَيْلِ بْنِ سَجِيحِ الضَّبِّيِّ (2):

وَبَيْضَاءَ مَنْ نَسَجَ ابْنُ دَاوُدَ نَثْرَةً تَخَيَّرْتُهَا يَوْمَ اللَّقَاءِ الْمَلَابِسَا

وأراد: تخيرتها من الملابس، فحذف حرف الجر، فأوصل الفعل (3).

فانتصب (الملابس) على المفعول؛ لأنَّ الفعل بعد حذف حرف الجر منه وصل إليه فنصبه. وأصلها تخيرتها يوم اللقاء من الملابس (4).

وعلى الرغم من أنَّ هذه الظاهرة في الكلام العربي تؤدي وظائف متعددة، منها التخفيف، والإيجاز، والاختصار الذي جرت عليه العربية، فضلاً على الاتساع في استعمال الفعل اللازم (5)، فإنَّ جمهور النحويين يرى أنَّ سقوط الجارِّ بعد الفعل اللازم، وانتصاب الاسم بعده سماعيٌّ، ولا يقاس عليه، بيد أنَّ الأخفش الصغير ذهب إلى العكس من ذلك، فأجاز في القياس حذف الجار، إذا تعيَّن الحرف وموضعه من التركيب (6).

(1) المفاعيل دونه، منه، عليه: أ. م. د. شاعر سبيع نيتش الأسدي، 32

(2) التثنية على مشكلات الحماسة: 227.

(3) ينظر: التثنية على مشكلات الحماسة: 227.

(4) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(5) ينظر: نزح الخافض في الدرس النحوي: 25-32.

(6) شرح الحماسة للمرزوقي: 406/2؛ ينظر شرح الكافية الشافية: 1/283-284.

وقد أيدَ الدراسون المحدثون ما ذهب إليه جمهور النحويين، وحجتهم في ذلك أنّ القول بقياسية حذف الجار ونصب الاسم على نزع الخافض يؤدي إلى عدم تمييز الفعل المتعدي من الفعل اللازم، ومن ثمّ تفسد اللغة، وتضيع قواعدها (1).

ويرجّح البحث ما ذهب إليه الأخفش الصغير؛ لسببين (2):

أحدهما: أنّ تقدير الجار المحذوف يؤدي إلى عدم الخلط بين الفعل المتعدي والفعل اللازم، ومن ثمّ لا يحصل إخلال في المعنى. والآخر: أنّهم أجازوا حذف الأسم في مواقع متعددة من الكلام، مثل القول: بحذف المبتدأ والخبر، وكذلك أجازوا حذف الفعل، فكان من باب أولى أن يجيزوا حذف حرف الجرّ، وهو عندهم أقل مراتب اقسام الكلمة.

التضمين

طريقة من طرائق التحليل النحوي، يلجأ إليها النحويون لتأويل النصوص المخالفة للقواعد، أو لحلّ إشكال الأصل (3).

اختلف النحويون في التضمين، وانقسموا إلى قسمين في تلك الموارد التي استعمل فيها حرف الجر بمعنى حرف جر آخر خاصة، ... وبعد دراسة دقيقة وتفكر عميق واستقصاء انتهى بحثنا إلى أنّ التضمين يقع في موارد كثيرة تمثل أنواعه ومن أنواعه: التضمين الذي يقع بين اسم واسم (4)، ومن امثله قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (البقرة: 187) فالرفث يتعدى بالباء، وإنّ الإفضاء يتعدى بحرف الجر (إلى)؛ لذلك عدّي بحرف الجر "إلى" أي ان الرفث ضمن معنى الإفضاء مشبه به من

(1) ينظر: النحو الوافي: 2/ 120، نحو اللغة العربية: 618.

(2) ينظر: المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 272.

(3) ينظر: الأصول، الدكتور تمام حسان، 145.

(4) ينظر: ظاهرة التضمين، د. محمد ابراهيم خليفة الشوشتري: 8-9.

جهة المعنى؛ لذلك اخذ حكمه وُعدِّي بحرف الجر (إلى) ⁽¹⁾، ونلاحظ ان حرف الجر " إلى " مستعمل بمكانه الاصلي، ولم يستعمل بمكان حرف الجر (الباء) ؛ لأنه لا يقال: (رفثتُ إلى المرأة، وإنما يُقال: رفثتُ بها أو معها، لكنّه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى) فجنّت بـ(إلى) مع الرفث إيذاناً واشعاراً أنّه بمعناه ⁽²⁾.

أفعال تأتي لازمة ومتعدية:

لاحظ اللغويون العرب أنّ هناك أفعالاً في العربية تسلك سلوكين:

سلوك الأفعال المتعدية، وسلوك الأفعال اللازمة، أي تأتي متعدية بنفسها تارة، وبحرف الجر تارة أخرى، ومن هنا عدّ بعضهم هذا النوع من الأفعال قسماً مستقلاً عن قسمي التعدّي واللزوم ⁽³⁾.

وقد رصّد شراح الحماسة بعض الأفعال التي ترد متعدية ولازمة، ومن هذه الأفعال الفعل: (عضّ) فقد جاء متعدياً بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى، إذ ذكر المرزوقي عند معالجته ((قول رجل من بني بكر:

ولقد هَدَيْتُ الرَّكْبَ فِي دَيْمُومَةٍ فِيهَا الدَّلِيلُ يَعْضُ بِالْخَمْسِ

يَعْضُ بِالْخَمْسِ وَيُقَالُ عَضَّ كَذَا، وَعَضَّ عَلَى كَذَا، وَعَضَّ عَلَى كَذَا بكذا)) ⁽⁴⁾، ومثّل لمجيئه لازماً بقوله تعالى: ﴿عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ (آل عمران : 119)

⁽¹⁾ ينظر: التنبية على شرح مشكلات الحماسة: 225، الحماسة ذات الحواشي، لفضل الله الراوندي: 2/233.

⁽²⁾ ينظر: ظاهرة التضمين، د. محمد إبراهيم خليفة: 9.

⁽³⁾ ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/274، همع الهوامع: 5/3.

⁽⁴⁾ شرح الحماسة: المرزوقي: 4/1274.

وقد اختلف اللغويون العرب في تفسير هذا النوع من الأفعال، فعزاها بعضهم إلى الاستعمال اللهجي، وهو أنّ العرب تستعمل هذه الأفعال متعدية بنفسها، وبعضهم يستعملها متعدية بحرف الجر (1).

وفي الحقيقة أنّ الاستعمال اللهجي ليس السبب الوحيد لوجود هذا النوع من الأفعال في العربية الفصحى، وآية ذلك أنّه يمكن ردّ بعض أمثلة هذه الظاهرة إلى اختلاف المعنى، قال الشنتمري في شرحه قول الشاعر دُرَيْد بن الصِّمّة الجشمي :

وَعَبْدُ يَغُوثٍ تَخْجُلُ الطَّيْرُ حَوْلَهُ وَعَزَّ الْمَصَابُ حَثُوَ قَبْرِ إِلَى قَبْرِ

وقوله (وَعَزَّ الْمَصَابُ) حَثُوَ قَبْرِ أَي عَزَّنِي وغلِب صبري قَبْرُ حَثِي الترابُ على المدفون فيه، مضمومٌ إلى آخر، وأراد (بالمُصَاب) نفسه، ونصبه (بعزّ) و(الحثو) فاعله ويُرَوى (عزّ المُصَابُ) بالرفع ومعناه غلبت المصيبةُ وجَلَّت، ثم (سُئِلَ): ما ذلك المُصَابُ؟ فقال حَثُوَ قَبْرِ، فأبدلَ من (المُصَابِ) و(عزّ) على هذا بمعنى اشتد فلا يتعدّى، ومَنْ نصبَ (المُصَابِ) جعلَ (عزّ) بمعنى غَلَبَ فعَدَّاه، كما قال تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ (ص : 23) أي غلبني في المُخاطبة (2).

أفعال تتعدى إلى مفعول به واحد وإلى اثنين

ثُمَّ أفعال في العربية تأتي متعدية إلى مفعول به واحد مرة ، تأتي متعدية إلى مفعولين، ومن هذه الأفعال الفعل (شهِدَ)، فإذا كان بمعنى الحضور فهو يتعدى إلى مفعول به واحد، وإذا كان بمعنى العلم والبيان فإنه يتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر ذلك التبريزي لما وقف على قول الشاعر ربِيعَة بن مَقْرُوم الضَّبِّي :

(1) ينظر: شرح الكافية: 4/ 136، ارتشاف الضرب: 4/ 208.

(2) شرح حماسة أبي تمام، الأعلام الشنتمري: 1/ 514.

وَأَقْدَ شَهِدْتُ الْخَيْلَ يَوْمَ طَرَادِهَا بِسَائِمٍ أَوْظَفَةَ الْقَوَائِمَ هَيْكَلِ

فقال ما نصه:

((ال-شهدت) موضعان: الحضور، ويتعدى هذا الى مفعول به واحد، قال تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عِبَادَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النور: 2).

والآخر: العلم والتبيين، قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (آل عمران: 18).

وهذا يتعدى الى مفعولين⁽¹⁾.

ومثل الفعل شهدَ الفعل جعل، فهو يتعدى إلى مفعول به واحد وإلى مفعولين، فإذا كان بمعنى خلق يتعدى إلى مفعول به واحد، وإذا كان بمعنى سمى يتعدى إلى مفعولين، قال المرزوقي في كلامه على قول الشاعر سعد بن ناشب المازني:

وَأُذْهِلُّ عَنْ دَارِي وَأَجْعَلُ هَدْمَهَا لِعِرْضِي مِّنْ بَاقِي الْمَدَلَّةِ حَاجِبَا

وانتصب (حاجباً) على أنه مفعول ثانٍ لأَجْعَلُ؛ لأنه بمعنى اصيّر و-(جعلت) غير هذا مواضع، يكون خَلَفْتُ وَأَنْشَأْتُ، فيتعدى إلى مفعول به واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (الأنعام: 1)

ويكون بمعنى (سميئاً)⁽²⁾. كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا﴾ (الزخرف: 19).

(1) شرح الحماسة، للتبريزي: 1/ 154.

(2) شرح الحماسة للمرزوقي: 1/ 53.

وذكر المرزوقي ايضاً جعل قد تأتي بمعنى ظنّ، كقولك: جعلته عبداً وشمته، بمعنى ظننته، وكذلك يكون بمعنى طفق فلا يتعدى، تقول: جعل يكلمه بمعنى أقبل (1).

فالعمل جعل من أفعال القلوب والتحويل، واصل الجعل حسي، ثم نقل إلى معنى الظنّ، والاعتقاد، نقول: جعل الشيء يجعله جعلاً، أي وضعه (2).
و(جعل) يتصرف إلى ثلاثة أوجه (3):

الأول: لازم بمعنى التوجه والانشاء والشروع في الشيء.

الثاني: يتعدى الى مفعول واحد وله معان منها الإيجاد والخلق.

الثالث: يتعدى فيه الى مفعولين، وله معان منها:

التحير كقوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ (البقرة : 22).

وكذلك يأتي جعل بمعنى التسمية كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً﴾ (الزخرف : 19).

علم: وهو فعل من أفعال اليقين قال تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ (الانفال : 66).

مجيء (علم) بمعنى (عرف)

وقد تأتي (علم) للرجحان قليلاً، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (الممتحنة : 10).

(1) ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي ، 53/1.

(2) يُنظر: شرح الأشموني، الأشموني: 25/2.

(3) شرح ابن عقيل: 2 / 150؛ يُنظر: تاج العروس: الزبيدي (جَعَلَ)، 14، 107.

وإلى هذا المعنى ذهب سيبويه بقوله ((إذا جاءت (عَلِمَ) بمعنى (عَرَفَ) تعدت إلى مفعول واحد، وقد تكون (عَلِمَت) بمنزلة (عرفت)، لا تريد إلا علم الأول)) (1).

وبين شراح الحماسة في تعليقهم على قول الشاعر نصر بن غالب وقال آخرون لقس بن ساعدة:

أَلَمْ تَعْلَمَا مَالِي بَرَاوَنَدَ كُلِّهَا وَلَا بَخْرَاقٍ مِنْ صَدِيقِ سِوَاكُمَا

أن قوله: مالي براوند" في موضع المفعول تعلما؛ لأن تعلم ها هنا في موضع أتعرف، وذكروا أن ذلك قد ورد في القرآن الكريم (2)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ (البقرة: 65)، فالفعل علم في الآية الكريمة بمعنى عرف (3)؛ ولهذا اكتفى بمفعول به واحد، وهو الاسم الموصول: الذين.

وذكر المرزوقي في شرحه قول الشاعر كعب بن زهير:

كَأَنَّكَ كُنْتَ تَعْلَمُ يَوْمَ بُرَّتْ ثِيَابُكَ مَا سَأَلْتَنِي سَأَلِبُهَا

أن الفعل (تعلم) بمعنى (تعرف) لذلك اكتفى بمفعول واحد، وبين أن ذلك وارد في القرآن الكريم (4)، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ (الانفال: 60)

فالفعل: تعلم في الآية الكريمة قد اكتفى بمفعول به واحد، وهو الضمير المتصل (هم)؛ لأنه جاء بمعنى عرف.

(1) الكتاب: 18/1.

(2) ينظر: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 2/ 619، شرح الحماسة؛ التبريزي: 560/1، الحماسة ذات الحواشي: 3/ 139.

(3) ينظر: التنبية على شرح مشكلات الحماسة: 231.

(4) شرح الحماسة للمرزوقي: 2/ 692.

مجيء (رأى) بمعنى اعتقد، وظنّ وعلم:

قد ذكر النحاة ومن بينهم سيبويه (ت 180هـ) أنّ (رأى) فعل من افعال اليقين، ويتعدى إلى مفعولين إذا كان بمعنى (ظنّ) أو (علم) (1).

((وإذا كان (رأى) بمعنى: أبصر، أو بمعنى: أصاب رئته، تعدى الى مفعول واحد كقولك: رأيتُ زيداً أي: ابصرته)) (2).

ويبين الجوهريّ (ت 393هـ) أنّ ((الرؤية بالعين تتعدى الى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى الى مفعولين، كقولنا: رأيتُ زيداً عالماً)) (3).

أوضح أبو هلال العسكريّ (ت 395هـ) الفرق بين الاعتقاد والعلم، فالاعتقاد عنده اسمٌ لجنس الفعل على أيّ وجه وقع اعتقاده وهو شبيه بعقد الحبل والخيط، فالعالم بالشيء كالعاقد المُحكّم لما عقده، وهذا شبيه ب تسميه العلم بالشيء حفظاً له، ولا يوجب كُلاً عالمٌ مُعتقداً (4).

أما الرضي الاسترباديّ (ت 686هـ) فعنده: الرؤية الباطنة بمعنى الاعتقاد الجازم في شيء في أنّه على صفةٍ معينة، سواء كان مطابقاً أو لا، فإذا كان بالمعنى المذكور، ووليتُهُ الاسمية المجردة من أنّ نصبَ جُزأها نحو: رأيتُ زيداً غنياً، سواءً كان في نفس الأمر غنياً أو لا كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً﴾ (المعارج: 6) هنا غير مُطابق، وقوله تعالى: ﴿وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾ (المعارج: 7) هنا جاء مطابقاً (5).

(1) ينظر: الكتاب: 40/1.

(2) الصحاح: الجوهري، رأى: 2347/6

(3) المصدر نفسه، والمادة نفسها.

(4) ينظر: الفروق اللغوية، ابو هلال العسكري: 106-107.

(5) ينظر: شرح الكافية، الرضي الاستربادي: 4 / 150.

لعلّ الذي حَمَلَ النحاة على القول: إنّ رأى بمعنى الظنّ أو العلم، ولم يقولوا إنّهُ
بمعنى: اعتقد؛ لأنّ اعتقد عند بعضهم متعدّ إلى مفعول واحد، ولذلك قالوا: إذا كان (رأى)
بمعنى الرأى أي: الاعتقاد، اكتفى بمفعول واحد (1)، وعند بعضهم الآخر أن (رأى) تتعدى
الى مفعولين (2)، قال تعالى: ﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾ (آل عمران : 13).

وقد مثل شراح حماسة أبي تمام لمجيء رأى بمعنى اعتقد ببعض النصوص القرآنية،
فابن جني مثلاً في تعليقه على قول الشاعر السموأل:

وَإِنَّا لَقَوْمٌ، لَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأْتَهُ عَامِرٌ وَسَلُولٌ

قال: ((فقد بطل أن تكون (نرى) في البيت بمعنى نَعْلَمُ من وجهيها، أو بمعنى نُبْصِرُ،
وثبت بذلك أنه بمعنى نعتقد من الرأى والاعتقاد)) (3)، وهذا عنده بمنزلة قولهم : ((فلانٌ
يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَيَرَى رَأْيَ أَبِي حَنِيفَةَ، أي: يعتقد اعتقاده، وهذه متعدية إلى مفعول واحد،
ومثله عنده في القرآن الكريم)) (4) قوله تعالى: ﴿مَاذَا تَرَى﴾ (الصافات: 102)، بمعنى ماذا
تعتقد وكذلك قول الشاعر: (5)

لَا بَأْسَ بِالْفَارِسِ أَنْ يَفِرًّا إِذَا رَأَى ذَاكَ، وَأَنْ يَكُفِّرًّا

أي: إذا اعتقد صواب ذلك.

(1) ينظر: البهجة المرضية، السيوطي: 183.

(2) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2/ 217.

(3) التنبية: 66.

(4) التنبية: 66.

(5) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وذكر أبو العلاء المعري (449هـ) في تعليقه على البيت نفسه أنّ نرى بمعنى نعتقد، ولذلك جاء هذا الفعل متعدياً إلى مفعول به واحد، وبين أنّ هذا يشبه ما جاء في القرآن الكريم (1)، وهو قوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النساء: 105).

وقد مثل المرزوقي والتبريزي لمجيء رأى بمعنى علم بقوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ (البقرة: 128)؛ إذ المراد من الفعل أرنا في الآية الكريمة: عَلَّمْنَا (2).

ومثله عند المرزوقي قوله تعالى: ﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ (المعارج: 7)؛ لإثته بمعنى نعلمه (3).

وذكر التبريزي في معالجه قول الشاعر عمرو بن مخرمة الكلابي :

يَرَى أَنْ بَعْدَ الْعُسْرِ يُسْرًا وَلَا يَرَى إِذَا كَانَ يُسْرًا أَنَّهُ الدَّهْرُ لَارِبُ

أنّ (يرى) هنا يجري مجراه في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ (المعارج: 6)؛ لأنّته بمعنى يظنونه (4).

مجيء الظنّ بمعنى العلم واليقين:

الظنّ: ((هو التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم ... وهو اسم لما يحصل من امارة، ومتى قويت أدت الى العلم ومتى ضعفت لم تجاوز حدّ الوهم، ومتى قوي استعمل معه أنّ المشددة أو المخففة، ومتى ضعفت استعمل معه أنّ المخصصة بالمعدومين من القول والفعل)) (5).

(1) ينظر: شرح ديوان حماسة أبي تمام: 1 / 86.

(2) ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي: 4 / 1216، شرح الحماسة، للتبريزي: 2 / 1015.

(3) ينظر: شرح الحماسة للمرزوقي: 2 / 464.

(4) ينظر: شرح الحماسة للتبريزي: 2 / 453.

(5) تاج العروس، الزبيدي، (ظنّ): 9 / 127.

وذكر المرزوقي أن الظن قد يستعمل بمعنى العلم واليقين، وقد أشار إلى هذا المعنى في كلامه قول الشاعر دُرَيْد بن الصَّمَّة:

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِالْفِي مُدَجِّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمَسْرِدِ

وقوله: (ظنُّوا بالفي مدجج) يجوز أن يكون معناه: ظنوا كل ظنٍ قبيح بهم إذا غزوكم في أرضكم وعقر دياركم. ويجوز أن يكون معنى ظنوا أيقنوا؛ لأن الظنَّ يستعمل في معنى اليقين.⁽¹⁾ ومثله في استعمال الظنَّ بمعنى اليقين قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ (البقرة: 46)، والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها سد مسدَّ مفعولي ظنَّ الدالة على اليقين.

التعليق:

التعليق مأخوذ من قولهم (امرأة معلقة) أي مفقودة الزوج، فالمرأة المعلقة لا تقدر على التزوج ؛ لأنها تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتزويجها وجوده، فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظاً عاملاً معنى وتقديراً⁽²⁾.

وقد اتفق القدماء والمحدثون على أن التعليق عدم عمل الفعل في اللفظ دون المعنى لمواضع لفظية، قال ابن عقيل عن التعليق: ((هو إبطال ... ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع نحو: ظننتُ لزيدُ قائمٌ، فقولك: لزيدُ قائمٌ لم تعمل منه ظننتُ لفظاً؛ لأجل المانع لها من ذلك، وهو اللام، ولكنه في موضع نصب بدليل أنك لو عطف عليه لنصبت، نحو: ظننتُ لزيدُ قائمٌ وعمراً مُطلقاً، فهي عاملة في " لزيدُ قائمٌ" في المعنى دون اللفظ))⁽³⁾.

(1) ينظر: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 75/2.

(2) شرح الكافية، رضي الدين الاسترابادي: 159/4.

(3) شرح ابن عقيل: 45-44 / 2.

أما د. عبدة الراجحي فقد عرف التعليق: بأنه ((إبطال العمل لفظاً فقط وإبقاؤه محلاً، وسببه كلمة تفصل بين الفعل ومفعوليه، بشرط ان تكون هذه الكلمة مما يستحق الصدارة في الجملة ومعنى الصدارة ألا يعمل غير الكلمة عامل قبلها، وهذا الفاصل يسمى المانع أو المعلق))⁽¹⁾.

والتعليق سببه وجود الأدوات التي حَقَّها الصدارة في الكلام بعد فعل اليقين أو الشك، مثل: لام الابتداء، وأداة الاستفهام، وإن وما ولا النافيات، وذلك إذا وقعت الأفعال قبل لام الإبتداء نحو: علمت لزيد منطلق أو قبل حرف الإستفهام نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو أو قبل اسم الإستفهام نحو علمت أيهم في الدار، أو قبل حرف النفي نحو علمت ما زيد بمنطلق، وإنما يبطل التعليق اللفظي قبل هذه الكلمات؛ لأنها تستحق صدر الكلام فلوا عملت هذه الأفعال فيما بعدها لبطلت صدارتها، ولم يبطل التعليق المعنوي؛ لأن هذه الأفعال واقعه على ما بعد هذه الكلمات في المعنى⁽²⁾.

والأفعال التي تتميز بظاهرة التعليق هي أفعال القلوب المتصرفة، أي أفعال اليقين، ما عدا تعلم بمعنى اعلم، وأفعال الشك ما عدا هب⁽³⁾.

وقد ذكر بعض شراح الحماسة بعض الأفعال التي عُلِّق عملها، ومن هذه الأفعال: الفعل (عَلِمَ) الذي عُلِّق بأداة الاستفهام، قال ابن جني في تعليقه على قول الشاعر مُحَرَّر بن مكعب الصَّبِيّ:

حَتَّى أَتَى عَلمَ الدَّهْنِ يُوَاعِسهُ وَاللهُ اعْلَمُ بالصَّمانِ مَا جَشِمُوا

(1) التطبيق النحوي: 214.

(2) الانموذج في النحو، الزمخشري: 281-282.

(3) ينظر: المقتضب: 3/ 297، شرح الاشموني: 1/ 373-374، معاني النحو: 2/ 32.

لك في (ما) أوجه:

((إن شئت جعلتها استفهاماً، أي: أي شيء جشموا، فتصبها بـ(جشموا) من حيث كان الإستفهام لا ينصبه ما قبله، ويكون موضع الجملة التي هي قوله (وما جشموا) نصباً بـ(أعلم)).⁽¹⁾، و مثله عنده ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ﴾ (الشعراء: 227)

((فوقوع أي الاستفهامية بعد الفعل القلبي أدى إلى عدم ظهور الأثر اللفظي للفعل (يعلم) على جملة (منقلبٌ ينقلبون)، بيد أن الأثر يمكن لحظه من ناحية المحل، إذ إن مجموع الجملة الفعلية في موضع نصب سدّت مسدّ مفعولي عِلْمٍ، وأي مفعول مطلق لينقلبون)).⁽²⁾

ويدخل في هذا الباب عند شرح الحماسة قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ (الكهف: 12)؛ إذ جاء الفعل (نَعْلَمَ) معلقاً عن العمل؛ لوجود أي الاستفهامية بعده⁽³⁾.

ويرى شرح الحماسة أن الأفعال القلبية الناصبة لمفعولين ليست وحدها تتسم بخصيصة التعليق، بل يشاركها في ذلك بعض الأفعال من غير أفعال الشك، واليقين، ومن هذه الأفعال الفعلان ذكر ونزع، إذ وقف ابن جني في معالجته قول الشاعر عُوَيْفِ القوافي الفزاري:

وَدَكَرْتُ أَيَّ فَتَى يَسُدُّ مَكَانَهُ بِالرِّفْدِ حِينَ تَقَاصِرُ الأَرْفَادُ

ذَكَرْتُ فِي كَلَامِ العَرَبِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ((أحدهما هاجس النفس، والآخر: جريان اللسان، فالأول كقولك: ذَكَرْتُهُ بعد نسيان، والثاني قولهم: ما اسمك؟ اذْكَرْه، وكل واحد من

(1) التنبية: على شرح مشكلات الحماسة: 230.

(2) مغني اللبيب، ابن هشام: 56/2.

(3) شرح الحماسة للمرزوقي: 3/ 1076.

هذين القسمين تصلح له (ذَكَرْتُ هذه اللفظة من هذا البيت)، فإن جعلتها من هاجس النفس فالجملة التي بعدها وهي قوله (وأَيُّ فِتْيٍ يَسُدُّ مَكَانَهُ) في موضع نصب بها، وهي متعلّقة في اللفظ عنها، وجاز أن يُعَلَّقَ هذا الفعل لِمَا دخله من معنى الفكر والتأمل، كما جاز تعليق عَرَفْتُ في قولهم (وقد عرفتُ أبو من انت مَكْنِيٌّ به) لما دخلها من معنى العلم وكما جاز عند يونس تعليق نَزَعَنَّ من قول الله سبحانه: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم: 69)، ومعنى نزع هنا بمعنى التميز بالفكر والاستخلاص بالنفس، هكذا مذهب العرب وإن كان الله سبحانه لا رويّة له ولا تُرَدُّ في معلوم عنده؛ ألا ترى أنّ الرحمة في العباد لين ورقه ... فلهذا جاز عندنا ان يذهب يونس الى تعليق قوله: "لننزعَنَّ" ولو كان من النزع الظاهر المقدم ذكره لما جاز تعليقه⁽¹⁾.

وقد علّق محمد بن سليمان الكافيجي (879هـ) على هذه الآية الكريمة، فرأى أنّ (أَيًّا) اسم متضمن لمعنى الاستفهام معرب بالرفع على أنه مبتدأ وخبره (أشد) قائلاً: من أوجه (أي) ان تقع موصولة كـ(الذي) نحو قولهم: (لأضربن أيهم افضل)، ونحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم: 69) ، فقد ذهب الخليل بن أحمد الى ان (أَيُّهُمْ) مرفوع بالإبتداء و(أشد) خبره، ويجعل (أيهم) استفهاماً، والجملة منصوبة المحل على أنها مقولة لقول مقدر كأنه قال: (لننزعن الذين يقال فيهم أَيُّهُمْ أَشَدُّ)، وذهب يونس بن حبيب(182هـ) الى أن (أَيُّ) هنا اسم متضمن لمعنى حرف الإستفهام معرب بالرفع على أنه مبتدأ خبره (أشد)، والمجموع منصوب المحل على أنه تعلق بـ(ننزع) معنى من جهة المفعولية، وذهب الفراء إلى أنه من نصب (أَيًّا) في قوله: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) أوقع عليه النزع وليس بإستفهام، كأنه قال: ثم لنستخرجنّ العاتي الذي هو أشد⁽²⁾.

(1) التتبيه على شرح مشكلات الحماسة: 124.

(2) ينظر: شرح الإعراب في قواعد الاعراب: دراسة نحوية: أ.م. د. وعد محمد سعيد العماني، 127 -

ولم يكن ابن جني(ت392هـ) الوحيد من شراح الحماسة الذي أجاز التعليق في غير أفعال الشك واليقين، بل شاركه في هذا الرأي المرزوقي وفضل الله الراوندي(571هـ)؛ فقد أجازا حصول التعليق في الفعل نسي، وهو فعل قلبي ناصب لمفعول به واحد؛ فقد بيّن المرزوقي في كلامه على قول الشاعر زياد الأعجم:

وَمَنْ أَنْتُمْ إِنْ نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ

أنّه ((يجوز ان نجعل مَنْ استفهاماً، وقد كرّره، وعلّق نسينا قبله، وإن لم يكن من افعال الشك واليقين، لأنه اجراه مجرى نقيضه، وهو عرفتُ وذكرْتُ؛ وهم يجرون النظير مجرى النظير، والنقيض مجرى النقيض، وقد مر له نظائر، ويجوز ان يجعل من بمعنى الذي وقد حذفت صلته، كأنه قال: إنّنا نسينا الذين هم أنتم والأول أوجه))⁽¹⁾.

وذكر الراوندي في حديث على البيت المذكور أنّ الفعل (نسينا) معلق عن العمل؛ لأنّ ما بعده استفهام لا يعمل فيه ما قبله، وإنّما جاز تعليقه؛ لأنّه ضد عرفنا وذكرنا، والعرب "تجري النظير مجرى النظير، والنقيض مجرى النقيض" ⁽²⁾.

وللنحويين الذين أجازوا التعليق في غير الأفعال القلبية الناصبة لمفعولين ثلاثة مواقف، فمنهم من حصره في أفعال معيّنة، أهمها: أبصرَ وتفكّرَ ونظرَ ونسي، وذهب يونس إلى أنّ التعليق يمكن أن يحصل في جميع الأفعال الواقعة بعدها أداة استفهام، واتخذ فريق ثالث موقفاً وسطاً بين الموقفين الأول والثاني، فرأى أنّ التعليق يحصل في أربعة أنواع من الأفعال هي:⁽³⁾

(1) شرح الحماسة: 3 / 1076.

(2) الحماسة ذات الحواشي: 5 / 206.

(3) ينظر: شرح الكافية: 4 / 165-166.

- 1- الأفعال الدالة على الشك، مثل: شكّ، وتردّد، ونسيّ.
- 2- الأفعال الدالة على معنى العلم، مثلك تبين، واتّضح.
- 3- الأفعال الدالة على طلب العلم، نحو: فكّر وامتحنّ.
- 4- الأفعال الدالة على الحواس، مثل: لمسّ، وابصر، ونظر، وتذوّق، وشمّ واستمع.

المفعول به:

وصف سيويه (ت 180هـ) المفعول به بقوله: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدُ الله زيداً، فعبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في ذهب ... وانتصب زيد؛ لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل ...))⁽¹⁾.

وقال ابن السراج (ت 316هـ): ((إنّ هذا إنّما قيل له مفعول به؛ لأنّه لما قال القائل: ضَرَبَ وقتل، قيل له: هذا الفعل بمنّ وقع؟ فقال: بزید أو بعمرٍ))⁽²⁾.

فالمفعول به: ((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، نحو قولك: ضَرَبَ زيد عمراً وبلغت البلد))⁽³⁾.

وهو ((كل فصلة انتصبت عند تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب مَنْ قال: بأيّ شيء وقع الفعل؟ أو يكون على طريقه ما يصلح ذلك فيه))⁽⁴⁾.

والعامل فيه الفعل، أو اسم الفاعل أو الأمثلة التي تعمل عمله، أو اسم المفعول، أو المصدر المقدر بأن والفعل، أو الاسم الموضوع موضع الفعل⁽¹⁾.

(1) الكتاب: 34/1.

(2) الأصول في النحو: 54/1.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش: 124/1.

(4) المقرب، ابن عصفور: 125.

وذهب الكوفيون الى أن العامل في المفعول به النصب هو الفاعل والفاعل، وقال بعضهم أن العامل هو الفاعل لذلك قال: هشام بن معاوية صاحب الكسائي إذا قُلتُ زيداً قائماً، تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن⁽²⁾، والمفعول منصوب دائماً بإجماع البصريين والكوفيين وإن اختلفوا في عامل النصب فيه.⁽³⁾

وما يهمني من المفعول به مسائل وردت في بعض شروح الحماسة، وهي: حذفه، وحذف فعله، فضلاً على نصب الاسم بعد اسم الفاعل المجرد من (أل) على المفعولية مع دلالاته على الحال.

حذف المفعول به والمفعولين

يقول الجرجاني (ت471هـ) عن الحذف: ((بأنه باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للفائدة، وتجذك انطق ما تكون إذ لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذ لم تبين))⁽⁴⁾.
والحذف هو إسقاط بعض العناصر من النص لغرض من الاغراض البيانية مع وجود دليل على المحذوف⁽⁵⁾.

(1) المقرب : ابن عصفور ،125.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري: 56/1.

(3) المصدر نفسه: 78/2.

(4) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني،149.

(5) ينظر: اسلوب الحذف في القرآن وأثره في المعاني والإعجاز، مصطفى شاهر: 15.

ويقول الجرجاني (ت471هـ): ((إِذَا حُذِفَ الْمَفْعُولُ بِهِ خُصُوصًا، فَإِنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ،

أَمْسٌ، وَهُوَ بِمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ أَخْصَّ، وَاللِّطَائِفُ كَأَنَّهَا فِيهِ أَكْثَرُ، وَمِمَّا يَظْهَرُ بِسَبَبِهِ مِنَ الْحَسَنِ وَالرُّونُقِ أَعْجَبُ وَأَظْهَرُ)) (1).

وحذف المفعول به على ضربين (2):

1- أن يحذف من الكلام لفظاً لكنّه مراد معنئ وتقديراً، وهو الذي يُسميه النحويون: (الحذف

اختصاراً) ولا يُحذف الا لدليل نحو قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ (المدثر: 11) ،

أي: من خلقته؛ لأن الاسم الموصول لا بدّ له من عائد، وقوله تعالى: ﴿وَأَضَلُّ فِرْعَوْنَ عَنْ

قَوْمِهِ وَمَا هُدَى﴾ (طه : 79)، أي: وما هداهم، ولهذا الحذف هنا غرض بلاغي لطيف،

علاوة على الإيجاز، وذلك أنّه أخرج مخرج العموم.

2- أن لا يذكر المفعول، وهو غير مراد وهو الذي يسميه النحويون (الحذف اقتصاراً)،

والحقيقة أنّ هذا الحذف ليس من باب الحذف، بل هو أن تقتصر على الحدث وصاحبه من

غير إرادة للمفعول، وليس له تقدير ولا نية، وذلك بسبب الحاجة والقصد نحو قوله تعالى:

﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر : 1).

ويدخل في هذا الباب عند شراح الحماسة قوله تعالى ﴿وَأُوتِيَتْ كُلُّ شَيْءٍ وَ لَهَا عَرْشٌ

عَظِيمٌ﴾ (النمل: 23)، فحذف المفعول به والتقدير: أُوتِيَتْ من كل شيء شيئاً. (3)

(1) دلائل الإعجاز: 153.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش، 39/2، معاني النحو: 81/2-82.

(2) ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 154.

ويُحذف المفعول به في جملة الفعل المعتدي إلى مفعول به واحد في مواضع متعددة هي: (1)

1- بعد فعل المشيئة الواقع شرطاً نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ﴾ (الأنعام: 149)، أي: فلو شاء هدايتكم.

2- بعد نفي العلم نحوه: نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَ لَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 13) أي: لا يعملون أنهم سفهاء.

3- ان يكون عائداً على الموصول نحو قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان: 41)، أي بعثه.

4- ان تقع في الفواصل نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الضحى: 3)، أي قلاك.

وقد اختلف النحويون في سقوط المفعولين في باب أفعال القلوب اقتصاراً فأكثر النحويين أجازوا حذفهما، ومنهم من منعه مطلقاً، وبعضهم أجازه في الأفعال الدالة على الشك، ومنعه في الأفعال الدالة على اليقين، وقصره فريق رابع منهم على السماع. (2)

والأصل في المفعول به في جملة الفعل المعتدي إلى مفعول به واحد أن لا يحذف، ويجوز حذفه لأسباب لفظية ومعنوية، إذا دل عليه دليل (3)، وإلى هذا الرأي ذهب بعض شراح الحماسة، فالتبريزي مثلاً عند وقوفه على قول الشاعر ابو ذؤيب الهذلي :

وَلِيَأْتِيَنَّ عَلَيْكَ يَوْمٌ مَرَّةً يُبْكِي عَلَيْكَ مُقْتَعَاً لَا تَسْمَعُ

(1) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم: 254-255.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 4 / 2097، الجملة الفعلية، الدكتور علي أبو المكارم: 160-161.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 4 / 2097، ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد: 277-278.

ذكر أنّ (يبكى عليك) في موضع الصفة (ليوم)، أي يوم يبكى عليك فيه، أو يبكاه عليك على تقدير حذف المفعول به، و مثله ما جاء في القرآن الكريم⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة: 48)، أي تجزي فيه أو تجزيه.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ (السجدة: 14) والتقدير: ذوقوا العذاب⁽²⁾، فاستغنى عن ذكره للعلم به لكثرة ترده⁽³⁾.

ولكنّ النحويين جميعاً اتفقوا على جواز حذفهما اختصاراً، أي إذا كان في الكلام دليل على المحذوف⁽⁴⁾، وقد هذا شراح الحماسة حذوهم، فكانوا لا يرون من ضير في سقوط أفعال القلوب اختصاراً، واستدل المرزوقي والتبريزي وفضل الله الراوندي بقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (الأنعام: 22)، فحذفت الآية الكريمة مفعولي زعم، لدلالة سياق الكلام عليهما، إذ التقدير: تزعمونهم شركاءكم⁽⁵⁾.

ويرى الدكتور جميل أحمد ظفر أنّ الأولى أن يكون التقدير: تزعمون أنّهم شركاء؛ لأنّ الغالب في زعم الّا يقع على المفعولين صريحاً بل على أنّ وصلتها⁽⁶⁾، ((ومثله عندهم قول آخر:

جَنَيْتُمْ وَجُرْتُمْ إِذْ أَخَذْتُمْ بِحَقِّكُمْ غَرِيباً زَعَمْتُمْ مُرْمِلاً غَيْرَ مُذْنِبٍ

(1) ينظر: شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 1 / 605.

(2) ينظر: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 1 / 226.

(3) ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، د. احمد محمد: 270.

(4) ينظر: شرح شذور الذهب: 388، شرح الأشموني: 1 / 373.

(5) ينظر: شرح ديوان المرزوقي: 2 / 491، شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 1 / 472، الحماسة ذات

الحواشي: 3 / 374.

(6) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد: 298.

إن قيل: أين مفعولا (زعمتم) وكيف ساغ حذفهما؟ قلت: الحذف هنا كالحذف في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (الأنعام: 22)، وكالحذف في قول الشاعر الكميّ بن زيد الأسدي:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسِبُ

فكما حُذِفَ مفعولُ (تحسب) في بيت الكميّ، ومفعولا تزعمون في الآية، كذلك حُذِفَ مفعولا زعمتم من هذا البيت، ويكون التقدير، إذ اخذتم بحقكم رجلاً هذه صفته زعمتوه مأخوذاً، فحذف ذكر الحق لما تقدّم نكره، ولما حُذِفَ المفعول الأول ساغ حُذِفَ الثاني)) (1).

ويؤدّي حذف المفعول به في العربية فوائد عدّة، هي: (2)

1- إفادة التعميم مع الاختصار نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ (يونس : 25).

أي: يدعو جميع عباده؛ لأن حذف المفعول يؤذن بالعموم، وهذا التعميم يمكن أن يُستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم كقولنا: (يدعو جميع عباده).

2- تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم؛ وذلك لعدم تعلق الغرض بذكر المفعول ؛ لأن المراد في مثل هذه الحالة هو إفادة مجرد ثبوت للفاعل أو نفيه، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ وَالَّذِينَ لَا يَظَاهِرُونَ﴾ (الزمر : 90) . فالمعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم لهم؟ بغض النظر عن المعلوم أياً كان نوعه.

(1) شرح ديوان الحماسة للتبريزي: 1/ 472.

(2) علم المعاني: عبد العزيز عتيق: 1/ 130.

3- مجرد الاختصار او الإيجاز، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ (الاعراف 143:).

أي: أرني ذاتك.

4- تحقيق البيان بعد الإبهام؛ وذلك لتقرير المعنى في النفس.

نصب المفعول به بإضمار الناصب

لا خلاف بين النحويين في حذف ناصب المفعول به، إذا دلّ عليه دليل⁽¹⁾، وحذا شراح الحماسة حذوهم في هذه المسألة، فالتبريزي مثلاً في شرحه قول الشاعر يزيد بن الجهم الهلالي :

لَقَدْ أَمَرْتُ بِالْبُخْلِ أُمَّ مُحَمَّدٍ فُقُلْتُ لَهَا: حُثِّي عَلَى الْبُخْلِ أَحْمَدًا

ذكر أنّ المعنى حُثِّي على البخل إنساناً أحمدَ لكِ، فيكون مفعولاً، وقد نابت الصفة عن الموصوف، ويروى (حُثِّي على الجودِ أحمدًا) فيكون (أحمد) منتصباً بإضمار فعل، وهذا كما يُقال: وراءك أوسع لك، وبين أنّ ذلك وارد في القرآن الكريم⁽²⁾، قال تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ (النساء: 171).

وبين ابن عصفور أنّ (خيراً) منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره؛ لدلالة ما قبله عليه، ألا ترى أنّك إذا قلت: (انتهاوا عن كذا) علم أنّك تأمر بما هو ضدّ لم انهيت عنه، فإذا قلت: (انته أمراً قاصداً) ف: انك قلت: (وأنتِ أمراً قاصداً) (...)

(1) ينظر: الكتاب: 280/1؛ شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: 2 / 585.

(2) شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 2 / 2012.

وكذلك قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ معناه: وأنتوا خيراً لكم⁽¹⁾ وأجاز الفراء في قوله تعالى السابق أن يكون (خيراً) صفة لمصدر محذوف تقديره: انتهاء خيراً لكم⁽²⁾.

وذكر أبو حيان الاندلسي أنّ في تقدير ناصب (خيراً) في الآية الكريمة ثلاثة أوجه⁽³⁾:

1- مذهب الخليل وسيبويه، تقديره: وأتوا خيراً لكم.

2- مذهب الكسائي وأبي عبيدة: يكن خيراً لكم.

3- مذهب الفراء انتهاءً خيراً لكم، يجعل (خيراً) نعتاً لمصدر محذوف.

عمل اسم الفاعل في معموله

اسم الفاعل في العربية على قسمين: اسم فاعل معرّف بآل، واسم فاعل مجرد من آل. فأما اسم الفاعل المعرّف بآل فلا خلاف بين النحويين في أنّه يعمل عمل الفعل من غير قيد أو شرط⁽⁴⁾.

أما اسم الفاعل المجرد من آل - على رأيهم - فيعمل عمل الفعل، فيرفع الفاعل الظاهر وينصب المفعول به بشروط؛ إذ اشترطوا في رفع الفاعل الظاهر بعد اسم الفاعل المجرد من آل أن يكون مسبوقةً بنفي أو استفهام أو يقع خبراً أو صفة أو حالاً أو منادى⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ (النحل: 69)، ف(مختلف) اسم فاعل مجرد من آل، وقع صفة، فرفع الاسم الظاهر بعده (ألوان) على أنّه فاعل له.

(1) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: 2/ 585.

(2) ينظر: معاني القرآن: الفراء، 1/ 295.

(3) ينظر: البحر المحيط: 3/ 416.

(4) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/ 217.

(5) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

واشترطوا في نصب المفعول به بعد اسم الفاعل المجرد من أل شرطين (1)، هما:

1_ أن يكون مسبوqاً بنفي أو استفهام، أو يقع خبراً أو صفة أو حالاً أو منادى.

2_ أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّنْ صَلْصَالٍ﴾ (الحجر: 28)، ف(خالق) اسم فاعل مجرد من أل منون، وقع خبراً ل(إن)، ودلّ على معنى الاستقبال، فنصب الاسم بعده (بشراً) على أنه مفعول به (2).

فإن دلّ اسم الفاعل المجرد من أل على معنى الماضي فإنه - على رأيهم - لا ينصب المفعول به بل يضاف إليه (3)، وعلامته أن يكون غير منون، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (فاطر: 1) ف(فاطر) اسم فاعل مجرد من أل، وقع صفة، ولكنه دلّ على معنى الحال، فأضيف إلى مفعوله (السموات) (4).

ولا خلاف بين النحويين وشرح الحماسة في هذه المسألة وآية ذلك أنهم حين لاحظوا أنّ اسم الفاعل المجرد من (أل) جاء على خلاف القاعدة التي اتفق عليها النحويون، أي جاء منوناً ناصباً المفعول به مع دلالاته على معنى الماضي في قوله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف: 18)، ووجهوا نصب (ذراعيه) بعد اسم الفاعل (باسط) على أنه حكاية عن حال ماضية، فالمرزوقي مثلاً في تعليقه على قول الشاعر عامر بن الخليل:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَيَّلِ

(1) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 301، معاني النحو: 147/3.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 301، معاني النحو: 147/3.

(3) المطالع السعيدة في شرح الفريدة: 2 / 174، همع الهوامع: 54/3.

(4) ينظر: النحو القرآن قواعد وشواهد: 578.

ذكر أن (وهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ) حكاية الحال وإن كان فميا مضى، ومثله عنده (1) قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِأَسِطٍ زِرَاعِيَهُ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف: 18) وإلى هذا الرأي ذهب كل من التبريزي وفضل الله الراوندي (2).

أي يقدرّون الهيئة الواقعة في الزمن الماضي واقعة في حال التكلم، والمعنى عندهم يُقَلَّبُ ذراعيه، بدليل قوله تعالى: (وَقُلِّبُهُمْ) بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: قَلَّبْنَاهُمْ بالماضي (3).

وقد أجاز الكسائي أن يعمل اسم الفاعل عمل الفعل وإن كان دالاً على معنى الماضي (4)، وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري (5)، ومثله فعل الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي اقترح تعديل قاعدة عمل اسم الفاعل المجرد من أل لتكون: اسم الفاعل المجرد من أل يعمل النصب فيما بعده كثيراً، إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وقليلاً إذا كان بمعنى الماضي (6).

المفعول فيه:

يُسمى النحاة البصريون المفعول فيه ظرفاً، والظرف هو الوعاء الذي توضع فيه الأشياء كالجراب والأواني، وتسمى ظرفاً؛ لأنها أوعية لما يجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأنّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها (7). وقد اشترط النحويون في النصب على الظرفية أن يكون متضمناً معنى في باطراد (8)، ومن هنا عرفوا الظرف بأنّه: كلّ

(1) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 65/1.

(2) شرح ديوان الحماسة، للتبريزي: 67 / 1، الحماسة ذات الحواشي: 312 / 2.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: 2 / 3-4، أوضح المسالك: 217 / 3.

(4) ينظر: نحو القرآن: 77.

(5) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(6) ينظر: نظرية النحو القرآني: 120-121.

(7) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 41 / 2.

(8) ينظر: تسهيل الفوائد: 129 / 2، شرح الكافية الشافية: 302 / 2.

اسم من اسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى (في) وذلك نحو: (صمْتُ اليومَ، وقمْتُ الليلةَ، وجلسْتُ مكانك) والتقدير فيه: صمْتُ في اليوم، وقمْتُ في الليلة، وجلسْتُ في مكانك (1).

وعرّفه الفاكهي بأنه ((ما ذُكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من اسم زمان مطلقاً، أو مكان مبهم)) (2).

فالاسم المنصوب على الظرف في حقيقة أمر اسم مجرور نصب بحذف (في) فهو يشبه الاسم المنصوب بنزع الخافض (3).

وما يهمني من الظرف أو المفعول به الظرفان المتصرفان: حيث، وبين. والمقصود بالظروف المتصرفة: ما يصح استعماله ظرفاً، كما يصح أن يترك النصب على الظرفية، كأن يقع مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو مجروراً بالحرف أو واقعاً موقع المضاف إليه (4).

ومن أمثلة الظرف المتصرف عند شراح الحماسة حيث، إذ ذكروا أن حيث قد تخرج عن الظرفية، وتعامل معاملة الاسماء، ومن ذلك عندهم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (الأنعام: 124) (حيث) عندهم اسم في موضع المفعول به، لفعل محذوف دلّ عليه الفعل أعلم (5).

(1) ينظر: أسرار العربية: 106.

(2) شرح الحدود في النحو: 218.

(3) المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 315.

(4) ينظر: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 1/ 289، 2/ 740، شرح ديوان الحماسة التبريزي: 1/ 406، 656، الحماسة ذات الحواشي: 2/ 88.

(5) ينظر: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 1/ 289، 2/ 740، شرح ديوان الحماسة التبريزي: 1/ 406، 656، الحماسة ذات الحواشي: 2/ 88.

وبين شراح الحماسة أنه لا يجوز عدّ حيث منصوباً بالفعل (أعلم)؛ لأنّ ((أفضل الذي يتم بـ(من) لا يعمل إلا في النكرات، كقولك: هو أحسن منك وجهاً)) (1)، ولا خلاف في ذلك عند النحويين، قال العكبري: ((حيث هنا مفعول به والعامل محذوف، والتقدير: يعلم موضع رسالته، وليس ظرفاً؛ لأنه يصير التقدير: يعلم في هذا المكان كذا وكذا، وليس المعنى عليه)) (2).

وقال ابن يعيش: ((حيث هنا في موضع نصب مفعول به، لا ظرف؛ لأنه لا تخلو (حيث) هذه من أنّ تكون مجرورة أو منصوبة، فلا يجوز ان تكون مجرورة؛ لأنه يلزم أن يكون (أفعل) مضافاً إليه و(أفعل) إنّما يضاف إلى ما هو بعض له، وذلك هنا لا يجوز، وإذا لم يكن مجروراً أو منصوباً بفعل مضمّر دلّ عليه (أعلم) كأنه قال: يعلم مكان رسالته، ولا يكون انتصابه على الظرف؛ لأنّ علمه سبحانه يتفاوت بتفاوت الأمكنة)) (3).

ويرى ابن مالك أنّ خروج حيث عن الظرفية أمر نادر، فقد وردّ في شرح التسهيل: ((ومن الظروف المكانية ما يندر تجرده من الظرفية فمن ذلك، (حيث) فكونه ظرفاً هو الشائع)) (4).

((أمّا بين فالأصل فيها أن تكون ظرفاً للمكان، وقد تكون للزمان؛ وذلك بحسب ما تضاف إليه، فمن ورودها ظرفاً للمكان قوله تعالى: «أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا» (الكهف: 95)، ومن ورودها للزمان قولهم (بين المغرب والعشاء يفعل الله ما يشاء)، وأصل (بين) أن يكون مصدرًا بمعنى الفراق، فتقدير: (جلست بينكما) أي: مكان فراقكما، وتقدير: (فعلت بين

(1) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 318 / 1، شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 313 / 1، الحماسة ذات الحواشي: 88 / 2.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 536/1.

(3) شرح المفصل: 142 / 2.

(4) شرح التسهيل: 159/2.

خروجك ودخولك) أي: زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه)) (1).

وقد ذكر المرزوقي أنّ (بين) تأتي ظرفاً وتأتي اسماً، فقال في تعليقه على قول الشاعر قبيصة بن النصراني الجرمي من طى:

عَشِيَّةً قَطَّعْنَا قَرَائِنَ بَيْنِنَا بِأَسْيَافِنَا وَالشَّاهِدُونَ بُوْبَرٍ

((أضاف القرائن إلى بيننا لأنه جعله اسماً ونقله من باب الظروف وعلى هذا من قرأ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الانعام: 94) بالرفع والمعنى: وَصَلَكُمْ. ولك أن تروي (قرائن بيننا) فلا تُضيف وتترك بيننا في باب ظرفاً، كما قرئ: (لقد تقطع بينكم) بالنصب ، ويعني بالقرائن الأرحام والأوصر)) (2).

((قرأ حمزة وشعبة وابن كثير وابو عمرو وابن عامر برفع النون في قوله: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) على أنه فاعل، وقرأ نافع وحفص والكسائي بالنصب (بينكم) على أنه ظرف لتقطع)) (3).

قال المهديّ : ((من نصب بينكم فعلى أنه ظرف والتقدير: لقد تقطع الأمر، والسبب بينكم، ومن رفعه جعله بمعنى الوصل، فالمعنى: لقد تقطع وصلكم)) (4) ، وللعلماء في توجيه قراءة النصب عدة مذاهب منها: أنّ (بينكم) ظرف والفاعل مضمر، والتقدير: لقد تقطع وصلكم بينكم، فأضمر الوصل؛ لدلالة ما قبله من الكلام عليه، والثاني: ان يكون وصف محذوف أي: لقد تقطع شيء بينكم او وصل، والثالث: هو ما نُقل عن الأخفش وذلك ان تكون بينكم) وإن

(1) معاني النحو: 180.

(2) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 435/2.

(3) تقريب المعاني في شرح حرز الأمان في القراءات السبع، خالد بن محمد الحافظ: 2/249.

(4) شرح الهداية: 2 / 284 .

كان منصوب اللفظ، فإنه مرفوع الموضع؛ لأنه لما جرى في كلامهم ظرفاً تركوه على نصبه وإن كان في موضع رفع⁽¹⁾.

الحال:

عرّف النحويون الحال بأنه وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، ولفظهما نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى⁽²⁾.

((وليس من اللازم ان تكون الحال في كل الاستعمالات وصفاً، وإنما هذا هو الغالب، ولا أن تكون فضلة فهذا غالب أيضاً؛ إذ تكون بمنزلة العمدة أحياناً في تمام المعنى الأساسي للجملة، أو في منع فساده))⁽³⁾.

والحال على قسمين: مبيّنة للهيئة وتُسمى مؤسسة، وسميت كذلك؛ لأنها تؤسس معنى جديداً يستفاد بذكرها نحو: رجّع خالدٌ خائباً، وحال مؤكدة وهي التي يستفاد معناها مما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَتُوبَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُبْتَلَوْنَ بِأَمْوَالِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (التوبة: 25) فمعنى مدبرين مُستفاد من وليتم⁽⁴⁾.

وثمة مسائل تتصل بموضوع الحال، تحدث عنها شراح الحماسة، وهي: وقوع المصدر حالاً، ووقوع الجار والمجرور حالاً، والحال المقدّرة، ومجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت غير مسبوق بـ قد، وتقدم الحال على عاملها.

(1) ينظر : الأوجه الإعرابية بين الصنعة النحوية والمعنى في شرح الهداية المهدوية ، ضحى علي حسن : 27 – 28.

(2) الأصول في النحو : ابن السراج ، 1/258-259 ، ينظر : اللمع في العربية، ابن جني : 52،

المرتجل في شرح الجمل : 160، معاني النحو : 243/2

(3) النحو الوافي : 2 / 339.

(4) معاني النحو : 239/2.

وقوع المصدر حالاً:

منع جمهور النحويين وقوع المصدر حالاً، وعندهم أنّ كلّ مصدر وقع حالاً لابدّ من أن يؤول بوصف مشتق⁽¹⁾. وقد مثل ابن جني لوقوع المصدر حالاً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ (البقرة: 26) ف(سعيًا) عنده منصوب على الحال لا على المصدر⁽²⁾، غير أن هذا المصدر عنده مؤول بوصف مشتق، ففي تعليقه على قول الشاعر جرير بن حية العبسي:

وَلَا أَكَلِمَهُمْ إِلَّا عَلَانِيَةٌ وَلَا أَخْبَرَهُمْ إِلَّا أَنْادِيَهُمْ

ذكر أنّ (علانيةً) منصوب على الحال لا على المصدر، والغرض فيه مُنادياً⁽³⁾، مثله عندهم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ (البقرة: 26)

ويرى الشيخ مصطفى الغلابيني أنّ الأولى أن يجعل ذلك مفعولاً مطلقاً مبيّناً للنوع، فهو منصوب على المصدرية لا على الحالية؛ لأنّ المعنى على ذلك، فلا حاجة إلى التأويل⁽⁴⁾، وذهب الأستاذ محي الدين الدرويش مذهبه، غير أنّه أجاز أن يكون (سعيًا) حالاً على التأويل بالمشتق⁽⁵⁾.

ويرى أحد الباحثين المحدثين أنّ عدّ (سعيًا) حالاً مؤولاً بالمشتق أولى من إعرابه مفعولاً مطلقاً؛ إذ قال: ((سعيًا: مصدر في موضع الحال من فاعل لـ(يأتينك) أي: يأتينك ساعيات مسرعات، أو مفعول مطلق ناب عن المصدر؛ لأنه مرادفه، والحال هنا ابلغ من سواها؛ لأنّ

(1) ينظر: شرح التصريح: 581/1.

(2) ينظر: التنبيه: 522.

(3) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(4) ينظر: جامع الدروس العربية: 329.

(5) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 348 / 1.

الآية في مقام إبراز قدرة الله عز وجل، والتعبير عن ذلك بالمصدر اشد إظهاراً لهذه القدرة الإلهية، ولعل القرطبي، قد لمس ذلك المعنى إذ ضرب صفحاً عن تأويل ذلك المصدر المشتق⁽¹⁾.

وقد أنكر الدكتور فاخر الياصري ما ذهب إليه جمهور النحويين في هذه المسألة، فأجاز وقوع المصدر حالاً من غير تأويله بوصف مشتق؛ فقد قال: وبمثل ما وردت المصادر أحوالاً في الكلام العربي المأثور، فقد تحقق وروده أيضاً في أبين النصوص واسماها وهو القرآن الكريم ولم أجد إلا أنّ أورد أمثلة جليّة من القرآن تصوّر مجيء المصادر أحوالاً لتكون هذه شرعة ومنهاجاً فمن تلك الآيات الكريمة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تَيْبِكَ سَعِيًّا﴾ (البقرة: 26) وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً﴾ (آل عمران: 83)، فهذه الآيات الكريمة تؤكد أسلوب مجيء المصادر أحوالاً، وهذا أمر لا مدافع فيه، ولكن الجمهور النحوي لا يرتضيه، ولا يعمد الى اقتباسه بل يشمر نحو تأويل كل مصدر جاء حالاً، فهم لا يختلفون في تأويلاتهم عما ورد في مأثور العرب، فهم يرون في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تَيْبِكَ سَعِيًّا﴾ بأن سعياً: مصدر في موضع الحال مؤول بساعات⁽²⁾.

وقوع الجار والمجرور حالاً

أجاز النحويون أن يقع الجار والمجرور في موضع الحال، والمجرور متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقراً أو استقر، أي إنّ المتعلق المحذوف هو الحال⁽³⁾، وإلى هذا الرأي ذهب شراح الحماسة مثلوا لوقوع الجار والمجرور حالاً بقوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (القصص: 79) أي: متزيناً، ومعناه: وزينته عليه⁽⁴⁾.

(1) قضية مجيء المصدر المذكور حالاً في القرآن الكريم، د. أبو سعيد محمد عبد المجيد: 20.

(2) ينظر: بحوث ودراسات في تراثنا اللغوي والنحوي: 72-73.

(3) ينظر: شرح التصريح: 608/1.

(4) ينظر: شرح ديوان الحماسة، أبو العلاء المعري: 330، شرح ديوان الحماسة التبريزي: 53/1.

ومنه قول الشاعر أبي ذؤيب الهذلي (1):

يَعْتَرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ، كَأَنَّمَا
كُسِيتَ بُرُودَ بَنِي يَزِيدِ الأذْرُعُ

أي يعثرن وهن في الظُّبَاتِ، أي: كائنات في الظُّبَاتِ.

ولا خلاف في هذه المسألة بين القدماء والمحدثين، فالشيخ مصطفى الغلايني يرى أنّ والدكتور أمين السيد (2).

الحال المقدرة

مثل ابن جني لمجيء الحال مقدرة بقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ
وَالْأَرْضُ﴾ (هود: 107)، والمعنى عنده مقدراً خلودهم فيها هذه المدة (3).

((خالدين فيها مقيمين دائمين فيها حال مقدرة من ضمير الاستقرار في الظرف وهو قوله في النار هذا إن أريد حدوث كونهم في النار، وقال بعضهم: لا حاجة هنا الى جعل الحال مقدرة كما في قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ (الزمر: 73) ؛ لأنّ الخلود بعد الدخول وهي ههنا حال من استقر فيها فلا حاجة إلى التقدير (مادامت السموات والأرض) (ما) مصدرية والمصدر المؤول قائم مقام الظرف، والمعنى مدة دوامهما وهو عبارة عن التأييد ونفي الانقطاع على عادة العرب؛ وذلك أنّهم إذا وصفوا شيئاً بالأبد والخلود قالوا ما دامت السموات والأرض؛ لأنها باقيتان أبد الآباد على زعمهم فمثلوا ما قصد تأبيده في عدم الزوال، فورد القرآن على هذا

(1) التثنية: 37.

(2) ينظر: جامع الدروس العربية: 337، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 650/5، في علم النحو: 331/1.

(3) ينظر: التثنية: 439.

المنهاج، وإن أريد تعليق قرارهم فيها بدوام السموات والارض فالمراد سموات الآخرة وأرضها وهي مخلدة)) (1).

وذكر الأستاذ محي الدين الدرويش أنّ خالدين حال من الذين شَقُّوا في الآية السابقة (2)، وهو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا﴾ (هود: 106).

مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت غير مسبوق بـ قد

اختلف النحويون في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت حالاً من دون (قد)، فقد ذهب الأخفش والكوفيون ما عدا الفراء إلى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً من دون (قد)، أمّا البصريون والفراء فقد ذهبوا إلى أنّه يشترط في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت الواقعة حالاً ان تقترن بـ(قد) وتستوي في ذلك (قد) المقدرّة أو الظاهرة (3)، وتابعهم على ذلك ابن جني؛ ففي تعليقه على قول الشاعر الفند الزماني:

وَطَفَنٍ كَفَمِ الزَّرْقِ غَدَاً، وَالزَّرْقُ مَلَانُ

ذكر أنّ (غدا) وقع حالاً، ويجب أن تكون (قد) هناك محذوفة أي: قد غدا؛ من حيث كانت (قد) تقرب الماضي من الحال.

قال تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء: 90)، أي: قد حَصِرَتْ، يشهد بذلك أنه لا يريد به الدعاء عليهم قراءة الحسن البصري (110هـ) رحمه الله: (حَصِرَةً صُدُورُهُمْ) (4).

(1) روح البيان في تفسير القرآن، الشيخ إسماعيل حقي الحنفي: 201 / 4.

(2) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 429 / 4.

(3) ينظر: شرح المفصل: 27/2، مغني اللبيب: 236/2-237.

(4) التتبيه: 21.

فجمهور النحويين إذن أوجبوا في الجملة الفعلية الماضية المثبتة غير الواقعة بعد إلا أقبل أو العاطفة لتكون حالاً أن تكون مبدوءة بـ قد سواء أربطت بالضمير أم بالواو أم بهما جميعاً، فإن لم تكن (قد) ظاهرة فهي مقدرة عندهم. والسبب في اشتراطهم هذا الشرط أنّ جملة الحال لا بدّ من أن تكون بمعنى الحال، وفعلها حينئذٍ لا يدل على غير معنى الحال، والماضي الخالي من (قد) موعلاً في معنى الماضي، فلا يصحّ والحالة هذه أن يكون عماد جملة الحال، أمّا (قد) فهي حرف تحقيق، ومعنى ذلك أنّ الفعل بعدها محقق الوقوع، فهو أقرب إلى معنى الحال؛ لأنه يدل على الماضي القريب (1).

وفي الحقيقة أنّ معنى الحال في موضوع الحال يختلف عن معنى الحال في الأفعال؛ إذ الحال وصف فضلة منصوب توصف به الهيئة، ولا علاقة للزمن فيها من أي وجه (2).

وعلى أي حال إنّ وجود عدد غير قليل من النصوص القرآنية التي جاء فيها الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت غير مسبوق بـ قد جعل الدكتور أحمد مكي الأنصاري يقترح تعديل قاعدة الجملة الفعلية الماضية المثبتة الواقعة حالاً لتكون: يجوز مجيء الحال جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت سواء أكان مسبوqاً بـ قد، وهو كثير أم غير مسبوق بـ قد، وهو قليل (3).

تقدم الحال على عاملها

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها، وقد تتقدم عليه جوازاً، أو وجوباً، وما يهمني من هذه المسألة التقديم الجائز، فقد اشترط النحويون لتقدم الحال على صاحبها جوازاً أن يكون العامل فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه الفعل المتصرف، مثل اسم الفاعل واسم المفعول (4).

(1) ينظر: نحو القرآن، الدكتور الجوّاري: 96.

(2) محاضرات مادة النحو القرآني للعام الدراسي: 2016-2017 الدكتور عبّاس علي إسماعيل، مدونتي.

(3) نظرية النحو القرآني: 123.

(4) ينظر: المقتضب: 4/ 170، شرح المفصل ابن يعيش: 70.

وقد تحدث ابن جني عن تقديم الحال على عاملها جوازاً في اثناء شرحه قول الشاعر حكيم بن قبيصة الضبي:

فَمَا جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ هَاجَرَتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخُبْرُ - أَحْسَبُ - وَالْتَمَرُ

فقال: ((ونصب جنة الفردوس بتبغى وهي حال من التاء في هاجرت، وجاز تقديم ما انتصب بتبغى لجواز تقديم الفعل نفسه حتى كأنه قال: فما مُبتغياً جنة الفردوس هاجرت))⁽¹⁾، وبين أن هذا التقديم يشبه قوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ﴾ (القمر: 7)، ف(خُشَعًا) حال، والعامل يخرجون⁽²⁾.

وذكر العكبري أن العامل في الحال (خُشَعًا) وجهان: أحدهما يدعو، أي يدعوهم الداعي، وصاحب الحال الضمير المحذوف، والآخر: الفعل يخرجون⁽³⁾، وبين محمود صافي أن (خُشَعًا) حال من فاعل يخرجون⁽⁴⁾.

التمييز

التمييز عند النحويين اسم نكرة يذكر تفسيراً للمبهم من ذات أو نسبة⁽⁵⁾، ((وقد ذكر ابن هشام الأنصاري أن التمييز هو ما اجتمع فيه خمسة أمور: أحدهما: أن يكون اسماً والثاني: أن يكون فضله، والثالث: أن يكون نكرة، والرابع: ان يكون جامداً، والخامس: أن يكون مفسراً لما

(1) التثبيته: 568.

(2) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1192-1193.

(4) الجدول في إعراب القرآن وحرفه وبيانه: 66.

(5) ينظر: تقريب المقرّب: 64-65 التطبيق النحوي: 287.

ابهم من الذوات، فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى، ومخالف في الأمرين الأخيرين؛ لأن الحال مشتق مبين للهيئات، والتميز جامد مبين للذوات)) (1).

وقد مثل الأعلام الشنتمري للتمييز بقوله تعالى: «فَإِنْ طَبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا» (النساء: 4)، ف(نفساً) تمييز، والمعنى: أنفساً (2)، ففي هذه الآية يخاطب الله تعالى الأزواج، يأمرهم بإعطاء المهور نحلة... فالآية قررت دفع المهور وجعلته شرعاً واحضار المهر ركن من أركان النكاح في الإسلام، ففي هذا السياق نلاحظ أن الله تعالى أسند الطيب إلى ضمير النسوة بقوله: (طَبَّنَ) وفيه لبس... فيأتي قوله تعالى نفساً ليرفع الإبهام ويزيل اللبس ويبين أن الذي طاب من النساء أنفسهن، فقوله: (نفساً) منصوب على التمييز وهو هنا منقول عن الفاعل، إذ الأصل فإن طابت أنفسهن، وجيء بلفظ نفساً مفرد، مع أنه تمييز نسبة (طبن) إلى ضمير جماعة النساء؛ لأن التمييز اسم جنس نكرة يستوي فيه المفرد والجمع وأسند الطيب إلى ذوات النساء ثم جيء بالتمييز؛ للدلالة على قوة هذا الطيب، والتكثير في التمييز يخدم المعنى ويدل على هبة شيء من المال لا يكون إلا عن رضا وقناعة وتقدير الآية الكريمة: فإن وهباً لكم شيئاً من الصداق (3).

ومن أمثلة التمييز أيضاً عند شراح الحماسة (4): قوله تعالى: «وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا» (مريم: 4)، ونوع التمييز فيه تمييز النسبة: ((هو التمييز الذي يزيل الإبهام والغموض عن المعنى العام بين طرفي الجملة)) (5).

(1) شرح قطر الندى: 237-238.

(2) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 178/1.

(3) ينظر: من الأسرار البلاغية للتقيد بالتمييز في القرآن الكريم: 123-126.

(4) ينظر: شرح ديوان الحماسة المرزوقي: 320/1، شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 667/1.

(5) همع الهوامع: 2/ 266، المعجم المفصل في النحو العربي، إعداد الدكتورة عزيزة فوال بابتي:

372/1.

وينقسم تمييز النسبة إلى تمييز محوّل أو منقول، وهو ما كان أصله مضافاً فاعلاً نحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ (مريم: 4) ، أو مضافاً مفعولاً نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾ (القمر: 12) أو مضافاً مبتدأ نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً﴾ (الكهف: 34)، وإلى تمييز غير محوّل (أو غير منقول) نحو: امتلاً الإناء ماءً (1).

إنّ في تحويل الفاعل عن رتبته إلى التمييز وتأخيره، ثم تقديم المضاف إلى رتبة الفاعل، ما يوحي بإعلاء شأن المضاف لارتفاعه إلى رتبة الفاعل بعدما كان مخصصاً له، وكذلك فإنّ الفاعل لم تتخط رتبته معنوياً بتأخيره لفظاً وتحويله إلى التمييز ..، وهو ما كان أصله فاعلاً مضافاً، فجعل المضاف إليه فاعلاً، ونصب هو على التمييز، نحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ (مريم: 4) ، فالأصل: واشتعل شيب الرأس (2).

ويرى النحويون أنّ التمييز يكون مفرداً، بيد أنّهم يرون جمع التمييز بعد مفرد مبين، إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه، نحو قولهم: نَطَفَ زَيْدٌ ثِيَاباً، إذاً لو قيل: ثوباً؛ لتوهم أنّ له ثوباً واحداً نظيفاً (3)، وإلى هذا الرأي ذهب شراح الحماسة (4)، فالمرزوقي في تعليقه على قول الشاعر العباس بن مرداس:

فَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْحَيِّ حَيّاً مُصَبِّحاً وَلَا مِثْلَ يَوْمِ النَّقْيَا فَوَارِسَا

وانتصب قوله: (حيا مصبحا) على التمييز .. وكذلك قوله فوارساً تمييز وتبين ... فإن قيل لم قال فوارس والتمييز يؤتى به موحد اللفظ قلت: إذا لم يتبين كثرة العدد واختلاف الجنس من المميز يؤتى بالتمييز مجموع اللفظ متى أريد التنبيه على ذلك، وعلى هذا قوله

(1) التمييز دراسة تحليلية في البنية، فراس أرم عبد الحليم ، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير: 75.

(2) التمييز دراسة تحليلية في البنية ، فراس أكرم عبد الحليم: 76.

(3) ينظر: همع الهوامع: 267/2-268.

(4) ينظر: شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 312/1، الحماسة ذات الحواشي: 87/2.

تعالى: ﴿هَلْ نُنبِئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (الكهف: 103) كأنه لما كانت اعمالهم مختلفة كثيرة نبه على ذلك بقوله أعمالاً، ولو قال عملاً كان السامع لا يبعد في وهمه أن خسروهم كان لجنس واحد من أجناس المعصية، أو لعمل واحد من الأعمال الذميمة، فكذلك قوله فوارس جمعه حتى يكون فيه إيذان بالكثير))⁽¹⁾.

ولم يأتِ الدارسون المحدثون بجديد بخصوص مجيء التمييز جمعاً، فالأستاذ محيي الدين درويش يقول: ((وأعمالاً: تمييز، وجمع التمييز، وهو أصيل في الأفراد لمشكلة المميّز، ولإيذان بأن خسرانهم إنما كان من جهات شتى لا من جهة واحدة))⁽²⁾ وذكر الدكتور عبد الخالق عزيمة ((أنّ التمييز إنّما جمع؛ لأنهم خسروا في اعمالا متعددة، لا في عمل واحد؛ ولأن اعمالهم في الضلال مختلفة))⁽³⁾، وقال عبد الرحمن سعود إبداح ((ويمكن القول إن وضع الجمع مكان المفرد أفاد المبالغة في الدلالة على الكثرة كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ نُنبِئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ فإن الاصل فيه (بالأخسرين عملاً) ؛ لاستقالة بحصول الفائدة مع كون المفرد أخف، ولكن أوتر الجمع مبالغة وتنصيماً على الانواع؛ ولأن كل نوع كأنه جنس مستقل يكفي لزيادة خسرانهم، وقد سوغ وضع الجمع موضع المفرد أمران: أحدهما: ان ما في (سنين) من علاقة الجمع ليست متخصصة لهذه الغاية، بل هي جبر لما حُذِف من لفظة (سنة)، والثاني: ان الأصل في العدد ان يُضاف الى الجمع لكون المعدود جماعة، إلاذ أنه قد يُعدل عنه لغرض فلما اضافه الى الجمع استعمل على الأصل المرفوض))⁽⁴⁾.

(1) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 317/1-318.

(2) إعراب القرآن وبيانه: 550/4.

(3) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 167/3.

(4) العدد في القرآن الكريم: 196-197.

وقد ذكر النحويون أنّ هناك أوجه شبه بين الحال والتمييز⁽¹⁾، ولهذا السبب وجّه بعض شراح الحماسة بعض الأسماء المنصوبة في التراكيب القرآنية بأنها تحتمل التمييز وتحتمل الحال، فالتبريزي حين وقف على قول بعض بني اسد:

دَاوِ ابْنَ عَمِّ السُّوءِ بِالنَّبَأِ وَالغَيِّ كَفَى بِالغَيِّ وَالنَّبَأِ عَنْهُ مُدَاوِيَاً

ذكر أنّ (مُداوياً) يجوز أن يكون حالاً، ويجوز أن يكون تمييزاً وهو أحسن⁽²⁾، ومثله عنده قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ (النساء: 79) شهيداً تحتمل أن تكون حالاً وتحتمل أن تكون تمييزاً، وإعرابها تمييزاً - على رأيه - أحسن.

ويرى الزّجاج أنّ (شهيداً) تحتمل التمييز وتحتمل الحال، ولم يرجح أحد الوجهين على الآخر⁽³⁾، فقد قال: قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ قَالُوا لِلنَّبِيِّ مَنْ يَشْهَدُ لَكَ بِأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: اللَّهُ يَشْهَدُ لِي وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَالْمَعْنَى: كَفَى اللَّهُ شَهِيداً، وَشَهِيداً: مَنْصُوبٌ عَلَى نَوْعَيْنِ؛ إِنْ شُنْتُ عَلَى التَّمْيِيزِ، كَفَى اللَّهُ مِنَ الشَّهَدَاءِ، وَإِنْ شُنْتُ عَلَى الْحَالِ؛ الْمَعْنَى: كَفَى اللَّهُ فِي حَالِ الشَّهَدَاءِ، وَإِلَى هَذَا الرَّأْيِ ذَهَبَ الْبَاقُولِيُّ⁽⁴⁾.

ويدخل في هذا الباب عند شرح الحماسة قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً﴾ (النساء: 69) قال المرزوقي عند وقوفه على هذه الآية الكريمة: ((إِنَّ شُنْتَ نَصَبْتَ عَلَى الْحَالِ، وَإِنْ شُنْتَ عَلَى التَّمْيِيزِ))⁽⁵⁾، وإلى هذا الرأي ذهب السمين الحلبي وابن عادل الدمشقي.

(1) ينظر: همع الهوامع: 262/2، في علم النحو: 340/1.

(2) ينظر: شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 216/1.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 261/3.

(4) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن الكريم وعلل القراءات: 624.

(5) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 1141 / 4.

قال السمين الحلبي: ((في نصب رقيقاً قولان، أحدهما: تمييز، والثاني: أنه حال، فعلى تقدير كونه تمييز احتمالان، أحدهما: أن يكون منقولاً من الفاعلية، وتقديره: وحسن أولئك رقيقاً، فالرفيق على هذا غير المميز، ولا يجوز دخول من عليه، والثاني: لا يكون منقولاً فيكون نفس المميز، وتدخل عليه (من)، وإنما أتى به مفرداً؛ لأحد المعنيين، إمّا لأن الرفيق كالخليط والصديق في وقوعها على المفرد والمثني والمجموع بلفظ واحد، وإمّا اكتفاء بالواحد عن الجمع؛ لفهم المعنى وحسن ذلك كونه فاصله)) (1).

وقال ابن عادل الدمشقي: ((في نصب " رقيقاً" قولان أحدهما: انه تمييز، والثاني: أنه حال، وعلى تقدير كونه تمييزاً فيه احتمالان، أحدهما: أن يكون منقولاً من الفاعلية وتقديره: وحسن أولئك رقيقاً، فالرفيق على هذا غير المميز، ولا يجوز دخول (من) عليه، والثاني: أن يكون منقولاً فيكون نفس المميز وتدخل عليه (من)) (2).

وذكر أحد الباحثين المحدثين أنّ علماء العربية قد اختلفوا في توجيه كلمة (رقيقاً) فقال: ((أما نصب (الرفيق) فإنّ أهل العربية مختلفون فيه، فكان بعض نحويي البصرة يرى أنّه منصوب على الحال، ويقول كقول الرجل: كَرَّمَ زيد رجلاً، ويعدل به عن معنى: نعم الرجل، وكان بعض نحوي الكوفة يرى أنّه منصوب على التفسير وينكر ان يكون حالاً ويستشهد على ذلك بأن العرب تقول: كرم زيد من رجل، وحسن أولئك من رفقاء)) (3).

المفعول معه

المفعول معه: هو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقه بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: سرتُ والشارعَ، أنا سائر والنيلَ (4).

(1) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 24-25.

(2) اللباب في علوم الكتاب: 480/6.

(3) العدول عن الجملة القرآنية، د. عبد الله خضر حمد: 229.

(4) ينظر: شرح قطر الندى، ابن هشام: 323، شرح الأشموني: 222/1.

ومعنى المصاحبة عند النحاة أو التنصيص على المعية ((مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد سواء اشتركا في الحكم أم لا، فقولك: جئتُ ومحمداً، معناه: أنكما جئتما في وقت واحد، وهذا هو الفرق بين واو المعية واو العطف، فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم سواء أقرن معه بالزمان أم لم يقرن، وأما واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشترك بالحكم أم لا)) (1).

وقد مثل التبريزي وفضل الله الراوندي للمفعول معه بقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس: 71)، فذكر أن شُرَكَاءَكُمْ مفعول معه، والواو واو المعية، والمعنى مع شركائكم (2).

وقد أستند النحويون في إعراب (شُرَكَاءَكُمْ) إلى المعنى لا إلى النصب، جاء في المقتصد في شرح الإيضاح ((لم يجر ان تعطف على ما قبله؛ وذلك أنه لا يقال: اجمعتُ شركائي، وإنما يقال: جمعتُ شركائي، واجمعتُ أمري)) (3) وقد شرح الجرجاني قول أبي علي النحوي: ((فذكر أن (شُرَكَاءَكُمْ) ليس معطوفاً على لفظ (أمركم) لأجل أن الإجماع لا يقع على الشركاء، وحرف العطف يقوم مقام العامل؛ فلا تقول: ضربتُ زيداً والعلم؛ ولذلك لا يكون (شُرَكَاءَكُمْ) معطوفاً على (أمركم)؛ لأنك لا تقول: اجمعتُ شركائي؛ وإذا لم يكن معطوفاً على أمركم كان منصوباً بمعنى مع)) (4).

(1) معاني النحو: 205/2.

(2) ينظر: شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 452/1، الحماسة ذات الحواشي: 310/2.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح: 622/1.

(4) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وذكر ابن هشام أنه ((ولا يصح جعل (شركاءكم) معطوفاً على (أمركم)؛ لأن (اجمع) لا يتعلق بالذوات، بل بالمعاني كقولك: أجمعوا على قول كذا، بخلاف (جمع) فإنه مشترك، وتقرأ (فاجمعوا) بالوصل فلا إشكال))⁽¹⁾.

وجاء في همع الهوامع ((لا يجوز جعل شركاءكم معطوفاً على (أمركم)؛ لأن (اجمع) لا ينصب إلا الأمر والكيف ونحوهما، فإما ان يجعل شركاءكم مفعولاً معه أو مفعولاً به))⁽²⁾.

وقال أحد الباحثين: ((ومما يرجح فيه النصب على العطف قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس: 71) ف (شركاءكم) لا يجوز عطفه على (أمركم)؛ لأن العطف يكون على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال: أجمعت شركائي (...) ولأن (اجمع) بالهمزة يتعلق بالمعاني لا بالذوات، أما (جمع) فمشترك بينهما نحو قوله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ (طه: 60) وإنما يقال: اجمعتُ أمري وجمعتُ شركائي، ف (شركائي) منصوب على المعية والتقدير: والله أعلم - فاجمعوا أمركم. وقيل: يجوز العطف على تقدير حذف المضاف أي: وأمر شركائكم، وإقامة المضاف إليه مقامه، أو هو منصوب بفعل محذوف تقديره: واجمعوا شركاءكم، وادعوا شركاءكم))⁽³⁾.

(1) مغني اللبيب: 360/2.

(2) همع الهوامع: 245/2.

(3) محاضرات في النحو العربي المفاعيل الخمسة: د. سميرة حيدا: 50.

المفعول المطلق

عرف ابن هشام الأنصاري المفعول المطلق بأنه اسم ((فضلة تسلط عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه))⁽¹⁾.

سُمي المفعول المطلق مطلقاً ((لأنه مطلق من القيود، أي غير مقيد بخلاف المفعولات الأخر فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوهما، فالمفعول به مقيد بالباء، أي الذي فعل به فعل، والمفعول فيه معتد ينفي، والمفعول له أي الذي فعل لأجله الفعل، أما المفعول المطلق فهو غير مقيد، بخلاف غيره من المفعولات))⁽²⁾.

وذهب النحويون إلى أن أنواع المفعول المطلق ثلاثة: المؤكد لعامله، المبين لنوعه، المبين لعدده⁽³⁾، وما يهمني من المفعول المطلق حذف عاملة، وكذلك قيام اسم المصدر مقامه.

المصدر النائب عن فعله

وأعني بذلك ان يحذف عامل المفعول المطلق فيذكر المفعول المطلق بدلاً من التلفظ بالفعل⁽⁴⁾، وقد أشار ابن جني إلى هذا المعنى حين وقف على قول الشاعرة السلعة ام السليك:

لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً أَيَّ شَيْءٍ قَتَأْتُ

فقال: ((وانتصب (ضَلَّةً) بما دلَّ عليه: لیت شِعْرِي؛ ألا ترى انه إذا تمنى عِلْمَ الشيء فقد اعترف بضلالة عنه، فهو من باب قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾

(1) شرح قطر الندى: 302.

(2) ينظر: شرح المفصل، ابن بعيث: 110/1، شرح ابن عقيل: 169/2.

(3) ينظر: شرح التصريح: 490/1.

(4) ينظر: همع الهوامع: 79/2.

وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ ﴿ (النمل: 88)، وما جرى مجراها، أي: صنع الله صنْعاً، فكذلك ذاك: ضللتُ عن معرفة قاتلك ضلّةً)) (1)، ((فصنعاً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره صنعَ ، والمصادر النائية عن أفعالها يجب فيها حذف العامل، ولا يجوز ذكرها؛ لأنها جيء بها لتكون بدلاً من أفعالها، وصنع الله: مفعول مطلق وجب حذف عاملة؛ لكونه تأكيداً لمضمون الجملة المتقدمة التي لا محتمل لها غيره فإنّ قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ﴾ بل جميع ما تقدم من نفخ الصور المؤدي إلى الفزع العام وحضور الكل الموقف وما فعل بالجبال إنّما هو من صنع الله تعالى لا محتمل له غيره، فلما كان هذا المصدر تأكيداً لمضمون تلك الجملة ولم يكن لها محتمل غيره صار كأنه مؤكد لنفسه، ووجب حذف ناصبه، لكون الجملة المتقدمة كالنائب عنه، والأصل: صنع ذلك صنْعاً فلما حذف العامل أُضيف المصدر إلى فاعله؛ لأنه لم يذكر في الجملة المتقدمة)) (2).

قيام اسم المصدر مقام المصدر

قد ينوب اسم المصدر عن المصدر فيعطى حكمه في كونه منصوباً على أنه مفعول مطلق (3)، وقد أشار شراح الحماسة إلى هذا المعنى حين ذكروا قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ قَرْضاً حَسَناً﴾ (البقرة: 245) المعنى إقراضاً (4)، والقرض اسم مصدر، وإقراض مصدر (5).

(1) التتبيه: 312.

(2) حاشية محي الدين الشيخ زادة على تفسير البيضاوي: 423/6.

(3) ينظر: شرح التصريح: 495/1.

(4) التتبيه: 212.

(5) تهذيب اللغة: 339/8.

ومثلوا له أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (النور: 16)، والمعنى أنبتكم إنباتاً، فالمصدر إنباتاً دلّ عليه الفعل أنبتكم⁽¹⁾، والنبات اسم مصدر أما الإنبات فهو مصدر والفرق بين المصدر واسم المصدر هو أن المصدر يجب أن يشتمل على جميع أحرف فعله الماضي الاصلية والزائدة لفظاً أو تقديراً أو تعويضاً، وأما اسم المصدر فحروفه أقل من أحرف فعله لفظاً أو تقديراً من غير عوض⁽²⁾.

المنادى

اسم يقع بعد إحدى أدوات النداء⁽³⁾، أو هو المطلوب إقباله بأداة نداء ظاهرة أو أداة النداء صفر⁽⁴⁾، يقال: يا سعيدُ أقبلْ، وسعيدُ أقبلْ، وقد يكون الغرض منه التعجب من ذات الشيء أو كثرتة أو شدّته أو أمر غريب فيه⁽⁵⁾، وقد أشار إلى هذا المعنى فضل الله الراوندي في كلامه على قول آخر:

إِذَا بَكْرِيَّةٌ وَّلَدَتْ غُلَامًا فَيَا لُؤْمًا لِيذَلِكَ مِنْ غُلَامٍ

(1) ينظر: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 4 / 1123، شرح حماسة أبي تمام: زيد بن علي الفارسي: 422/1_423.

(2) ينظر: شرح شذور الذهب: 392، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 240/4، شرح الأشموني: 204/2.

(3) ينظر: شرح كتاب الحدود، الأبتني: 114.

(4) ينظر: شرح الكافية: 344/1، شرح كتاب الحدود في النحو: الفاكهي: 207-208.

(5) ينظر: النحو الوافي: 69/4.

فذكر أنّ قوله (يا لؤما) لفظ نداء، والمعنى تعجب أي ما أشدّه من غلامٍ ومثله عنده قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ (يس: 30) ، ف(يا حَسْرَةً) لفظه لفظ نداء، خرج إلى معنى التعجب، والمعنى: ما أشدّها من حَسْرَةٍ على العباد (1).

ويرى الباحث المغربي الدكتور احمد المتوكل أنّ المنادى لا يؤدي وظيفة دلالية، مثل الأداة، ولا وظيفة تركيبية، مثل الفاعل والمفعول به، وإنما يؤدي وظيفة تداولية خارجية بالنسبة لحمل الجملة، ف(يا أيّها المسافرون) ، و(زيد) في قولينا: يا أيّها المسافرون استعدوا، وزيد لا تتغيّب يحملان وظيفة تداولية، تقع خارج الجملة؛ لأنّها تسند إلى المكوّن الدال على المنادى في مقام معين (2).

ويعلّل هذا الباحث خارجية وظيفة المنادى بأنّ قوته الإنجازية تكون ثابتة على حين أنّ القوة الإنجازية للجملة تكون مختلفة، ففي قولنا: يا زيدُ ساعدُ أخاك تأخذ الجملة القوة الإنجازية (الأمر)، وفي قولنا: يا زيدُ هل عادَ أخوك؟ تأخذ الجملة القوة الإنجازية (السؤال)، وفي جملة: يا زيدُ قابلْ خالدٌ عمراً البارحة كانت الغاية من القوة الإنجازية هي الإخبار (3).

والمنادى الذي تتصل به ياء المتكلم يأتي على ثلاثة أشكال: معتل الآخر، وصحيح الآخر مشتق، وصحيح الآخر غير مشتق (4)، وما يهمني من هذه الأشكال الثلاثة نداء لفظ: أب إذا أسند إلى ياء المتكلم؛ إذ ذكر النحويون له لغات متعدّدة، هي: يا أب، ويا أبي، ويا أبي بفتح الياء، ويا أبا، ويا أب، ويا أب، ويجوز فيها أيضاً حذف ياء المتكلم، والتعويض عنها بتاء التأنيث مكسورة أو مفتوحة، فيقال: يا أبتِ ويا أبت (5)، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم، ومثّل

(1) ينظر: الحماسة ذات الحواشي: 187/5.

(2) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية: 149، 160-161، 172.

(3) ينظر: المرجع نفسه: 172.

(4) ينظر: جامع الدروس العربية: 495، في علم النحو: 128/2.

(5) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 38/4.

له ابن جني⁽¹⁾، بقوله تعالى: (يا اِبتِ) (مريم: 4)، وقرأ أبو جعفر (130هـ) وابن عامر (118هـ) بفتح في جميع القرآن، وقرأ بقية العشرة بكسرها⁽²⁾.

وربما جمعوا بين التاء والألف، فيقولون: يا أبتا⁽³⁾، وقد أشار ابن جني إلى هذا الوجه⁽⁴⁾، ويجوز إبدال التاء في (يا أبتِ) في الوقف هاءً، فيقال: يا أبة⁽⁵⁾.

(1) ينظر: التتبيه: 77.

(2) ينظر: المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر الأصبهاني: 243.

(3) ينظر: أوضح المسالك: 38/4.

(4) ينظر: التتبيه: 77.

(5) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ابن عقيل: 522/2.

الفصل الثاني

الأدوات النحوية في شروح حماسة أبي تمام

الأدوات النحوية في شروح الحماسة

جعل النحويون الأدوات أو ما اطلقوا عليه اسم حروف المعاني في القسم الثالث من أقسام الكلام، وتتصف الأدوات بالجمود والبناء⁽¹⁾.

والادوات في حقيقة أمرها روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض، وتدلّ على مختلف العلاقات الداخلية بينها⁽²⁾، ولكل أداة معنىً أصلي، وكثيراً ما تخرج عن معناها الأصلي، ومن هنا يتعدد المعنى الوظيفي لكل أداة من الأدوات النحوية، ف(ما) مثلاً تستعمل أداة نفي وشرط وتعجب واستفهام فتكون من الأدوات، وقد تستعمل اسماً موصولاً⁽³⁾.

وقد تحدث شراح الحماسة عن بعض الأدوات النحوية، والأدوات التي تحدثوا عنها، منها: ما تتكون من مقطع واحد، ومنها ما تتكون من مقطعين.

الأدوات التي تتكون من مقطع واحد

هذه الأدوات إمّا أن تكون من النوع الأول من المقاطع، وإمّا أن تكون من النوع الثاني، وإمّا أن تكون من النوع الثالث.

الأدوات التي تتكون من مقطع واحد من النوع الأول

جاء من هذه الأدوات في شروح الحماسة: الباء، والفاء، واللام، والكاف، والواو.

الباء: الأصل في الباء أن تأتي لمعنى الإلصاق، والإلصاق إمّا أن يكون حقيقياً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (سورة المائدة: 6)، أي أَلصَقُوا المسحَّ برؤوسكم .

(1) ينظر: مقدمة في النحو، خلف الأحمر: 35، الأصول، ابن السراج، 43/1، شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: 134/1.

(2) ينظر: دراسات في الأدوات النحوية، الدكتور مصطفى النحاس: 24.

(3) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الدكتور فاضل الساقى: 266.

وإمّا أن يكون مجازياً⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ﴾ (سورة المطففين: 30)، أي إذا مرّوا بمكان قريب منهم يتغامرون.

وللباء معانٍ أخر منها الاستعانة، والتعدية والظرفية والسببية⁽²⁾، وقد ذكر شرح الحماسة من معاني الباء معنين، هما:

1- مجيء الباء بمعنى عن، وقد مثل الأعم الشنتمري (476هـ) لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ (سورة الفرقان: 59)، أي عنه، فالباء هنا بمعنى عن⁽³⁾، فالباء هنا تسمى باء المجاوزة، والمعنى فاسأل عنه.

وذكر المرادي أنّ الباء تأتي بمعنى (عن) هي الباء الواقعة بعد فعل السؤال، واستشهد بالآية المذكورة، ومن هذا الباب أيضاً قوله تعالى: ﴿سَأَلْ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ (سورة المعارج: 1) أي: عن عذاب واقع، وقد تأتي في غير فعل السؤال⁽⁴⁾.

فمجيء الباء بمعنى عن يكثر بعد السؤال ويقل بعد غيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ (سورة الفرقان: 25)، وهذا مذهب كوفي، وتأولهما الشلوبين على أنّها باء السببية أي: فاسأل بسببه أو تضمن (اسأل) معنى (اطلب)؛ لأنّ السؤال طلب في المعنى⁽⁵⁾.

2- مجيء الباء زائدة للتوكيد: مثل ابن جني لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (سورة البقرة: 195)

فالباء هنا زائدة والتقدير: ولا تلقوا ايديكم إلى التهلكة⁽⁶⁾.

(1) ينظر: همع الهوامع: 2 / 334.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 334-335.

(3) ينظر: شرح حماسة أبي تمام: 2 / 1159.

(4) ينظر: الجنى الداني: 41-42.

(5) ينظر: الجنى الداني: 42.

(6) معاني القرآن: الاخفش الأوسط، 1/174، ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 195.

((والمعنى: ولا تلقوا أيديكم، والذي يدل على زيادة (الباء) قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل: 15) وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ﴾ (الحجر: 19) الا ترى الفعل قد تعدى بنفسه من دون وساطة الباء، فالباء زائدة))⁽¹⁾.

وزيادة الباء تفيد تكرار الجملة، فكأنه قال: ولا تُلقوا أيديكم إلى التهلكة، ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، فيستعاض عن الجملة بحرف الباء، فمدلول الحروف في هذه الآية وأمثالها أن يقوم مقام تكرار الجملة"⁽²⁾.

ومن أمثلة مجيء الباء زائدة في النصوص القرآنية أيضاً ما جاء في كتاب شرح الحماسة للأعلم الشنتمري (ت746هـ) ، وهو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان: 6)، وبين أن الباء تأتي بعد الفعل شرب كثيراً للتوكيد⁽³⁾.

وذكر الزمخشري أن الباء في الآية الكريمة للإلصاق، فكأن المعنى يشربُ عبادة الله بها الخمر، كما تقول: شربْتُ الماءَ بالعسل⁽⁴⁾، ورأى فريق ثالث أن الباء في الآية الكريمة للتبعيض⁽⁵⁾، واحتمل الأستاذ محيي الدين الدرويش أن يكون الفعل شربَ بمعنى يلتذُّ أو معنى يرتوي، فيكون المعنى: يلتذون بها شاربين أو يرتوي بهما عباد الله⁽⁶⁾.

وجاء في كتاب شرح الحماسة للمرزوقي (ت421هـ) قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ

شَهِيداً﴾

(النساء: 79) ، و(الباء) هنا زائدة، والتقدير: كفى الله شهيداً، فلفظ الجلالة (الله) فاعل لفعل (كفى)⁽⁷⁾.

(1) شرح المفضل، ابن بعيش: 479 / 4.

(2) معاني حروف الزيادة عند النحاة، دراسة نحوية دلالية، د. محمد جمعة حسن نبعة: 114-113.

(3) ينظر: شرح حماسة أبي تمام: 881 / 2.

(4) ينظر: الكشف: 277-276/6.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 108، الأدوات إعرابها ومعانيهما، ياسر خالد سلامة: 122.

(6) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 164 / 8.

(7) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 723 / 2، 1141 / 4.

ومثله عنده في زيادة الباء بعد الفعل كفى، قول الشاعر:

دَاوِ ابْنَ عَمِّ السُّوءِ بِالنَّيِّ وَالغِنَى كَفَى بِالغِنَى وَالنَّيِّ عَنْهُ مُدَاوِيَاً

فقوله بالغنى في موضع رفع فاعل، والباء زائدة (1).

ومثله عند التبريزي في زيادة الباء مع الفاعل قول الشاعر قبيصة بن النصراني:

وَعَبَدِ اللّٰهَ يَا لَهْفَى عَلَيْهِ وَمَا يَخْفَى بِزَيْدٍ مِّنَا خَافٍ

الباء في قوله: (بزيد) زائدة، وزيد هو الفاعل (2).

وتحدث الدكتور علي جاسم سلمان في كتابه معاني الحروف العربية عن زيادة الباء

فقال: ((زيادة الباء في فاعل (كفى) نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللّٰهِ شَهِيدًا﴾ (النساء: 79)،

وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللّٰهِ حَمِيًّا﴾ (النساء: 6)، وهذه الزيادة غالبية، وهي لا تزداد في فاعل

(كفى) التي بمعنى (أجزأ) و(أغنى)، ولا التي بمعنى (وقى)؛ لأن (كفى) التي بمعنى (أجزأ)

متعدية الى مفعول واحد بنفسها، أمّا التي بمعنى (وقى) فتتعدى إلى مفعولين، كقوله تعالى:

﴿وَكَفَى اللّٰهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ (الأحزاب: 25)، وزيادة الباء في فاعل كفى ليست زيادة

مضطردة، بل حينما يكون ذلك دالاً على التعجب نحو قولك: كفى به فارساً، وهنا تعجب

يُراد به المدح (3).

ويدخل في باب زيادة الباء ما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي (ت421هـ) وهو قوله

تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ (المؤمنون: 20) أي: تنبت الدهن (4).

ومثله قول الشاعر عبید بن مآوية:

أَقْدِمُ بِالزَّجْرِ قَبْلَ الوَعِيدِ لَتَنْتَهِيَ القَبَائِلُ جُهَاًهَا

(1) شرح ديوان الحماسة: 213 / 1.

(2) شرح ديوان الحماسة: 723 / 2.

(3) معاني الحروف العربية: 76 .

(4) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 431 / 2.

الباء هنا زائدة للتأكيد في قوله (بالزجر) (1).

وأوضح ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب أنه من ذهب إلى ((زيادة الباء أي تنبت الدهن فمضعوف المذهب، لا حاجة به إلى اعتقاد زيادته مع ما ذكرناه من صحة القول عليه)) (2).

وذكر الحريري (ت561هـ) في كتابه درة الخواص في أوهام الخواص: ما نصه ((قيل: أحسن الأقوال إنها زيدت الباء؛ لأنّ إنباتها الدهن بعد إنبات الثمر الذي يخرج منه الدهن، فلما كان الفعل في المعنى قد تعلق بمفعولين يكونان في حال بعد حال، وهما الثمرة والدهن، احتيج إلى تقوية في التعدي بالباء)) (3).

وقال العكبري: (تَنْبُتُ) ((يقراً بضم التاء وكسر الباء ومنه وجهان: أحدهما وهو متعدّ، والمفعول محذوف تقديره: تُنْبِتُ ثمرها أو جَناها، والحال على هذا حال من المحذوف أي: وفيه الدهن كقولك: خرج زيد بثيابه، وقيل: الباء زائدة، فلا حذف إذاً بل المفعول الدهن، والوجه الثاني: هو لازم يُقال: نَبَتَ البَقْلُ، وأُنْبِتَ بمعنى، فعلى هذا الباءُ حالٌ، وقيل: هي مفعول أي: تُنْبِتُ بسبب الدهن)) (4).

وقد ترد الباء زائدة في الخبر، وقد مثل ابن جني لذلك بقوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ (يونس: 27)، فالباء زائدة والتقدير: جزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا (5).

ومثله قول الشاعر عبيد بن ربيعة:

فَلَا تَطْمَعُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - فِيهَا وَمَنْعَكَهَ بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

(1) شرح ديوان الحماسة: 431/2

(2) سر صناعة الإعراب: 1/ 141.

(3) درة الخواص في أوهام الخواص: 44.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 952.

(5) يُنظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 102.

فالباء في قوله (بشيءٍ) زائدة في خبر المبتدأ (1).

عند الحديث عن الباء الزائدة في الخبر أي (خبر المبتدأ) نجدتها على ضربين الأول غير موجب، فينقاس نحو قولك: ليس زيد بقائم فالباء هنا زائدة في خبر ليس، والتقدير: ليس زيد قائماً، وكذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ (البقرة: 74) ، والضرب الثاني: مُوجبٌ، فيتوقف على السماع، وهو قول الأخفش (ت 215هـ) ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) ، وقول الحماسي: ومنعكها بشيءٍ يستطاع (2).

الفاء

ترد الفاء في العربية على أوجه عدّة، هي: عاطفة، لمجرد السببية، ورابطة، وزائدة، واستئنافية (3)، وما يهمني من الفاء هي الفاء العاطفة التي تأتي على ثلاثة أوجه، هي: الترتيب، والتعقيب، والسببية (4).

وقد مثل المرزوقي لمجيء الفاء العاطفة الدالة على التعقيب بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ (المرسلات: 36) لأن المعنى لا يؤذن لهم ولا يعتذرون (5).

فالفاء حرف عطف، ويعتذرون فعل مضارع معطوف على يؤذن منتظم في سلك النفي من غير تسبب عنه، ولهذا لم ينصب؛ لأنه لو نصب لكان مسبباً عنه لا محالة (6).

وذكر الفخر الرازي إنما عطف يعتذرون على يؤذن؛ لبدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطلقاً، ولو جعله جواباً لدلّ على أنّ عدم اعتذارهم لعدم الإذن، وأوهم ذلك أن لهم عذراً لكن لم يؤذن لهم فيه (7).

(1) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: 102

(2) يُنظر: مغني اللبيب: 1 / 149.

(3) ينظر الإتيان في علوم القرآن: 3 / 1128.

(4) ينظر مغني اللبيب: 161-163.

(5) شرح ديوان الحماسة: 4 / 1219.

(6) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 8 / 188.

(7) ينظر: مفاتيح الغيب: 30 / 280.

وفي رفع (فيعتذرون) وجهان، أحدهما: أنه مستأنف، أي فهم يعتذرون، والمعنى أنهم لا ينطقون نطقاً ينفعهم، أو ينطقون في بعض المواقف، ولا ينطقون في بعضها، والآخر: أنه معطوف على يؤذن، فيكون منفياً، ولو نصب لكان مسبباً عنه⁽¹⁾.

ويدخل في هذا الباب عند المرزوقي قول الشاعر عبدالله بن الحشرج⁽²⁾:

فَلَا وَأَبِيكَ لَا أُعْطِي صَدِيقِي مُكَاشِرَتِي وَ أَمْنَعُهُ تِلَادِي

فقوله: (وأمنعه) عطف على أعطي فرفعه، والمعنى لا أكثر للصديق ولا أمنعه تِلَادِي، ولو رويت ((وأمنعه بالنصب كان جائزاً ويكون انتصابه بأن مضمرة. ويكون كقولهم لا يسعني شيء ويعجز عنك، والمعنى: لا يسعني شيء عاجزاً عنك، وكذلك تقديره في البيت الشعري، وهو: ما أعطي صديقي مكاشرتي مانعاً له تِلَادِي.. ويجوز في رفع أمنعه وجه آخر، وهو أن يكون على الاستئناف، والانقطاع مما قبله، ويكون المعنى: لا أعطي صديقي مكاشرتي وأنا أمنعه تِلَادِي))⁽³⁾.

وقد مثل ابن جني لمجيء الفاء العاطفة الدالة على السببية بقوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْ يَرَى﴾ (النجم: 35)، وقال: إنَّ المعنى ((فيرى، ألا ترى أنَّ الفاء جواب الإستفهام، وهي تصرف الفعل بعدها على الانتصاب بأن مضمرة، وأنَّ والفعل المنصوب بها مصدر في المعنى، لا محالة حتى كأنه قال: أعندهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَرُؤَيْتَهُ))⁽⁴⁾.

اللام: من الوظائف التي تؤديها اللام المكسورة في العربية أنها تقوم بوظيفة الجر في بعض المواضع، وكذلك تقوم بوظيفة الجزم⁽⁵⁾، واللام الجارة في العربية لها معانٍ عدة، منها: الملك، والتعليل، وتأتي بمعنى إلى وعلى وفي وعن⁽¹⁾.

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1265.

(2) شرح ديوان حماسة أبي تمام: 4 / 219.

(3) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(4) التتبيه: 32-33.

(5) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 55.

وقد تحدث شراح الحماسة عن لام الجحود، ولام الأمر، واللام بين النصب والتعليل، ولام التقوية.

أ- لام الجحود أو لام كي: وهي لام جارة، تقوم بوظيفة توكيد النفي، وسميت بهذا الاسم لملازمتها للجحد، أي النفي، وهي تدخل على الفعل المضارع المسبوق بـ (ما كان) أو (لم يكن) الناقصتين⁽²⁾، وقد مثل لها المرزوقي والتبريزي⁽³⁾، بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ (الأنفال: 33).

فالفعل يُعَذَّب منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، والمصدر المؤول من أن والفعل مجرور بـ اللام، وخبر كان مقدّر، والجار والمجرور متعلقان بخبرها المقدّر، والتقدير: ما كان الله مريداً لتعذيبهم⁽⁴⁾.

والنصب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أنّ الفعل منصوب بلام الجحود، جاء في المغني ((ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أنّ أصل ما كان ليفعل: ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في: ما زيد بقائم، لذلك فعندهم أنّها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب.. ووجهه عند البصريين أنّ الأصل: ما كان قاصداً للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه... فهي عندهم حرف جر مُعَدِّ متعلق بخبر كان المحذوف، والنصب بـ أن مضمرة وجوباً))⁽⁵⁾.

ويبدو أنّ شراح الحماسة يرون رأي البصريين في هذه المسألة، فحين وقف المرزوقي والتبريزي على قول رجل من بني عامر:

وَمَا أَنَا بِالسَّاعِي إِلَى أُمِّ عَاصِمٍ لِأُضْرِبَهَا إِيَّيْ إِذْ لَجُوهُولُ

(1) ينظر: مغني اللبيب: 205-217.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 280، شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 4 / 1100.

(3) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 4 / 1100، شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 2 / 933.

(4) ينظر: جامع الدروس العربية: 175.

(5) مغني اللبيب: 209.

قالا ما نصّه: ((لأضربها اللام فيها لام كي، فإن قيل: كيف ليكون كذلك وفي صدر الكلام (ما) النافية، ولم لا تكون لام الجحود؟ قلت: لام الجحود تقع بعد كان وما تصرف منه)) (1).

ثم مثلوا له بقولهم: ما كنت لأشتمك، وقالوا ((ولهذا لم تظهر معه أن الناصبة للفعل)) (2).

ب- لام الأمر: هذه اللام هي لام الطلب، وتسمى أيضاً ب لام الأمر ولام الجزم التسمية الأولى أفضل من الثانية؛ لأنّ الطلب يكون أمراً إذا كان من الأعلى إلى الأدنى، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ (الطلاق: 7)، ودعاء إذا كان من الأدنى إلى الأعلى (3) نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (الزخرف: 77)، وحركة هذه اللام الكسرة، وتفتح في بعض لغات العرب، وإذا سُبقت بالواو أو الفاء جاز تسكينها وهو الأكثر، وجاز إبقاء كسرتها (4) نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ (البقرة: 186).

وقد مثل المرزوقي لـ(لام) الأمر بقوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ (يونس: 58)، ف(لام) الأمر هنا دخلت على الفعل الدال على الغائب (5)، ((وقد أجاز شراح الحماسة دخولها على الفعل الدال على المتكلم والمخاطب، وإلى هذا المعنى أشار المرزوقي عند وقوفه على قول الشاعر عمرو بن ربيعة الرقاشي:

أَلَا لِيُقْلَ مَنْ يَشَاءُ إِنَّمَا يُلَامُ الْفَتَى فِي مَا اسْتَطَاعَ مِنَ الْأَمْرِ

(1) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 4 / 1100، شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 2 / 933.

(2) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 4 / 1100، شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 2 / 933.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 220، موسوعة الصرف في اللغة العربية، د. أميل يعقوب: 366-367.

(4) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 57-58، النحو القرآني قواعد وشواهد: 47.

(5) شرح ديوان الحماسة: 3 / 184.

إلّا: افتتاح الكلام، واللام من (ليقل) لام الغائب، وقد يدخل في فعل حاضر⁽¹⁾، ومثّل لدخول لام الأمر على الفعل الدال على الحاضر بقراءة النبي الفعل (فليفرحوا) بالتاء بدلاً من الياء. (2)

ويرى النحويون أنّ دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل، وأقلّ منه دخولها على الفعل الدال على المخاطب، كما في القراءة المنسوبة إلى النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)⁽³⁾.

ج- اللام بين النصب والتعليل: اختلف شراح الحماسة في دلالة اللام الداخلة على الفعل المضارع في قوله تعالى: «يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ» (الصف: 8)، فالديمرتي ذهب إلى أنّ اللام في الآية الكريمة ناصبة للفعل، إذ ذكر في تعليقه على قول الشاعر رطاة بن شهية المرّي:

تَمَّتْ وَذَأُكُمْ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهَا لِأَهْجُوهَا لَمَّا هَجَّتَنِي مُحَارِبُ

إنّ قوله: لأهجوها، اللام بمعنى: أنّ أهجوها بدليل قوله تعالى: «يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ» (التوبة: 32) وفي موضع آخر قال تعالى: «يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا» (الصف: 8)، ولا فرق بين الاستعمالين⁽⁴⁾.

وذهب التبريزي إلى أنّ اللام في الآية الكريمة لام التعليل وليست زائدة، إذ بيّن التبريزي في كلامه على قول الشاعر الحصين بن ضرار الضبّي:

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيُرْدِنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

(1) شرح ديوان الحماسة: 3/ 984.

(2) المصدر نفسه الصفحة نفسها، معجم القراءات القرآنية، د. عبد اللطيف الخطيب: 3/ 574-575.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 221.

(4) ينظر: تهذيب شرح الحماسة وإيجاز لفظها: 2/ 212.

" يكون محذوفاً مقدرًا، ويستدل عليه بما ذكره، وقال بعض المتقدمين تقول: حلف لَيْفَعْلَنْ، فإذا حذفت النون كسرت اللّام، واعملتها إعمال لام كي والموضع موضع قسم، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ (الصف: 8).

كأن الفعل دل على المصدر، واللام مع الاسم المجرور به في موضع ((الخبر لذلك المصدر المبتدأ)).⁽¹⁾

والرأي الذي ذهب إليه الديمرتي هو رأي الكوفيين، أمّا الرأي الذي ذهب إليه التبريزي فهو رأي سيبويه؛ إذ ذهب سيبويه وأصحابه الى أنّ الفعل مقدر بالمصدر: أي إرادتهم ليطفئوا، فيعتقد من ذلك مبتدأ وخبر، والكوفيون يحملونها على قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ (التوبة: 32)، إي أنّ اللام حلت محل إنّ فنصبت الفعل.⁽²⁾

وذكر الآلوسي أنّ في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا﴾ مذهب: أحدهما أنّ اللام زائدة والفعل منصوب ب(أنّ) مقدرة بعدها، وزيدت لتأكيد معنى الإرادة لما في لام العلة من الإشعار بإرادة القصد كما زيدت اللام في: لا أباك لتأكيد معنى الإضافة، والمذهب الثاني: أنّها غير زائدة بل للتعليل ومفعول (يريدون) محذوف أي: يريدون الإفتاء؛ لأنّ يطفئوا، والثالث: أنّ الفعل أعني (يريدون) حال محل المصدر مبتدأ واللام للتعليل والمجرور بها خبر، أي: إرادتهم كائنة للإطفاء والكلام نظير- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، والرابع: أنّ اللام مصدرية بمعنى أن من غير تقدير، والمصدر مفعول به ويكثر ذلك بعد فعل الإرادة والأمر، والخامس: أنّ (يريدون) منزل منزلة اللازم لتأويله ب(توقعون) الإرادة قيل: وفيه مبالغة لجعل كلّ إرادة لهم للإطفاء⁽³⁾.

د- لام التقوية: هي لام زائدة تأتي لتقوية العامل الذي ضعف عن العمل، إمّا بكونه فرعاً في العمل كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة نحو قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ (البروج: 16).

(1) شرح ديوان الحماسة: 1 / 398.

(2) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي، 10 / 166

(3) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 28 / 88.

وإِذَا بَتَأخِيرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ (1) نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (الاعراف: 154)، وَقَدْ مَثَّلَ ابْنُ جَنِي لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: 34)، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ إِتْمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِلتَّوَكِيدِ، وَوَصَفَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ بِالْحَسَنِ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ جَاءَ مَقْدَمًا عَلَى فِعْلِهِ، فَقَالَ: ((غَيْرَ أَنَّ هَذَا قُدِّمَ فِيهِ الْمَفْعُولُ، فَحَسَنَ زِيَادَةَ اللَّامِ لِإِعَانَةِ الْفِعْلِ)) (2).

فَأَصَلَ الْكَلَامُ فِي الْآيَتَيْنِ الْأُولَيَتَيْنِ (إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُرُونَ الرُّؤْيَا) ، (يَرْهَبُونَ لِرَبِّهِمْ)، فَلَمَّا تَقَدَّمَ كُلُّ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ عَلَى فِعْلِهِ ضَعُفَ الْفِعْلُ بِسَبَبِ تَأْخِيرِهِ عَنِ مَعْمُولِهِ "مَفْعُولِهِ" فَجَاءَتْ اللَّامُ لِتَقْوِيَةِ الْفِعْلِ (3).

وَأَجَازَ ابْنُ جَنِي أَنَّ تَدَخَلَ اللَّامُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَتَأَخَّرَ عَنِ فِعْلِهِ (4)، وَمِثْلَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ (النمل: 72).

((وَجَاءَ فِي كِتَابِ الْحِمَاسَةِ ذَاتِ الْحَوَاشِيِّ قَوْلَ الشَّاعِرِ عَبْدِ الشَّارِقِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى الْجَهْنِيِّ:

فَلَمَّا أَنْ تَوَافَقْنَا قَلِيلًا أَنْحَنَا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمَيْنَا

فَقَوْلُهُ: انْحَنَا لِلْكَلاَكِلِ أَرَادَ: انْحَنَا الْكَلاَكِلِ، فَجَعَلَ اللَّامُ مَوْصُولَةً إِلَى الْفِعْلِ تَوْكِيدًا)) (5).

وَيُرَى النَّحْوِيُّونَ أَنَّ زِيَادَةَ اللَّامِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَقْدَمَ عَلَى فِعْلِهِ مَطْرَدَةٌ، أَمَا زِيَادَتُهَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَتَأَخَّرَ عَنِ فِعْلِهِ فَهِيَ غَيْرُ مَطْرَدَةٍ (6)، وَذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ اللَّامَ لَا

(1) يَنْظُرُ: الْجَنِي الدَّانِي: 105-106.

(2) يَنْظُرُ: التَّنْبِيهِ: 180.

(3) يَنْظُرُ: النَّحْوُ الْوَافِي: 106 / 2.

(4) يَنْظُرُ: التَّنْبِيهِ: 180.

(5) الْحِمَاسَةُ ذَاتِ الْحَوَاشِيِّ: 95 / 2.

(6) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: 144/3، الْجَنِي الدَّانِي: 105.

تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله إلا في ضرورة الشعر أو في نادر الكلام، فما جاء منه - على رأيه - يحفظ ولا يقاس عليه (1).

وقد عدّ بعض المفسرين والمعربين قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ (النمل: 72)، شاهداً على جواز مجيء لام التقوية مع المفعول المتأخر وقبست عليها آيات أخر (2)، نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ (النساء: 26)، وممن أجاز دخول اللام على المفعول به المتأخر عن فعله من المحدثين الدكتور عباس حسن؛ لأنها كثيرة الورد في كلام العرب (3).

الكاف: الأصل في الكاف أن تأتي لمعنى التشبيه، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ (البقرة: 74). فشبّه الله قلوبهم بالحجارة (4).

وتأتي الكاف بمعانٍ أخر، ومن هذه المعاني أنها تأتي زائدة للتوكيد (5)، وقد مثل المرزوقي لمحيئها زائدة بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: 11)، فالكاف هنا زائدة، والتقدير: ليس مثله شيء (6).

ومثله قول الراجز:

لواحق الأقرب فيها كالمقق، أي أراد المقق (7).

((ومثله ما جاء في قول الشاعر حجر بن خالد يمدح النعمان المنذر:

سَمِعْتُ بِفَعْلِ الْفَاعِلِينَ فَلَمْ أَجِدْ كَمِثْلِ أَبِي قَابُوسَ حَزْماً وَنَائِلاً

(1) شرح جمل الزجاجي: 3/ 334.

(2) ينظر: الكشف والبيان، الثعلبي: 3/ 91، المحرر الوجيز: 3/ 53.

(3) النحو الوافي: 2/ 476.

(4) ينظر: الجنى الداني: 78-86.

(5) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 47-50.

(6) شرح ديوان الحماسة: 4/ 1148.

(7) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

فالكاف في قوله: كمثل أبي قابوس، زائدة والتقدير: مثل أبي قابوس حزماً ونائلاً⁽¹⁾.

((قال الأكثرون التقدير في الآية السابقة: ليس شيء مثله، إذ لو لم تُقدّر زائدة، صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلتزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً؛ ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: مثلك لا يفعل كذا، ومرادهم إنّما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفوه عن من هو أخص أوصافه فقد نفوه عنه⁽²⁾)) ، وقد أجاز محمد بن جرير الطبري أن تكون غير زائدة، ولكن يكون (مثل) بمعنى (ذات) على حدّ قولك: مثلك لا يفعل غداً، أي أنت لا تفعل كذا.

وتعرض ابن عصفور لزيادة الكاف في قوله تعالى: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (الشورى: 11)

وقال: ((وإنّما جعل مثل ذلك ضرورة لقلّة مجيئه في الكلام))⁽³⁾ ، ورفض الدكتور خليل بنيان الحسون هذا الرأي، وقال: ((ولسنا ندري ما وجه الضرورة في ذلك، فإن حذف الكاف لا يترتب عليه أي أثر في التركيب سوى نقص التوكيد))⁽⁴⁾.

الواو: الواو في العربية لها معانٍ عدة، منها: واو العاطفة، وواو المعية، وواو الحال، وواو القسم، وواو الاستثنائية، والواو الزائدة⁽⁵⁾ ، وقد تحدث شراح الحماسة عن دلالة واو العطف ، و مجيء الواو حالية فضلاً عن مجيئها زائدة.

أ- **دلالة واو العطف:** يرى جمهور النحويين أنّ الواو تأتي للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والإعراب جمعاً مطلقاً، وهي لا تفيد ترتيباً، ولا تعقيباً⁽⁶⁾، فإذا قلت مثلاً جاء عليٌّ وخالدٌ، فالمعنى أنّهما قد اشتركا في حكم المجيء سواء أكان علي قد جاء قبل خالد أم العكس أم جاء معاً، وسواء أكان هناك مهملّة بين مجيئهما أم لم يكن، وتابعهم على ذلك

(1) الحماسة ذات الحواشي: 5 / 359.

(2) مُغني اللبيب عن كتب الأعراب: 1 / 237-238.

(3) شرح جمل الزجاجي: 2 / 559.

(4) النحويون والقرآن: 132.

(5) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني: 410، 416، 417، 420 - 424.

(6) ينظر: الجنى الداني: 158.

شراح الحماسة، فقد مثل النمري لمجيء الواو للجمع المطلق بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بقوله تعالى: «يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْؤُ وَالْمَرْجَانُ» (الرحمن: 22)، وقال: ((الواو للاشتراك والعرب تذكر الشئيين فتصف الشيء المنسوب إلى أحدهما إليهما))⁽¹⁾.

وبين أنّ المعنى: من الماء العذب، ومن الماء الأجاج، واللؤلؤ لا يخرج إلا من الماء المالح⁽²⁾.

وقال المرزوقي عند وقوفه على قول الشاعر هُدبة بن الخشرم:

أَلَا عَلَّانِي قَبْلَ صَدْحِ النَّوَائِحِ وَقَبْلَ ارْتِقَاءِ النَّفْسِ فَوْقَ الْجَوَائِحِ

وَقَبْلَ غَدِيَا لَهْفِ نَفْسِي عَلَى غَدِي إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

((فإن قيل: كيف قَدَّمَ ذكر النوائح على الموت، وإنّما يكون بعده، قلت: إنّ العطف بالواو لا يُوجب ترتيباً ومثله قوله تعالى: «وَاسْجُدِي وَارْكَعِي» (آل عمران: 43) والركوع قبل السجود في ترتيب أفعال الصلاة))⁽³⁾.

وبسبب العطف بالواو جاء السجود بعد الركوع ولولا هذا الفهم لجاز الأمران أي: تقديم هذا على ذلك وتقديم ذلك على هذا، والجواب لا نسلم أنّ الترتيب بين الركوع والسجود مهم من قوله تعالى: «ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا» (الحج: 77) ليلتزم دلالة الواو عليه، ولعل الترتيب مستفاد من غيره، مثل قوله عليه السلام: (صلوا كما رأيتموني أصلي) مع تقديمه الركوع على السجود، إذ كما لا يلتزم من موافقة الحكم للدليل كونه منه لجواز استفادة ذلك الحكم من غيره لا يلتزم من عدم دلالة الدليل كالأية المذكورة على الحكم كالترتيب بين الركوع

(1) معاني أبيات الحماسة: 14.

(2) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(3) شرح ديوان الحماسة: 3/ 888.

والسجود عَدَم الدليل عليه مطلقاً، بل يجوز أن تكون هناك أدلة كثيرة هذا ما يقتضيه سياق الكلام من حيث المعنى (1).

فالواو لمطلق الجمع تعطف متأخراً في الحكم، ومتقدماً، ومصاحباً، وهذا ما ذكره سيبويه في قوله: ((يجوز ان تقول: مررتُ بزَيْدٍ وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز ان يكون زيداً، ويجوز ان يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة)) (2)، ولعدم إفادة (الواو) الترتيب مصاديق كثيرة في التعبير القرآني، ((إذ تعطف بهما الألفاظ تدرجاً من القلة إلى الكثرة كقولة تعالى: ﴿وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَّرْنَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (سورة البقرة: 125)، فالطائفين اقل من العاكفين لأن الطواف لا يكون حول الكعبة والعكوف لا يكون إلا في المساجد، والراكعون أقل من الساجدين؛ لأن كل ركعة فيها سجدتان وقد يكون سجود من غير ركوع كسجود التلاوة وسجود الشكر)) (3).

وجاء في قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ (آل عمران: 154)، وعلق عليه الراوندي بقوله: ((الا ترى ان الحال مُصاحبة لذي الحال فقد أفادت- إذن - معنى الاجتماع)) (4).

ويرى سيبويه أن الواو في الآية الكريمة للابتداء وليست عاطفة، جاء في الكتاب ((أما قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ (آل عمران: 154)، فإنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الإبتداء)) (5).

((ويدخل في هذا الباب قول الشاعر الأحوص:

سَأَخْذُ مِنْكُمْ آلَ حَزْنٍ بِحَوْشِبٍ وَإِنْ كَانَ مَوْلَىٰ لِي وَكُنْتُمْ بَنِي أَبِي

(1) ينظر: شرح مختصر المنتهى الأصولي، عضد الدين الإيجي: 7/2.

(2) الكتاب: 1/ 438.

(3) دراسات في ظواهر نحوية، د. عبد الرحمن فرهود والدكتور سعد خلف العوادي 172-173.

(4) الحماسة ذات الحواشي: 1/ 418.

(5) الكتاب: 1/ 90.

فقوله: (وإن كان مولى لي) معنى الجمع في الواو أعم من كل معنى عطفاً كان ذلك المعنى أو غيره، إلا ترى أنها في العطف تفيد العطف والجمع، وفي القسم تفيد الجمع والقسم ولا تفيد العطف، والتي بمعنى (مع) تفيد معنى (مع) موضوعه لإفادة معنى الاجتماع ((⁽¹⁾)).

((وقد ورد في كتاب معاني أبيات الحماسة قول الشاعر:

تَسْتَوْقِدُ النَّبْلُ بِالْحَضِيضِ وَتَصْطَادُ نَفُوساً بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ

فقوله: بُنت، أي: بنيت، وهي لغة طيء، يقول: نبلنا تصطاد النفوس، أي تصيبتها، وتستوقد بالحضيض أي تفعل الفعلين معاً في رمية واحدة، فقدم وأخر كقولك: جاءني زيد وعمرو، وجاءني عمرو وزيد)) (⁽²⁾).

((ومثله ما ورد في كتاب شرح الحماسة للشنتمري، وهو قول الشاعر بشامة بن الغدير:

مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوفاً لَنَا أَسْرُ الْمَلُوكِ وَقَتْلُهَا وَقِتَالُهَا

وقد قدم (القتل) على (القتال) في اللفظ إهتماماً به؛ لأنه أبلغ من القتال وأدل على الظهور، وساغ له ذلك؛ لأن الواو لا تُرتَّب وأن يكون فيها أولاً والأول آخرًا)) (⁽³⁾).

وذهب بعض البصريين مثل قطرب، وبعض الكوفيين مثل الفراء وثعلب إلى أن الواو تأتي للترتيب (⁽⁴⁾).

ب- واو الحال: من الشروط التي اشترطها النحويون لوقوع الجملة حالاً أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، وهذا الرابط (⁽¹⁾):

(1) الحماسة ذات الحواشي: 418 / 1.

(2) معاني أبيات الحماسة: 44.

(3) شرح ديوان الحماسة: 295/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 337، الجني الداني: 158-159.

1- إما أن يكون ضميراً وحده، نحو قوله تعالى: «وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ» (يوسف: 16).

2- وإما الواو فقط، نحو قوله تعالى: «لَئِن أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ» (يوسف: 14).

3- وأما الواو والضمير معاً، نحو قوله تعالى: «وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ» (البقرة: 181).

وقد تحدث شراح الحماسة عن واو الحال، فالمرزوقي مثل لها بقوله تعالى: (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) (الواقعة: 84)، قالوا: واو الحال وجملة أنتم حينئذٍ تنظرون في محل نصب حال، ومثله عند المرزوقي⁽²⁾ في قول الشاعر تأبط شراً:

فَخَاطَطَ سَهْلَ الْأَرْضِ لَمْ يَكْدَحِ الصِّفَا بِهِ كَدْحَهُ وَالْمَوْتُ خَزِيَانُ يَنْظُرُ

والواو من قوله: والموت واو الحال⁽³⁾.

ج- الواو الزائدة: اختلف النحويون في مجيء الواو زائدة، فجمهور النحويين يرون أن زيادة الواو غير جائزة، ولجأوا إلى تأويل النصوص التي جاءت فيها زائدة، وأجاز الكوفيون والأخفش الأوسط وابن مالك أن تأتي الواو زائدة⁽⁴⁾.

وحاول شراح الحماسة أن يوفقوا بين الرأي: رأي جمهور النحويين، ورأي الكوفيين، ((فالنمري حين وقف على قول الشاعر:

وَلَمَّا تَفَاوَضْنَا الْحَدِيثَ وَأَسْفَرَتْ وَجُوهٌ زَهَاهَا الْحُسْنُ أَنْ تَتَقَنَّعَا

(1) شرح عمدة الحافظ، ابن مالك: 1 / 447.

(2) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 1 / 63.

(3) المصدر نفسه: 1 / 62.

(4) ينظر: اللمع: 230/5، شرح المفصل: 11 / 5، رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي:

425، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته، زاهد حميد عبيد: 88-89.

ذكر أنّ جواب (لَمَّا) هو قوله: زهاها الحُسن، وقال أيضاً: وإن جعلَ الجواب قوله: وأسفرت ساغ، وكانت الواو مقحمة))⁽¹⁾، وبين أنّ ذلك مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر: 73)، فالواو على رأي الكوفيين زائدة، وجملة فتحت أبوابها جواب (إذا)، ويرى البصريون أنّ جواب إذا محذوف والتقدير: حتى (إذا) جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا⁽²⁾.

وذكر المرزوقيّ عند معالجه قول الشاعر هلال بن رزين:

وَبِالْبَيْدَاءِ لَمَّا أَنْ تَلَّاقَتْ بِهَا كَلْبٌ وَحَلَّ بِهَا النُّذُورُ

أنّ جواب (لَمَّا) قد يكون محذوفاً، وعند من يجوز زيادة الحروف في مثل هذا المكان يكون: حلّ بها النذور، فتكون الواو زائدة، وهكذا يقولون في قول الله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر: 73) فالواو في الآية الكريمة زائدة، والمراد: فُتِحَتْ⁽³⁾ ومثله عندهم قول امرئ القيس:

فَلَمَّا أَجْزَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ خَبْتِ ذِي حِقَافٍ عَقَنْقَلِ

فهم يقولون: المراد انتحى، والواو زائدة⁽⁴⁾، ويمثل هذا الكلام عن الآية الكريمة والبيت الشعري جاء عند التبريزي⁽⁵⁾.

((وجاء في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَادَيْنَاهُ﴾ (الصفات: 103-104)، فالواو هنا زائدة، والتقدير: نادينا))⁽¹⁾، وجواب الشرط عند البصريين محذوف تقديره مَنَّا عليه أو صرفناه عن ذلك⁽²⁾.

(1) معاني أبيات الحماسة: 171-172.

(2) الكشف: 3/ 418، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 327.

(3) شرح ديوان الحماسة: 1/ 247.

(4) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(5) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 1/ 245-246.

(ومثله عنده قول الشاعر عمرو بن أبي ربيعة:

وَلَمَّا تَفَاوَضْنَا الْحَدِيثَ وَأَسْفَرْتُ وَجُوهَ زَهَاهَا الْحُسْنُ أَنْ تَتَّقِنَا

(لما) يحتاج إلى جواب؛ لوقوع الشيء، لوقوع غيره إذا كان علماً للظرف، وجواب (لما) : أسفرت، والواو زائدة)) (3).

الأدوات النحوية التي تتكون من مقطع واحد من النوع الثاني

جاء من هذه الأدوات في شروح الحماسة: لا، ما، ويا.

لا: تأتي في العربية على أوجه عدة، منها: نافية، وعاطفة، وعاملة عمل ليس (4)، وقد تحدث شراح الحماسة عن (لا) النافية الجنس، وزيادة لا وحذفها فضلاً عن مجيئها بمعنى (لم).

أ- لا النافية للجنس:

تعمل (لا) النافية للجنس في الاسم الذي بعدها فتتصبه، وعلة عملها في الاسم كعلة أن فيه (5).

وهي من الحروف الناسخة التي تفيد النفي، وتدخل على الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) فتعمل على نفي نسبة الخبر عن جنس اسمها نفيًا استغراقياً تاماً، بحيث يتناول

(1) الحماسة ذات الحواشي: 4 / 156.

(2) ينظر: شرح المفضل: 5 / 11، رصف المباني في حروف المعاني: 425.

(3) الحماسة ذات الحواشي: 4 / 156.

(4) ينظر: الأزهرية في علم الحروف: 149.

(5) ينظر: الكتاب: 1 / 345.

الحكم نفي كل أفراد الجنس الواحد نفيًا كاملاً بلا استثناء⁽¹⁾، وسميت بـ لا التبرئة؛ لأنها تقيد تبرئة المتكلم للجنس وتزويه إياه من الاتصاف بالخبر⁽²⁾.

ويشترط في عملها ((أن تكون نافية، وأن يكون منفيها للجنس فتعمل عمل (إنّ)، وتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين (لا) المفردة، هي التي لم تتكرر - نحو: لا غلام رجُلٍ قائمٌ، وبين المكررة نحو: لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلاَّ بالله، ولا يكون اسمها وخبرها إلاَّ نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤوَّل بنكرة، كقولهم: (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها) فالتقدير: ولا مسمى بهذا الإسم لها...، ومن شروطها أيضاً أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، فإن فصل الغَيْثُ))⁽³⁾ كقوله تعالى: ﴿ لا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ (الصافات: 47).

((وقد تحدث ابن جني عن لا النافية للجنس، ومثّل لها بنص قرآني، وذلك عند معالجته قول أبو خزيمة في عبدالله بن ناشرة:

أَلَا فَتَى بَعْدَ ابْنِ نَاشِرَةِ الْفَتَى وَلَا عُرْفَ إِلَّا قَدْ تَوَلَّى فَاذْبِرَا

فذكر أنّ الوجه إنشاده (الا لا فتى) بلا تتوين على ان يكون مفتوحاً في موضع نصب بـ(لا) ألا ترى أنّ بعده، ولا عُرْفَ، فهذا يجري قولك: لا غلامٌ لك ولا جاريةٌ عندك، ولا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلاَّ بالله ((⁽⁴⁾)، وقول الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (البقرة: 197).

((أي إنه يرى أن لا نافية للجنس، ورفث اسمها من غير تتوين وأجاز ابن جني هنا أيضاً الرفع على الموضع، كما في قول الشاعرامية بن أبي الصلات:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمٌ فِيهَا وَلَا حَـيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيْمٌ

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 360 / 1.

(2) ينظر: جامع الدوس العربية: 328 / 2.

(3) حاشية الحضري: 280-279 / 1: 333.

(4) التثبيح: 331.

رفع الاسم الأول، ونصب الثاني من غير تنوين)) (1).

وذكر الزجاجي وجهاً ثالثاً في المعطوف حين تتكرر لا هو النصب والتنوين على جعل (لا) الثانية زائدة، وكان يونس لا يجيز هذا الوجه، ويرى أن تنوين إن ورد فهو ضرورة (2).

وقد قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ونافع بالفتح في الكلمات الثلاثة هكذا فلا رفث ولا فسوق ولا جدال، وقرأ الحسن البصري وأبو جعفر بالرفع والتنوين في الثلاثة هكذا، فلا رفث ولا فسوق ولا جدال على أساس أن (لا) غير عاملة، وما بعدها مرفوع بالابتداء، والخبر عن جميع هو قوله (في الحج)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، فلا رفث ولا فسوق ولا جدال (3).

((وقد أجاز فضل الله الراوندي تنوين الاسم إذا تكررت لا، كما في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة: 254)، ومثله قول أبو خزابة في عبدالله بن ناشرة:

أَلَا لَا فَتَى بَعْدَ ابْنِ نَاشِرَةِ الْفَتَى وَلَا عُزْفَ إِلَّا قَدْ تَوَلَّى فَاذْبَرَا

إذ يروي: (ألا لا فتى) ، ويجوز تنوينه، لأن (لا) قد تتكرر فيه)) (4).

((وقرأ الجمهور (لا ريب) بفتح الباء من غير تنوين، وقرأ أبو الشعثاء وزهير الفرقي (لا ريب) بالرفع والتنوين)) (5)، على أساس أن (لا) عاملة عمل ليس، وهذه القراءة عند بعضهم ضعيفة لقلّة قيام (لا) العاملة عمل ليس مقام لا النافية للجنس، وقرأ الحسن

(1) التنبيه: 331.

(2) معاني الحروف، الرمانى: 81-82.

(3) ينظر: البحر المحيط: 88/1، الإتحاف: 134-135، معجم القراءات القرآنية، الدكتور عبد اللطيف الخطيب: 271-272.

(4) الحماسة ذات الحواشي: 3/266.

(5) البحر المحيط: 36/1، معجم القراءات القرآنية، د. عبد اللطيف الخطيب: 1/27.

البصري (لا ريباً) بالنصب والتنوين على أساس أنه منصوب بفعل محذوف، تقديره: لا أجد ريباً (1).

ب- لا الزائدة: أجاز النحويون أن تأتي (لا) زائدة، وذكروا أنها تأتي زائدة بعد واو العطف، وتزداد بين العامل والمعمول، وكذلك تأتي زائدة للتوكيد (2).

((وقد أشار ابن جني إلى هذا المعنى فجاء في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة قوله تعالى: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله﴾ (الحديد: 9) فهنا جاءت (لا) زائدة لتوكيد النفي)) (3).

فقوله تعالى: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ بمعنى ليعلم أهل الكتاب، ف(لا) زائدة وفائدة زيادة (لا) توكيد معنى الفعل "يعلم" وتحقيقه وكأنه قيل ليتحقق علم أهل الكتاب (4).

ج- حذف لا النافية: أجاز علماء العربية القدماء حذف لا النافية، وبيّنوا أن هذا الحذف يطرد في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً (5).

وجاء في قوله تعالى: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ﴾ (يوسف: 85)، ف(لا) هنا محذوفة والتقدير: لا تفتأ (6)، والدليل على هذا الحذف أنه لو كان الجواب مثبتاً لدخلت لام التوكيد ونون التوكيد عليه (7)، كقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَنَّ﴾ (التغابن: 7).

((ومثله قول رجل من بني كلب:

فَأَلَيْتُ أَسَىٰ بَعْدَهُمْ إِثْرَ هَالِكٍ قَدِي الْآنَ وَجَدِ عَلَىٰ هَالِكٍ قَدِي

(1) ينظر: الإتحاف: 126، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 2/ 554.

(2) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 84، رصف المباني في حروف المعاني: 270-274.

(3) التنبيه: 575.

(4) ينظر: الاتساع اللغوي، د. عطية الغول: 81-82.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 595، البرهان في علوم القرآن: 3/ 112.

(6) الحماسة ذات الحواشي: 3/ 363.

(7) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 112.

ف(هنا) حذف (لا) - في القسم - كثير؛ وذلك لكثرة القسم في كلامهم ((⁽¹⁾).

ولا يرى الدارسون المحدثون من ضير في حذف أداة النفي (لا) في هذا الموضع، قال الدكتور عباس حسن: ((يصح أن تحذف أداة النفي قبل (زال) وأخواتها؛ لأن العرب تحذف لا النافية في جواب القسم مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى؛ لأن اللبس عندئذ بين المنفي والموجوب مأمون، إذ لو كان الجواب غير منفي في المعنى والتقدير؛ لوجب أن يكون المضارع مؤكداً باللام والنون معاً، جرياً على الاغلب والأقوى في جواب القسم عند البصريين، وبأحدهما عند كثرة الكوفيين، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذُكُرُ يُوسُفُ﴾ (يوسف: 85)، والتقدير: لا تفتأ، فحذف لا في القسم ((⁽²⁾.

وقد سُمِعَ حذف لا النافية في غير القسم، ((وقد أشار إلى هذا المعنى بعض شراح الحماسة فجاء في كتاب شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ت421هـ) قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضَلُّوا﴾ (النساء: 176) والتقدير: أن لا تضلُّوا، فهنا حذف لا النافية، والدليل عليها مجيئها مع أن والفعل المضارع ((⁽³⁾.

((وذكر الفراء معنى الآية أن معناه ألا تضلُّوا، ولذلك صلحت لا في موضع (أن) ويتحدد موضع هذا الحذف بصلاحية وقوع لئلا وكيلا موضع (أن) فيقول: هذه محنة (أن) إذا صلحت في موضعها لئلا وكيلا صلحت لا ((⁽⁴⁾، ((ولا يستقيم معنى الآية إلا بتقدير (لا)؛ لأنَّ البيان إنما يقع لأجل ألا تضلُّوا ((⁽⁵⁾، وقيل: ((على حذف مضاف أي: كراهية أن تضلُّوا، وهذا هو رأي البصريين، وهم لا يجيزون إضمار (لا) في هذا الموضع ((⁽⁶⁾.

(1) الحماسة ذات الحواشي: 363/3.

(2) النحو الوافي: 1/563.

(3) شرح ديوان الحماسة: 4/1299 للمرزوقي.

(4) معاني القرآن: 1/297.

(5) لا في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، نعيم صالح سعيد: 128.

(6) معاني القرآن، النحاس: 2/244.

ويرى صاحب الدر المصون في (أن تَضَلُّوا) ثلاثة وجوه (1):

1- أنّ مفعول البيان محذوف، وأن تَضَلُّوا من أجله على حذف مضاف تقديره: يبيّن الله أمر الكلاله كراهة أن تَضَلُّوا فيها.

2- أنّ (لا) محذوفة بعد (أن) والتقدير: لئلا تَضَلُّوا.

3- أنّه مفعول (يبيّن) والمعنى يبيّن الله لكم الضلالة فتجنبوها.

((ويدخل في باب حذف (لا) النافية قول الشاعر عوف بن الأحوص:

رَفَعْتُ لَهُ نَادِي فَلَمَّا اهْتَدَى لَهَا زَجَرْتُ كِلَابِي أَنْ يَهْرَ عَقُورَهَا

فهنا حذف (لا) في قوله (أن يهر) والتقدير: أن لا يهر، ومعنى البيت زجرت كلابي.. الخ لئلا تهر)) (2).

((ومثله قول الشاعر قرواش بن حوط الضبي:

لَا تَسْأَمَا لِي مِنْ دَسِيسِ عَدَاوَةٍ أَبَدًا فَلَيْسَ بِمُسْئِمِي أَنْ تَسْأَمَا

والتقدير: ألا تسأما)) (3).

ومثله قول الشاعر:

وَأَنَا لَنَجْفُو الضَّيْفَ مِنْ غَيْرِ عُسْرَةٍ مَخَافَةَ أَنْ يَضْرِيَ بِنَا فِيعُودٍ (4)

((ومعنى مخافة أن يضري بنا، أي: أن لا يضري بنا)) (1).

(1) ينظر: الدرّ المصون، السمين الحلبي: 474/2-475

(2) شرح الحماسة، أبو علي الفارسي: 312 / 2.

(3) شرح الحماسة: الشنتمري: 1079 / 2.

(4) شرح ديوان الحماسة: التبريزي: 1078 / 2، 1078 / 2.

د- ((مجبئ (لا) النافية بمعنى (لم): ذكر النحويون أنّ (لا) النافية أكثر ما تدخل على الفعل المضارع، وقد تدخل على الماضي قليلاً، والأكثر حينئذٍ، أن تكون مكررة))⁽²⁾.

وقد أشار المرزوقي إلى هذا المعنى، جاء في كتاب شرح الحماسة قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ (القيامة: 31)، ((لا هنا بمعنى لم، والتقدير: لم يصدق ولم يصل))⁽³⁾.
((ومثله قول الشاعر:

وَكَانُوا كَأَنَّفِ اللَّيْثِ لَا شَمَّ مُرْغَمًا وَلَا نَالَ قَطُّ الصَّيْدِ حَتَّى تُعْفِرَا

فقوله: ولا نال ولا شمّ، في معنى لم ينل ولم يشم))⁽⁴⁾.

((وقد تأتي (لا) بمعنى (لم) غير مكررة نحو قوله تعالى: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ) (البلد: 11)، وذكر الزمخشري أنّ (لا) في الآية الكريمة مكررة في المعنى؛ لأنّ المعنى: فلا فك رقبة ولا أطمع مسكيناً))⁽⁵⁾.

ما:

((ما في العربية معانٍ متعدّدة، منها: نافية، ومصدرية، وزائدة، واستفهامية وشرطية وموصولة))⁽⁶⁾، وما يهمني من (ما) مجيئها بمعنى الشيء، ورودها بمعنى من، وكافة.

أ- ((مجيء ما نكرة موصوفة بمعنى الشيء: مثل المرزوقي لمجيئها بهذا المعنى بقوله تعالى: (مَثَلًا مَا بَعُوضَةً) (البقرة: 26)، فهذا (ما) بمعنى الشيء والتقدير: مثلاً شيئاً بعوضة))⁽¹⁾.

(1) الحماسة ذات الحواشي: 6 / 315.

(2) العقد المنظوم في الخصوص والعموم، القرافي: 295، ينظر: الجني الداني: 297.

(3) شرح ديوان الحماسة: 1 / 247.

(4) شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 2 / 962.

(5) الجني الداني: 322، 336.

(6) شرح ديوان الحماسة: 1 / 215.

((وما بعوضة في نصبها ثلاثة أوجه: تكون (ما) زائدة و(بعوضة) بدلاً من مثل، ويجوز أن تكون (ما) في موضع نصب نكرة، و(بعوضة) نعتاً ل(ما) وصلاح أن تكون نعتاً؛ لأنها بمعنى قليل، والوجه الثالث: قول الكسائي والفراء قالا: التقدير، أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة حذفت (بين) وأعربت بعوضة بإعرابها))⁽²⁾.

والقراءة ينصب بعوضة قراءة الجمهور، ومنهم من قرأ بعوضة بالرفع و(ما) على هذا الوجه بمعنى الذي، والتقدير الذي هو بعوضة⁽³⁾.

ب- مجيء (ما) الموصولة بمعنى (من):

جاء في كتاب شرح الحماسة للتبريزي (ت502هـ) قوله تعالى: (وَمَا بَنَاهَا) (الشمس: 5) ف(ما) هنا بمعنى (من) يعني: وَمَنْ بَنَاهَا، ومثله قول الشاعر إياس بن الأرت:

وَإِنِّي لَمِمَّنْ يَبْسُطُ الْكَفَّ بِالنَّدَى إِذَا شَنِجَتْ كَفَّ الْبَخِيلِ وَسَاعِدُهُ

ويروى: ((وإني لَمِمَّا ابسط الكف، أي: من القوم الذين يبسطون الكف بالندى، ووضع ما مكان مَنْ))⁽⁴⁾.

وقال ابن يعيش: ((وأما مَنْ تكون موصولة بمعنى الذي (...)) إلا أنها لا تكون إلا لذوات من يعقل (...)) وأما ما فتكون موصولة بمعنى الذي (...)) وهي تقع على ذوات ما لا يعقل، وعلى صفات من يعقل، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تقع لما يُعقل بمعنى (من) وأحتج بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: 3)، وبقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ (الشمس: 5)، وحكى ابو زيد الانصاري(215هـ) من قول العرب، سبجان ما

(1) شرح ديوان الحماسة: 215 / 1.

(2) إعراب القرآن، النحاس: 39 / 1، الأوجه الإعرابية في سورة البقرة، يحيى صالح البركاني: 43-44.

(3) ينظر: المحتسب: 145 / 1.

(4) شرح ديوان الحماسة: 990 / 2.

سَخَّرَكُنَّ لَنَا، فَأَجْرَى (ما) على القديم سبحانه، وهذا ونحوه محمول، عندنا على الصيغة)) (1).

أما الدكتور فاضل السامرائي فيقول: ((إِنَّ (ما) تقع على ذوات على صفات من يعقل فمن الأول: أكل ما تأكل.. ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء:3) قالوا: أي الطيب منهن، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ (الشمس:5) أي الباني لها، وهذا يعني أَنَّ (مَنْ) مختصة بالعقلاء... وأما (ما) فهي تقع لذوات ما لا يعقل، ولصفات العقلاء)) (2).

ج- ((دخول (ما) على رَبِّ وكَفَّهَا عن العمل: مثل المرزوقي لذلك بقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: 2)، ف(ما) هنا كافة دخلت على رَبِّ وكَفَّهَا عن العمل وهو الجر)) (3).

((ومثله قول الشاعر جَطَّان بن الْمُعَلَّى:

أَبْكَانِي الدَّهْرُ وَيَا رُبَّمَا أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي

فقوله: رُبَمَا ف(ما) هنا دخلت كافة لِرُبِّ عن العمل ومخرجه لها إلى ان تصير مشتركة، حتى جاز وقوع أضحكني بعده (((4).

وذكر المرزوقي في ((تعليقه على قول الشاعر القطامي بن التغلبي:

كَمَا الْعَظْمُ الْكَسِيرُ يُهَاضُ حَتَّى يَبِيتُ وَإِنَّمَا بَدَأَ انْصِدَاعاً

ما نصه تجر العظم بالكاف، وإن رفعته كان مبتدأ فتكون (ما كافة)) (1).

(1) شرح المفصل ابن يعيش: 2/ 379-380، من الموصولة في القرآن الكريم، د. عبد الجبار فتحي: 161-162.

(2) معاني النحو: 1/ 120.

(3) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 1/ 208.

(4) شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 1/ 221.

((ومثله قول الشاعر نهشل بن حرّيّ الدارمي:

أَخْ مَا جِدُّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخْنَهُ مَضَارِبُهُ

فقوله: كما سيف عمرو تجعل (ما) صلة وينجر (سيف) بالكاف وإذا رفعت (سيف) تكون (ما كافة))⁽²⁾.

رُبْ تدخل على الجمل الإسمية والفعلية عندما تتصل بها (ما) الزائدة (الكافة) وسميت بالكافة؛ لأنها تكفها عن عملها وهو الجر ، وعن اختصاصها وهو الدخول على الاسم وحده بجره وبذلك تجعلها مختصة بالدخول على الجمل الإسمية والفعلية⁽³⁾، وقد تزداد (ما) بعد رُبِّ والكاف فيبقى العمل قليلاً كقول الشاعر عُدَي بن رَعْلَاء الغساني:

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ دُونَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءٍ

الشاهد هنا: رُبَّمَا ضَرْبَةٌ حيثُ زُيدت (ما) بعد (رُبِّ)، وبقي عملها وهو الجر⁽⁴⁾، والغالب في (رُبِّ) المكفوفة ب(ما) أن تدخل على فعل ماضٍ، وقد تدخل على فعل مضارع؛ لتحقيق وقوعه⁽⁵⁾ كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الحجر: 2).

مجيء أداة النداء (يا) بعد فعل الأمر

تمتاز أداة النداء (يا) بأنها أكثر أدوات النداء وروداً في كلام العرب؛ إذ إنها تستعمل في جميع أنواع النداء⁽⁶⁾، ومع كثرة أدوات النداء في العربية لم يستعمل القرآن الكريم من هذه الأدوات إلا أداة النداء: يا.

(1) شرح ديوان الحماسة: 2/ 616.

(2) شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 1/ 557.

(3) ينظر: معاني الحروف، الرماني: 88، الأزهية في علم الحروف: 265.

(4) ينظر: المغني: 138-139.

(5) الأزهية في علم الحروف: 266.

(6) ينظر: شرح التصريح: 2/ 206، النحو الوافي: 4/ 84.

والأصل أن تدخل أداة النداء على الاسم، نحو: يا محمد، ويا زيد، وقد تدخل على غير الاسم، فيأتي بعدها أداة، مثل ربّ وليت، أو يأتي بعدها جملة فعلية فعلها أمر أو جملة اسمية (1).

وقد فسّر الراوندي ذلك بأداة النداء (يا) قد دخلت على منادى محذوف، ويقدر بحسب المقام، إذ بين في معالجه قول الشاعر أبو الأخيل العجلي:

أَلَا يَا إِسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعَقْدِ وَذَاتَ النَّيَابِ الْغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

أنه أراد: يا هذه اسلمي، فحذف المنادى (2).

وبهذا التوجيه فسّر الراوندي قراءة الكسائي قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ (النمل: 25) بـ

ألاًّ الخفيفة وبعدها (يا) داخلة على فعل الأمر هكذا: أَلَا اسجُدوا، والتقدير: يا هؤلاء اسجُدوا (3).

وكان الزمخشري وابن يعيش ورضي الدين حسن بن محمد الصغاني (650هـ)

يجيزون حذف المنادى ودلالة (يا) النداء عليه (4)، ومن النحويين من منع حذف المنادى،

ورأى أنّ (يا) إذا دخلت على غير الاسم فهي أداة تنبيه لا غير، ومن هؤلاء أبو حيان

(1) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 486.

(2) الحماسة ذات الحواشي: 3/ 29.

(3) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(4) ينظر: شرح المفصل: 1/ 385-386، شرح الكافية: 1/ 429.

الأندلسي⁽¹⁾. واتخذ ابن مالك وابن عقيل مذهباً وسطاً بين هذين الرأيين، فأجازا حذف المنادى في حال دخول الأداة (يا) على فعل الأمر فعل يفيد الدعاء، أمّا إذا جاء بعد الأداة (ليت) أو (ربّ) أو (حبذا) فهي أداة تنبيه، وليست أداة نداء⁽²⁾.

ويرى أحد الباحثين المحدثين أن ليس هناك مسوغ يدعو إلى تقدير منادى محذوف قبل ليت أو ربّ أو فعل الأمر أو حبذا، ويرى أنّ الأولى عدّ (يا) في مثل هذه المواضع أداة يُقصد بها تنبيه السامع إلى ما بعدها⁽³⁾.

الأدوات النحوية التي تتكون من مقطع واحد من النوع الثالث

جاء من هذه الأدوات في شروح الحماسة: أنْ وإذْ، ولو، وعنْ، ولَنْ، ومِنْ، وهل.

أنْ: تأتي (أنْ) في العربية أداة ناصبة للفعل المضارع، ومخففة من الثقيلة، ومفسرة بمعنى أي، وزائدة⁽⁴⁾، وقد تحدث شراح الحماسة عن أنْ المخففة من الثقيلة وعن إضمارها بعد اللام.

(1) ينظر: البحر المحيط: 66/7.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد: 245/3، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/486.

(3) ينظر: المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 306.

(4) ينظر: المغني: 33-39.

أ- أن المخففة من الثقيلة: ((ذهب النحويون الكوفيون إلى أن (أن) حين تخفف تفقد وظيفة نصب المبتدأ و رفع الخبر))⁽¹⁾، وإلى هذا الرأي ((ذهب الشيخ مصطفى الغلايني، إذ وصف رأيهم بأنه الحق، وهو مذهب لا تكلف به))⁽²⁾.

ويرى البصريون أنها تبقى على ما كانت عليه من حيث العمل قبل التخفيف غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً، والأكثر فيه أن يكون ضمير شأن، وأما خبرها فيكون جملة فعلية أو اسمية⁽³⁾، وقد أخذ ابن جني برأي جمهور البصريين، ((إذ جاء في كتابه التنبيه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ (المزمل: 20) وذكر أن (أن) هنا مخففة من الثقيلة))⁽⁴⁾. وقد سبقها فعل من أفعال اليقين، والسين فاصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها التي وقعت خبراً ب(أن) المخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنه.

ومثله قول الشاعر أدهم بن أبي الزعرار:

وَأَنَا لَمَحْفُوقُونَ حِينَ غَضِبْتُمْ بِأَيِّمَةِ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ سَأُهِئُهَا

(1) المغني: 37.

(2) جامع الدروس العربية: 323.

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 182، شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم: 70-71.

(4) التنبيه: 479.

قال ابن جني: ((خَفَّفَ (أَنَّ) الثَّقِيلَةَ ، واختارها هنا على الثَّقِيلَةِ؛ لأنها أبلغ في

المعنى، وأنفى للظَّنَّةِ وأشبه لقوله: لمحقوقون، أي: سيكون هذا لا محالة))⁽¹⁾.

((والفائدة المتحصّلة من استعمال (أَنَّ) المخففة بدلاً من المشدّدة هو التوسع في

العمل، فهي توقع الجملة الاسمية والحدث الفعلي موقع المصدر، أمّا (أَنَّ) المشدّدة فهي

مختصة بإيقاع الجملة الاسمية موقع المصدر، يزداد على ذلك أَنَّ (أَنَّ) المخففة تؤكّد

التركيب الإسنادي الاسمي والفعلي بخلاف (أَنَّ) المشدّدة فهي مختصة بتأكيد التركيب

الإسنادي الاسمي، ثم إنّ استعمال (أَنَّ) المخففة يمنحها فرصة مجيء خبرها جملة إنشائية،

وذلك أمر لا يمكن أن يتحقق مع أَنَّ المشدّدة))⁽²⁾.

ويذكر النحويون أَنَّ (أَنَّ) إذا وقعت بعد ما يدلّ على اليقين والقطع فهي مخفّفة من

الثقيلة، ولا يجوز عدّها ناصبة للفعل، فإن وقعت بعد ما يدلّ على الظنّ فإنّها تصلح أن

تكون مخفّفة من الثقيلة، كما تصلح (أَنَّ) تكون مصدرية ناصبة للفعل بعدها⁽³⁾.

((وقد ذكر المرزوقي والراوندي أمثلة أجاز فيها أن تكون (أَنَّ) ناصبة، كما أجازا أن

تكون (أَنَّ) مخففة من الثقيلة، إذ بيّنّا في معالجتهم قول الشاعر البرج بن مُسهر الطائي:

فَمِنْهُنَّ أَنْ لَا تَجْمَعُ الدَّهْرَ تَلْعَةً يُبَوِّتُ أُنَا يَا تَلْعَ سَيْلِكَ غَامِضُ

(1) التتبيه: 479.

(2) المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 262.

(3) ينظر: الكتاب: 3/ 179-190، المقتضب: 7/3-8.

أنه يجوز أن يروى (تجمع) بالنصب والرفع، فإذا نصبت فلأن (أن) قبله هي الناصبة للفعل، وإذا رفعت ف(إن) تكون مخففة من الثقيلة، أراد أنه لا تجمع⁽¹⁾.

وأشارا إلى أن نصب الفعل ورفع بعد ما يدل على الظن قد ورد في القراءات القرآنية، فقد قرأوا قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه: 89) بالنصب والرفع⁽²⁾، ففتح آخر الفعل (يرجع) يدل على أن (أن) ناصبة للفعل، ورفع على أنها مخففة من الثقيلة، وقراءة الرفع هي قراءة جمهور القراء، وأما النصب فهي قراءة أبي جَبْوة⁽³⁾.

ولا شك في أن استعمال (أن) المخففة من الثقيلة في هذه النصوص يختلف من حيث المعنى حين تكون (أن) ناصبة للفعل، فوجود (أن) المخففة من الثقيلة بعد الفعل الذي يدل على الظن معناه أن الظن صار مقاربا للعلم، أو قد يكون بمعنى العلم، وليس كذلك (أن) الناصبة فهي تشير إلى أن الفعل المسبوق بها يدل على الظن المحض، وليس الظن القريب من اليقين⁽⁴⁾.

(1) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 2/ 438، الحماسة ذات الحواشي: 2/ 323-224.

(2) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 2/ 438، الحماسة ذات الحواشي: 2/ 323-224.

(3) ينظر: البحر المحيط: 6/ 250.

(4) ينظر: المقضب: 7/3، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح: 1/ 430-431.

ب- إضمار (أن) الناصبة بعد اللام: يرى أكثر النحويين أن إضمار (أن) بعد (لام كي) جائز لا واجب، وأنّ النصب بأن مضمرة لا باللام، ويرى بعض النحويين أنّ لام كي ناصبة بنفسها، وأن ما يظهر بعد (أن) أو (كي) مؤكدة لها (1).

وقد أخذ شراح الحماسة بالرأي الذي تبناه جمهور النحويين، ((إذ ذكر المرزوقي في تعليقه على قوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ) (النساء: 26) أنّ الفعل المضارع (يبين) منصوب بـ(أن) المضمرة بعد اللام، والتقدير: يريدُ الله لأن يبين لكم)) (2).

((ومثله قول الشاعر أرطاة بن سُهية المري:

تَمَّتْ وَذَاكُم مِّنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهَا لِأَهْجُوهَا لَمَّا هَجَّتْني مُحَارِبُ

فقوله: لأهجوها بمعنى لأنّ أهجوها ((3).

واللام هنا زائدة، أفادت حكم لام التعليل، وقد أفادت زيادة اللام تأكيداً، لإرادة التبيين،

والمعنى يريد الله أن يبين لكم ما هو خفي عنكم من مصالحكم (4).

(1) ينظر: مغني اللبيب: 207، النحو القرآن قواعد وشواهد: 38.

(2) شرح ديوان الحماسة: 1004 / 3.

(3) شرح ديوان الحماسة: 1004/3.

(4) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 11 / 2.

وذهب الفراء إلى أنّ العرب تجعل لام كي في موضع أن في أردت وأمرت، أي يأتون باللام وحدها دون أن، أو يأتون بأن دون اللام، فتقول مثلاً أردت أن تذهب، وأردت لنذهب⁽¹⁾.

وعلى آية حال إنّ اللام الزائدة تكون بعد الفعل المتعدي ولو أخرجتها من الكلام لكان صحيحاً؛ لذلك سموها بالزائدة، ففي قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ (النساء: 26)، ويصبح (أنّ يبيّن لكم) بدون اللام؛ لذا كانت زائدة، والفعل المضارع منصوب بعدها، وفي هذا التركيب مذهب للنحاة أهمها⁽²⁾ :

1- أن يكون التقدير: يريد الله هذا ؛ لأجل التبيين لكم، وبذلك تكون اللام وما بعدها متعلقة بالفعل المذكور ومفعوله محذوف دل عليه السياق.

2- أن يكون التقدير: إرادة الله للتبيين فيقدر الفعل المذكور أولاً مصدراً مبتدأ خبره الجار والمجرور (ليبين).

3- أن تكون اللام ناصبة للفعل الذي يليها بدون إضمار (أنّ) وهي مع ما بعدها مفعول ما سبقهما.

4- أن تكون اللام زائدة للتوكيد، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ويكون المصدر المؤول مفعول الإرادة، والتقدير: يريد الله أن يبين لكم والى هذا الرأي يذهب جمهور النحاة.

(1) ينظر: معاني القرآن: 1/ 261.

(2) ينظر: النحو العربي، د. إبراهيم إبراهيم بركات: 62/2-63.

إِذَا:

لفظ مشترك يكون اسماً، ويكون حرفاً، ويأتي بعدها جملة إسمية أو فعلية وتعرب

الجملة بعدها في محل جر بالإضافة (1).

((وذكر ابن جنبي وفضل الله الراوندي في تعليقيهما على قول بعض بني فقعس:

فَهَلَّا أَعْدُونِي لِمِثْلِي تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَبْرَى مَائِلَ الرَّيِّ أَنْكَبُ

أن البيت يروى بـ إِذَا وَإِذَا جميعاً " فمن رواه إِذَا حكى الحال المتوقعة كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ

يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾ إِذَا الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾ (غافر: 70-71) ومن رواه إِذَا فهو كقولك إِذَا زَيْدٌ

قائمٌ، وهذا جائز على رأي أبي حسن الاخفش)) (2).

ويشف من النص ما يأتي:

1- قولهما: فمن رواه إِذَا حكى الحال المتوقعة معناه أَنَّ الأمور المستقبلية لما كانت في

أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعاً بها عبّر عنها بلفظ الماضي، ف هي على هذا الرأي

(1) الجنى الداني في حروف المعاني: 185.

(2) التنبيه: 103، الحماسة ذات الحواشي: 1/ 262.

ظرف لما مضى من الزمان قام مقام ظرف الإستقبال، وإلى هذا الرأي ذهب الزمخشري وابن عطية (1).

2- وأما قولهما: ((ومن رواه إذا فهو كقولك إذا زيد قائم معناه أن إذ تأتي ظرفاً لما يستقبل من الزمان، أي بمعنى إذا، وهذا هو رأي الأخفش الاوسط كما ذكر ابن جني وفضل الله الراوندي، وإليه ذهب أبو البقاء العكبري، وابن مالك)) (2).

((وذهب أكثر علماء العربية القدماء إلى أن إذ لا تقع موقع إذا)) (3)، ((وممن قال بهذا الرأي من المفسرين هو السمين الحلبي الذي رأى أن لا حاجة لإخراج إذ عن موضوعها بل هي - على رأيه- باقية على دلالتها على الماضي)) (4).

((وذهب محيي الدين الدرويش إلى أن إذ في الآية الكريمة ظرف لما مضى من الزمان متعلق بـيعلمون أو في محل نصب مفعول به ليعلمون)) (5).

إضمار الفعل بعد لو:

(لو) أداة شرط، فحقها أن تدخل على الأفعال، فإن جاء بعدها اسم، فلا بد من تقدير فعل يفسره الفعل المذكور بعد الاسم، وقد أشار إلى هذا المعنى المرزوقي، فقال: ((وقد

(1) ينظر: الكشف: 5/ 360، المحرر الوجيز: 7/ 456.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1122، الجنى الداني: 188.

(3) الجنى الداني: 188.

(4) الدر المصون: 9/ 494.

(5) إعراب القرآن الكريم وبيانه: 6/ 598.

يفعلون هذا في الحروف المختصة بالأفعال إذا كان في الكلام دلالة على المضمرة من الفعل ألا ترى أن لو يطلب الفعل ، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنُّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ (الإسراء: 100)، ومعنى ذلك أن (أنتم) فاعل لفعل محذوف، يفسره الفعل تَمْلِكُونَ)) (1).

واتفق أغلب البصريين ((على أن الاسم الظاهر بعد (لو) فاعل لفعل مضمرة، بل إن المرادي ((ينقل عن ابن عصفور (ت 663هـ) بأنه كلام، ويعقب المرادي على قول ابن عصفور بقوله: ((والظاهر ان ذلك لا يختصر بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنُّكُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي...﴾ (الإسراء: 100)، ويرى ابن مالك والاستربادي أن لو قد يجيء شرطها جملة اسمية وان خص الرضي الاستربادي هذا اللفظ بالضرورة، واستشهد على صحة رأيهما بقول الشاعر عدي بن زيد العبادي:

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ إِعْتَصَارِي

وهذا مذهب الكوفيين، وقد تأول بعض النحويين هذا البيت فذهب ابن خروف (ت 610هـ) إلى أنه على إضمار كان الثانية، وتأوله أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، على ان حلقي فاعل فعل مقدر، يفسره (شرق) و(شرق) خبر مبتدأ محذوف أي: (هو شرق)) (2).

(1) شرح ديوان الحماسة : 3 / 855 .

(2) يُنظر: الجنى الداني: 278-281.

((ويرى الأستاذ محيي الدين الدرويش أنّ (أنتم) توكيد للفاعل المستتر في الفعل

المحذوف الذي يفسره ما بعده، وأنّ من أعرب أنتم فاعلاً قد أخطأ؛ لأنّ ضمير المخاطب لا يجوز إظهاره))⁽¹⁾.

مجيء عن بمعنى بعد: تذكر كتب النحو أنّ لـ(عن) معانٍ عدّة، منها: المجاوزة، والبدل، والاستعلاء، والتعليل، والاستعانة⁽²⁾، وذكر ابن هشام أنّ البصريين لم يذكروا من معانيها إلا معنى المجاوزة⁽³⁾، وهو المعنى الأصلي لها.

وقد ذكر ابن جني (أنّ) عن تأتي بمعنى بعد، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: 19)، فهنا جاءت (عن) بمعنى (بعد)، وتقدير الآية الكريمة: لتركبن طبقاً بعد طبق، وهو كقولهم في مخاطبتهم: ((فعلت ذاك عوداً عن بدء أي : عود بعد بدء))⁽⁴⁾.

((ويرى البصريون أنّ (عن) تأتي للمجاوزة، ولو كانت لها معانٍ أخر غير معنى المجاوزة لجاز أن تقع موقعها، فيقال مثلاً: جنّث عن العصر، أي بعده، ويبدو أنّ هناك

(1) إعراب القرآن وبيانه: 4/ 416.

(2) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني: 366-369.

(3) ينظر: المغني: 148.

(4) التنبيه: 530.

علاقة بين المجاوزة، والبعدية، إذ أنّ هناك تقارباً بين المعنيين؛ لأنّ الشيء إذا جاء بعده، فقد عدا وقته وجاوزه)) (1).

مجيء أسلوب الدعاء بـ لن:

لن: حرف ينفي الأفعال المضارعة ويخلصها للاستقبال معنى، وهي حرف ناصب للفعل الذي بعدها بنفسها على مذهب سيويه وأكثر النحويين (2).

((وذهب جمهور النحويين إلى أنّ الفعل بعد لن لا يخرج عن كونه خبراً مثله مثل سائر حروف النفي غير لا، وذهب بعض النحويين إلى أنّه قد يخرج بـ لن إلى الدعاء كحاله بعد لا، وإلى هذا الرأي ذهب ابن عصفور والسيوطي)) (3).

وإلى هذا المعنى أشار المرزوقي، إذ ((جاء في كتاب شرح الحماسة للمرزوقي (ت 421هـ) قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾ (القصص: 17) فهنا أسلوب دعاء بـ(لن)، وهو تفسير قطرب)) (4).

((ومثله عند التبريزي قول الشاعر عامر بن شقيق:

فَأَيْكَ لَوْ رَأَيْتِ وَلَنْ تَرِيهِ أَكُفَّ الْقَوْمِ تَخْرُقُ بِالْقِنِيَا

(1) همع الهوامع: 2 / 359.

(2) ينظر: علل النحو، ابن الوراق: 193، المقرب: 1 / 260-261، رصف المباني: 285.

(3) همع الهوامع: 2 / 288.

(4) شرح ديوان الحماسة: 2 / 409.

فقوله: (ولن تریه): دعاء، وأكثر ما يقع الدعاء يقع: بـ(لا)، وبـ(لن) يجيء قليلاً، يقال: لن يبارك في كذا، وتريد الدعاء، كما يقال: لا يبارك الله)) (1).

((وذكر الزمخشري في تعليقه على الآية الكريمة (بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ) يجوز أن يكون قسماً جوابه محذوف، تقديره: أقسمُ بإنعامك عليّ بالمغفرة لأتوبنَّ (فلن أكون ظهيراً)، ويجوز أن يكون استعطافاً، كأنه قال: ربّ أعصمني بحق ما أنعمت عليّ من المغفرة، فلن أكون - إن عصمتي ظهيراً للمجرمين)) (2).

((ورجح ابن عطية أسلوب الدعاء في الآية الكريمة المذكورة، وبين أن الطبري يرى الأسلوب في الآية المباركة أسلوب قسم، أقسم بنعمة الله، ويرى أن رأيه غير صحيح، ويضعفه صورة جواب القسم، فإنّه غير متمكن في قوله (فلن أكون) ؛ لأنّ القسم لا يتلقى بـ(لن)، والفاء تمنع أن تُنزل (لن) منزلة لا أو ما)) (3).

وفي الحقيقة أنّ رأي الطبري يؤيده قراءة عبد الله ﴿ فلا تجعلني ظهيراً بدلاً من فلن أكون ﴾ (4).

(1) شرح ديوان الحماسة: 407/1.

(2) الكشف: 488 / 4.

(3) جامع البيان، الطبري: 3031 / 20، المحرر الوجيز: 579/6.

(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 304 / 2، جامع البيان: 3031 / 20.

مِنْ:

لـ (من) في العربية معانٍ عدّة، منهُما: أنّها تأتي لابتداء الغاية، والتبويض، وبيان الجنس، والتعليل، والبدل، وبمعنى عن، وبمعنى في، وزائدة⁽¹⁾، وما يهمني من معاني (من) مجيئها لابتداء الغاية، وبيان الجنس، ومجيئها زائدة فضلاً عن جواز إضمارها.

أ- مجيء من لابتداء الغاية:

اتفق البصريون و الكوفيون على أنّ (مِنْ) تأتي لابتداء الغاية، واتفقوا أيضاً على أنّ (مِنْ) تأتي مكانية، وذكر سيبويه أنّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك نحو قولك: من مكان كذا وكذا الى مكان كذا وكذا، ومثال مجيئها لابتداء الغاية المكانية كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الإسراء: 1) فكانت بداية المسير من المسجد الحرام وهو المكان، أما مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان فحصل فيه خلاف بين النحويين؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ (مِنْ) يجوز استعمالها في الزمان والمكان، أمّا البصريون فأحتجوا بأنهم أجمعوا على أنّ (مِنْ) في المكان نظير (مُدّ) في الزمان؛ لأنّ (مِنْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما ان (مُدّ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية

(1) ينظر: مغني اللبيب: 311-307.

في الزمان (1)، وذهب المبرد وابن درستويه مذهب الكوفيين في هذه المسألة (2)، وبهذا الرأي قال شراح الحماسة.

جاء في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ (التوبة: 108) ف(مِنْ) هنا بمعنى (مُنْذُ)، والتقدير: منذُ أول يوم أحق به (3).

وقد ردّ أبو البركات الانباري احتجاج الكوفيين بالآية الكريمة المذكورة؛ لأنّ التقدير على رأيه ورأي أصحابه البصريين: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه (4).

((ومن أمثلة مجيء (من) لإبتداء الغاية الزمانية أيضاً عند شراح الحماسة قول الشاعر بشامة بن الغدير:

مِنْ عَهْدِ عَادٍ كَانَ مَعْرُوفًا لَنَا أَسْرُ الْمُلُوكِ وَقَتْلَهَا وَقِتَالَهَا

وضع (مِنْ) في قوله (من عهد عادٍ) موضع (مُنْذُ)؛ لقوتها وكثرة تصرفها وتمكنها في باب الجر، واداء معنى الإبتداء)) (1).

(1) ينظر: الجنى الداني: 314-315.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 307، دلالات من الجارة في البيان القرآني، د. ياسين عبد الله نصيف: 172-

173.

(3) التنبيه: 165-166.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 372/1.

ومثله قول الشاعر الحصين بن الحمام:

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لَا تَرَى مِّنَ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

ف قوله: من الصبح، استعمل (مِن) مكان (مُدْ)؛ لِإِن (مِن) للمكان و(مُدْ) للزمان، ولكنه لتمكُن (من) في الجر؛ لجاز دخولها على (مُدْ) (2).

ب- مجيء من لبيان الجنس

((من معاني (من) هو بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين، وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بيّنت معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج: 30) أي: الذي هو الاوثان، فإن بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة نحو قوله تعالى: ﴿يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ (الكهف: 31)، فقوله (من ذهب) بيان ل(أساور) أي: هي ذهب، ومن الأولى للإبتداء عند الجمهور، أو زائدة على (رأي الأخص)) (3)، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَخَلُّوا أَسَاوِرَ﴾ (الإنسان: 21).

وجاء في كتاب شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ت421هـ) ((قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا

الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج: 30) ف(مِن) هنا لبيان الجنس)) (4).

(1) شرح الحماسة، المرزوقي: 287 / 1.

(2) شرح الحماسة، المعري: 274/1.

(3) شرح التصريح: 637 / 1.

(4) شرح ديوان الحماسة: 757 / 2.

((وقد ذكر الدماميني أنّ (من) التي تأتي للجنس كثيراً ما تقع بعد ما ومهما، وهما أولى بها أولى؛ لإفراط إيها مهما، وذكر أيضاً أنّ بعض النحويين قد انكروا مجيء (من) لبيان الجنس، وذهبوا إلى أنّ (من) في الآية الكريمة للابتداء، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها، وبين أنّ رأيهم فيه تكلف ((⁽¹⁾).

((ويدخل في هذا الباب قول الشاعر سلمة الجعفي يرثي اخاه:

وَكُنْتُ أَرَى كَأَلْمُوتٍ مِنْ بَيْنِ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ بَيْنِ كَأَنَّ مِعَاذَةَ الْحَشْرِ

ففي قوله: (ومن بين ليلةٍ) دخلت (من) للتبيين، والمعنى: كنت أَعُدُّ مفارقتي له في ليلة كالموت، أو أقاسي مثل الموت من أجل مفارقة ليلةٍ منه، فكيف يكون حالي وقد فرق بيني وبينه موعدُ الالتقاء بعده يوم القيامة))⁽²⁾.

ج- مجي من زائدة: أجاز النحويون البصريون أن تأتي (من) زائدة، وقد اشترطوا لمجيئها زائدة شروطاً، هي⁽³⁾:

1- أن تكون مسبقة بنفي أو نهي أو استفهام.

2- أن يكون مجرورها نكرة.

(1) شرح الدماميني على المغني: 230/2.

(2) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 757/2.

(3) ينظر: شرح المفضل ابن يعيش: 460/4، شرح الدماميني على المغني: 233-234، شرح المفضل، ابن يعيش: 460/4.

3- أن يكون مجرورها في محل رفع مبتدأ أو فاعلاً أم نصب مفعولاً به.

((وذكر فضل الله الراوندي أنّ الأخفش الأوسط أجاز أن تأتي (من) زائدة في الكلام

المثبت ((⁽¹⁾، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ (النور:

43) ((فعلى رأي الأخفش تقديره: بَرْدٌ، وعلى رأي سيبويه تقديره: شيءٌ مِنْ بَرَدٍ))⁽²⁾، وهذا

هو رأي الكوفيين وأبي على الفارسي⁽³⁾، وابن مالك⁽⁴⁾.

((وذكر محيي دين الدرويش أنّ (من) في قوله تعالى: (مِنْ بَرَدٍ) أربعة أوجه، هي: ابتداء

الغاية، والتبويض، وكونها زائدة، فضلاً على احتمال كونها لبيان الجنس))⁽⁵⁾.

ومثله قول الشاعر حماد عجرد:

قُلْتُ لِحَنَانَةٍ دَأُوجِ تَسُحُّ مِنْ وَابِلٍ سَخُوجِ

ففي (من وابلٍ) مِنْ زائدة أي: تَسُحُّ وابلًا على قياس قول الأخفش فهو يرى زيادة (مِنْ) في

الإثبات⁽⁶⁾.

(1) الحماسة ذات الحواشي: 116/3.

(2) الحماسة ذات الحواشي: 116 / 3.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 313، همع الهوامع: 4 / 215.

(4) ينظر: شرح التسهيل: 3 / 138-139.

(5) الحماسة ذات الحواشي: 116 / 3.

(6) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: 5 / 293.

د- إضمار من في التقسيم: أجاز علماء العربية القدماء إضمار (من) في التقسيم، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ (هود: 105) ف(سعيد) مبتدأ، خبره محذوف، تقديره: ومنهم سعيدٌ (1).

وذكر أبو علي الفارسي أنّ كل صفتين تتنافيان وتتدافعان فلا يصح اجتماعهما لموصوف فلا بد من إضمار (من) معهما إذا فصل جملة بهما، متى لم يجيء ظاهراً ثم انشد:

وَمَا زُوْدُونِي غَيْرَ سَخَقِ عَبَاءَةٍ وَخَمْسِمِيءٍ مِنْهَا قِسِيٌّ وَزَائِفٌ

وقال: ((يريد منها زائف، وهذا كما تقول: زيدٌ منطلق وعمرو، والمعنى وعمرو منطلق، فحذف اكتفاء بالخبر الأول، وعلماً أن المنعطف ذلك حاله)) (2).

وقد مثل المرزوقي لإضمار من في التقسيم بقوله تعالى: ﴿مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ (هود: 100)، كان من حق التقسيم أن يقول: ومنها حصيدٌ، ولكنّه اكتفى بـ من الأولى (3)، وهذا لضرورة المعنى (4).

(1) ينظر: الدر المصون: 6 / 384.

(2) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 1 / 263-264.

(3) شرح ديوان الحماسة: 1 / 263.

(4) ينظر: الدر المصون: 6 / 384.

((ومثله قول الشاعر موسى بن جابر الحنفي:

وَمِنَ الرَّجَالِ أَسِنَّةٌ مَذْرُوبَةٌ وَمُزْنٌ دُونَ حُصُونِهِمْ كَالغَائِبِ

وكان من حق التقسيم أن يقول: منهم مزنون، لكنه اكتفى بـ (من) الأول)) (1).

((ومثله قول آخر:

وَأَنَا لَمَشَّائُونَ بَيْنَ رِحَالِنَا إِلَى الضَّيْفِ مَنَا لَاحِفٌ وَمُنِيمٌ

ومنيم يعني ومنا مُنِيمٌ، نحذف (منا)، لأن المراد مفهوم، وفي قوله تعالى السابق: (مِنْهَا قَائِمٌ

وَحَصِيدٌ) فحذف (منها) التقدير: ومنها حصيد)) (2).

مجيء هل بمعنى قد:

هل أداة استفهام يطلب بها التصديق دون التصور (3)، ((وقد ترد هل بمعنى قد، وقد

مثل المرزوقي لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ (الإنسان: 1)، والتقدير:

(قد أتى) أي ان (هل) هنا بمعنى (قد) (((4)، (وهذا هو تفسير جماعة من علماء العربية

القدامي، مثل ابن عباس والكسائي)) (5)، وبهذا التفسير أخذ الفراء (1)، والمبرد (2).

(1) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 263 / 1.

(2) الحماسة ذات الحواشي: 260 / 5.

(3) ينظر: المغني: 333.

(4) الإتقان: 1206 / 4.

(5) شرح ديوان الحماسة: 897-896 / 3.

وقد ذكر أنّ (هل) بمعنى قد أبدأ، وأن الاستفهام إنما هو استفاد من همزة مقدرة معها، جاء في الكشاف في تعليقه على الآية الكريمة: ((هل بمعنى قد في الاستفهام خاصة، والأصل: أهل ... فالمعنى قد أتى على التقرير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً ...)) (3).

الأدوات النحوية التي تتكون من مقطعين

جاء من هذه الأدوات في شروح الحماسة: إذا، وإنّ، وأمّا، وأيّ، وبلى ولولا.

إذا:

إذا في العربية على وجهين، أحدهما أنّها تكون للمفاجأة، والآخر أنّها تأتي أداة شرط غير جازمة أو كما يعبرون ظرفاً لما يستقبل من الزمان تتضمن معنى الشرط (4). وقد تحدث شراح الحماسة عن رفع الاسم بعد إذا الشرطية، وقيام إذا الفجائية بوظيفة ربط الجواب بالشرط. أ- إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الاسمية: ذكر جمهور النحويين أنّ إذا تضاف إلى الجملة الفعلية، ومنعوا إضافتها إلى الجملة الاسمية ومن صرح بذلك سيوييه، والأشموني و الشيخ خالد الأزهري (5).

(1) ينظر: معاني القرآن: 213 / 3.

(2) المقتضب: 213 / 3.

(3) الكشاف: 274 / 6.

(4) ينظر: شرح الدماميني على المغني: 1 / 333، 350.

(5) ينظر: الكتاب: 119 / 3، شرح الأشموني: 2 / 315، شرح التصريح: 703 / 1.

وقد أجاز الأخفش الأوسط إضافة (إذا) الشرطية إلى الجملة الأسمية⁽¹⁾ وإلى هذا المعنى أشار ابن جنبي، فقال في تعليقه على أحد ابیات الحماسة ((ولا أبعد أن يكون أبو الحسن أخذ هذا الموضع من يونس، وتجاوزه إلى أن رفع بعد آلة الشرط بالابتداء))⁽²⁾، ومثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: 1)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ (النساء: 176)، وممن أجاز إضافة إذا الشرطية إلى الجملة الاسمية أيضاً الكوفيون، وتابعهم على ذلك ابن مالك⁽³⁾.

ومعنى ذلك أن (السما) و(امرؤ) في الآيتين الكريمتين كلاهما فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده على رأي جمهور النحويين، وعند الأخفش والكوفيين وابن مالك كلاهما مبتدأ والجملة الفعلية بعدهما خبر⁽⁴⁾.

ب- قيام إذا الفجائية بوظيفة ربط الجواب بالشرط: إذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء كأن يكون جواب الشرط جملة اسمية، أو يبدأ بفعل أمر أو بفعل جامد⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الجنى الداني: 368.

(2) التنبيه: 158.

(3) ينظر: شرح التسهيل: 213 / 2.

(4) ينظر: المقتضب: 347 / 4، الكشاف: 341 / 6، شرح التسهيل: 213 / 2، الجنى الداني: 368.

(5) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 210-209 / 4.

ويمكن أن تحلّ إذا الفجائية محلّ الفاء، فتقوم بوظيفة ربط الجواب بالشرط، إذا كانت أداة الشرط إن أو إذا، بشرط أن يكون جواب الشرط جملة خبرية لأبتداء ب أداة النفي، وكذلك لأبتداء بالحرف المشبه بالفعل (1).

وقد مثل ابن جنّي ل (إذا) الفجائية التي حلت محلّ الفاء، فقامت بربط الجواب بالشرط بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم: 36)، وقال: ((تأويله: قنطوا فوقوع (إذا) المكانية جواباً للشرط من أقوى دليل على قوة شبهها بالفعل، إذا هذه منصوبة بالفعل بعدها وليست مضافة إليه، إنما تلك (إذا) الزمانية في نحو قولك: إذا زرتني أحسنت إليك، وكذلك "إذا" التي للمفاجأة أيضاً في نحو قول الشاعر الأوفى الأودي:

بَيْنَمَا النَّاسُ عَلَى عَلَائِهَا إِذْ هَوَوْا فِي هُوَةٍ مِنْهَا فَغَارُوا

إذ: منصوبة الموضع ب (هَوْوا) وليست ك (إذ) الزمانية في نحو قولك: قُمتُ إذ قُمتُ تلك مضافة الى ما بعدها كذا)) (2).

إن:

عنصر توسيعي، يعمل عملاً عكسياً لعمل كان وأخواتها، فهي تدخل على الجملة الاسمية، فيحصل تغيير في لفظها؛ إذ يصير المبتدأ منصوباً، ويسمى اسمها، ويبقى خبرها

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 4 / 1871.

(2) التنبيه: 390.

على حاله مرفوعاً⁽¹⁾. ونصب الاسم بعد إنّ وأخواها ظاهرة سامية قديمة، ورثتها اللغة العربية عن اللغة السامية الأم، ثم أصبحت بعد ذلك ميزة من مميزات العربية الفصحى⁽²⁾.

وغني عن البيان أنّ دخول إنّ على الجملة الاسمية يجعلها تعطي معنى التوكيد⁽³⁾. وليست وظيفة التوكيد هي الوظيفة الوحيدة التي تؤديها الأداة (إنّ) بل تقوم بوظائف أُخرى، ومن بين هذه الوظائف أنها تقوم مقام أداة التعليل⁽⁴⁾، وقد أشار الديمرتي إلى هذا المعنى، فجاء في شرح الحماسة وإيجاز لفظها المنسوب لأبي محمد الديمرتي (ت 355هـ) قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ (التوبة: 103)، أي: ((ادعُ لهم بالخير والبركة؛ لأنهم يسكنون إلى دعائك))⁽⁵⁾.

وإذا قامت إنّ مقام أداة التعليل يجوز فيها الفتح والكسر⁽⁶⁾،

وقد أشار الراوندي إلى هذا المعنى حين تحدث عن قول الشاعر عوف القوافي:

نَخَلْتُ لَهُ نَفْسِي النَّصِيحَةَ أَنَّهُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ تَذْهَبُ الْأَحْقَادُ

(1) ينظر: المقرّب: 1/ 106، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك: 162-163.

(2) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 140، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 257.

(3) ينظر: المقرّب: 1/ 106، ارتشاف الضرب: 3/ 1237.

(4) شرح تهذيب الحماسة وإيجاز لفظها: 2/ 133.

(5) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(6) ينظر: شرح التصريح: 1/ 304-305، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك: 166.

فذكر أنّ البيت يُروى على وجهين: فتح همزة وكسرهما، والفتح على تقدير لام العلة، أي لأنه عند الشدائد تذهب الأحقاد⁽¹⁾.

وذكر الديرتي أنّ ما بعد الفعل المشبه بالفعل إنّ قد يأتي مرفوعاً، ونسب هذه اللهجة إلى بلحارث بن كعب الذين اعتادوا أن يأتوا بألف الاثنيين في الرفع والنصب والجر على لفظ واحد، فيقولون مثلاً: رأيتُ رجلاً، وعلى هذه اللهجة فسّر قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: 63)، بتشديد النون هكذا: إنّ هذان لساحران⁽²⁾.

وخرّج هذه القراءة على أنّ (إنّ) حرف مشبه بالفعل، وهذان اسمها، وقد جاء مرفوعاً على لهجة بلحارث بن كعب، وذكر أنّ الاصل فيه النصب⁽³⁾.

وقرأ بهذه القراءة بعض القراء مثل ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي⁽⁴⁾، وذكروا في

تخريجها وجهين آخرين، هما:

1- إنّ بمعنى نعم، وهذان مبتدأ، ولساحران خبره.

2- إنّ عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة هذان لساحران خبرها⁽⁵⁾.

(1) الحماسة ذات الحواشي: 333/1.

(2) تهذيب شرح الحماسة وإيجاز لفظها: 103.

(3) تهذيب شرح الحماسة وإيجاز لفظها: 103.

(4) ينظر: البحر: 6/ 255، روح المعاني 16/ 221.

(5) البحر 6/ 255، روح المعاني: 16/ 221، معجم القراءات القرآنية، د. عبد اللطيف الخطيب: 5/

.450-449

أَمَّا: أداة شرط غير جازمة تفيد التوكيد دائماً، والتفصيل إذا تكررت، وهي تقوم مقام أداة الشرط مهما وفعل الشرط المحذوفان (1)، إذ إنهم فسروها بـ (مهما يكن من شيء) ولا بدّ من وجود الفاء في جوابها (2)، تقول: أمّا زيدٌ فمنطلق، وإنّما احتيج إلى الفاء في جوابها؛ لأنّ فيه تأويل بجزاء، كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق (3)، وقال تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ (الكهف: 79).

ولا تحذف هذه الفاء عندهم إلا في الضرورة الشعرية أو في نادر من الكلام، وذكر السيوطي أنّه يجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف (4).

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ (الجنّ: 31) ف جواب (أما) محذوف تقديره، فيقال لهم: أفلم تكن (5)، أي إنّ ما حصل في الآية الكريمة هو حذف القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، وإلى هذا المعنى أشار المرزوقي ((في حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (آل عمران: 106)، أي فيقال لهم: أكفرتم بعد ايمانكم)) (6).

أي لما حذف القول استغناءً عنه بالمقول حذفت معه الفاء وإلى هذا الرأي ذهب الأستاذ عبّاس حسن ((فذكر وجوب اقتران جواب أمّا بالفاء، ولا يجوز حذفها إلا إذا دخلت

(1) شرح الأشموني: 3 / 605، همع الهوامع: 2 / 579.

(2) الكتاب: 3 / 135، 4 / 235، رصف المباني: 97، ارتشاف الضرب: 4 / 1893.

(3) الجنى الداني: 522.

(4) همع الهوامع: 2 / 479.

(5) إعراب القرآن وبيانه: 7 / 153.

(6) شرح ديوان الحماسة: 4 / 1180.

على مقول محذوف، فيقلب حذفهما معه حتى قيل: إنّه واجب، وفي غير هذه الحالة سمع حذفهما نادراً في النثر وفي الضرورة الشعرية، وهذان لا يقاس عليهما اختياريّاً⁽¹⁾.

وفي الحقيقة أنّ حذفهما ليس بغادر، ولا هو مختصر بالضرورة الشعرية؛ فقد جاء هذا الحذف أيضاً في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف نحو قول النبي محمد(صلى الله عليه وآله وسلم): ((أما بعد ما بال رجالٍ))⁽²⁾، وقوله: ((أما موسى كأنّي انظر إليه إذ انحدر في الوادي))⁽³⁾، وهذا هو رأي ابن مالك، إذ يرى أنّ حذف الفاء غير مقصود على الشعر، وثبت حذفهما في القرآن الكريم والحديث النبوي، فقال: ((وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فلم بتحقيق عدم التضييق وأنّ من خصته بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصراً في خلواه، وعاجز عن نصرته دعواه))⁽⁴⁾.

أَيُّ:

تأتي (أَيُّ) في العربية على وجوه عدة، أهمها: شرطية، واستفهامية، وموصولة⁽⁵⁾، ولا تأتي في هذه الأنواع الثلاثة إلا مضافة إلى مفرد، وقد تقطع عن الإضافة وتتنوّن⁽⁶⁾، وإلى

(1) النحو الوافي: 4 / 507-508.

(2) شرح الأشموني: 605/3.

(3) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك: 195.

(4) المصدر نفسه: 196.

(5) ينظر: المغني: 82-85.

(6) ينظر: شرح التسهيل: 1 / 216، شرح كافيّه ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي: 3 / 43.

هذا المعنى أشار المرزوقي ((حين ذكر قوله تعالى: ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾

(الإسراء: 110)، والمعنى أي الاسماء تدعوا)) (1).

ومثله ((قول غُوَيْثُ بْنُ سُلَيْمٍ بن ربيعة:

فَسِيرِي مَا بَدَا لَكَ أَوْ أَقِيمِي فَأَيَّا مَا أَتَيْتَ فَعَنْ تَقَالِي

فقوله: فأياً ما أتيت أياً انتصب بأتيت، واما صلة ومن شرط (أَيَّ) أن تجيء مضافاً، فرده

هنا لما كان المضاف إليه معلوماً)) (2).

بلى:

(بلى): حرف جواب وهي مختصة بالنفي، فلا تقع الا بعد نفي في اللفظ أو في المعنى،

وتكون رداً له سواء اقترنت به أداة الإستفهام أو لا (3)

((لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي، ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب، كقول

القائل: أليس العسل حلالاً، فنقول بلى، إضراباً منك عن نفيه؛ لتثبت أنه حلال، ولو قال:

العسل حلو، فقلت بلى، لم يجز؛ لأنه لم يتقدم نفي)) (4).

(1) شرح ديوان الحماسة: 708/2.

(2) شرح ديوان الحماسة: 708/2.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 116.

(4) أمالي السهيلي: 45.

وقد وقعت جواباً للاستفهام في نحو: هل يستطيع زيد مقاومتي فيقول: بلى إذا كان منكراً لمقاومته ولا تقول لمن قال: قام زيد (بلى)؛ لأنه موضع نعم، لا موضع بلى، ومجرداً من أداة الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ (التغابن: 7) ويستوي في ذلك الاستفهام الحقيقي والتقريري⁽¹⁾ وقد تحدث التبريزي عن خصائص حرف الجواب (بلى) في قول الشاعر:

بَلَىٰ وَالَّذِي حَاجَّ الْمُؤَلَّبُونَ بَيْتَهُ وَيُشْفَىٰ الْهَوَىٰ بِالنَّيْلِ وَهُوَ قَلِيلٌ

ونذكر أنّ ((بلى: هو جواب استفهام مقرون بنفي))⁽²⁾، ومثله عنده⁽³⁾، قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ (الأعراف: 172) ، ولم يقولوا: ((نعم، وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة، بل هو تقرير على الإثبات))⁽⁴⁾، وعن ابن عباس: ((لو قالوا نعم كفروا بخلاف لا فإنها لا تأتي إلا بعد الإيجاب، يُقال قام زيد، فنقول: نعم))⁽⁵⁾.

لولا:

لولا: حرف يأتي على قسمين الأول: أن يكون حرف امتناع لوجود، أي: امتناع الشيء لوجود غيره و تُسمى بـ لولا الامتناعية، و هي تختص بالدخول على الاسماء الظاهرة و المضمرة، اما القسم الآخر: فهو ان يكون (لولا) حرف تحضيض بمعنى (هلا)، و هذه

(1) ينظر: مغني اللبيب: 116.

(2) شرح ديوان الحماسة: 781/2.

(3) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(4) أمالي السهيلي: 46.

(5) المطالع السعيدة في شرح الفريدة: 132 / 2.

تختص بالدخول على الأفعال، فإذا دخلت على الفعل المضارع أفادت التحضيض كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ﴾ (النمل:46)، وأما إذا دخلت على الفعل الماضي فتفيد التوبيخ و التنديم⁽¹⁾ نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (النور: 13) ، وقد تحدث الديرمتي عن مجيء لولا مع الاسماء و الأفعال في حديثه على قول الشاعر ابن كيسان :

لَوْلَا الثَّرِيدَانِ هَلَكْنَا بِالضُّمْرِ ثَرِيدُ لَيْلٍ وَ ثَرِيدُ النَّهْرِ

فذكر أن العرب تقول: ((إذا جاءت بـ(لولا) مع الأسماء: هي بمنزلة الشرط، و إذا جاءت بها مع الأفعال فهي بمنزلة (هَلَاءً) و (هَلَاءً) معناها لَوْم و تحضيض على ما مضى و على ما يأتي))⁽¹⁾

و مثال مجيء لولا مع الاسم بقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ (الأنعال: 68)، و مثل لمجيء لولا مع الفعل⁽²⁾ بقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (هود:116).

⁽¹⁾ تهذيب شرح الحماسة وإيجاز لفظها: 152/2

⁽²⁾ تهذيب شرح الحماسة وإيجاز لفظها: 152/2

الفصل الثالث

مباحث نحوية أخرى في شروح حماسة أبي تمام

وتشمل:

_ المرفوعات

_ الإضافة

_ التوابع

_ الموصولات الاسمية

المرفوعات

المرفوعات : ((هي لوازم الجملة والعمدة فيها ، والتي لا تخلوا منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها)) (1) .

وقد سماها السيوطي (ت911هـ) بالعمد وقال : ((وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ ، والعمد عبارة عما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بديل يقوم مقام اللفظ به و جعل اعرابها الرفع)) (2) .

المرفوعات في العربية - حسبما ذكرها النحاة - كثيرة ومنها ، الفاعل، ونائبه، والمبتدأ ، وخبره ، واسم كان ، واسم الاحرف المشبهة ب (ليس) واسم كاد واخواتها ، وخبر إن ، وخبر لا النافية للجنس ، والتابع للمرفوع ، والفعل المضارع الذي لم تتصل به أداة نصب ولا اداة جزم (3) .

والمرفوعات في علم النحو - حسبما هو معلوم - هي ما اشتملت على علم الرفع ، وهي الضمة ، وما ناب عنها ، وما اشتمل على علم الفاعلية (4) .

(1) شرح المفصل ، ابن يعيش : 74/1

(2) همع الهوامع : 93\2

(3) ينظر: جامع الدروس العربية : 233/2

(4) ينظر: الجرجاني : 211

المبتدأ والخبر

ذكر ابن يعيش (ت 643هـ) أن المبتدأ والخبر هما ركنا الإسناد في الجملة الاسمية ، والمبتدأ هو اسم او بمنزلة ، تجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة الداخلة على الاسماء ، ومن الافعال والحروف (1) .

وذكر خالد الازهري (905هـ) تعريف المبتدأ ، فقال : ((هو اسم صريح او بمنزلة مجرد من العوامل اللفظية ، مخبر عنه ، او وصف رافع لمكتفي به عن الخبر او بمنزلة الوصف)) (2) .

وبين السيوطي ((أن الأصل في المبتدأ ان يكون معرفة ، واصل الخبر ان يكون نكرة ، لأن الغرض من الخبر هو إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزله منزلتك في علم ذلك الخبر ، والاحبار عن النكرة لا فائدة فيه)) (3) .

الرفع على الابتداء

جاء في كتاب التتبيه لابن جنّي قوله تعالى : ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)) (التوبة : 3) ، ((بالرفع على معنى الابتداء ، رد وردع لإنكار من أنكر ذلك عليه من بعض المتأخرين ، وقوله : إن هذا إنما يسوغ مع (إِنَّ) المكسورة ؛ لأنها على

(1) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : 1 / 83

(2) شرح التصريح على التوضيح : 1 / 189

(3) همع الهوامع : 1 / 100-101

شرط الابتداء وصدده ، وليس في الآية المتلوة (إِنَّ) إنما فيها (أَنْ) مفتوحة ، والمفتوحة لا يتصرف معها الكلام الى معنى الابتداء ، وإنما تجعل الكلام شأنًا وحديثًا ، ومواضعها تختص بالمفرد لا بالجملة ، هذا معنى ما أورده هذا المنكر على صاحب الكتاب في هذا الوضع ، والقول فيها بعد مع صاحب الكتاب لا عليه سماعًا وقياسًا ((⁽¹⁾).

ويستشف من هذا النص ما يأتي :

1- يرى ابن جنّي أن لفظة (رَسُوْلُهُ) في الآية الكريمة مرفوعة على معنى الابتداء ، أي أنّ لفظة (رسوله) معطوفة على موضع اسم (إِنَّ) قبل دخول (إِنَّ) ، ومعنى ذلك أن ابن جنبي يجيز ذلك في المفتوحة قياسًا على المكسورة⁽²⁾ ، وهذا الرأي الذي أخذ به ابن جنبي هو رأي سيبويه⁽³⁾ .

2- أن بعض المحققين مثل السيرافي قد أنكر رأي سيبويه في هذه المسألة ، وحجته في ذلك أن (أَنَّ) المفتوحة لها مواضع غير الابتداء بخلاف المكسورة⁽⁴⁾ .

3- يرى ابن جنبي أن ما ذهب إليه سيبويه يعضده السماع والقياس ، اما السماع فأمثلته على رأي ابن جنبي كثيرة ، منها قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (المؤمنون : 52) ، فمعناه (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) فعطف الجملة

(¹) التنبيه : 31

(²) ينظر: الدر المصون : 7 / 6

(³) الكتاب : 1 / 238

(⁴) ينظر: شرح كتاب سيبويه ، السيرافي : 3 / 10

من المبتدأ والخبر على أن ، وفيها معنى اللام....⁽¹⁾ ، ويؤيد هذا الدليل أن ابن كثير ونافعا وابا عمرو بن العلاء ويعقوب وأبو جعفر قد قرأوا بفتح الهمزة وتشديد النون⁽²⁾ .

((ويدخل في باب السماع عند ابن جني قول الشاعر جعفر بن علبة الحارثي :

فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَعْتُ بَعْدَكُمْ لَشَيْءٍ ، وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ

وَلَا أَنَا مِمَّنْ يَزْدَهِيهِ وَعَيْدُكُمْ وَلَا أَنِّي بِالْمَشْيِ فِي الْقَيْدِ أُحْرَقُ

فالسماح ما جاء في هذا البيت وقوله : (فلا تحسبي أني تخشعت) ثم قال : (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم) ، فهنا عطف الجملة من المبتدأ والخبر على قوله : (أني تخشعت) وهو يريد معنى أن المفتوحة ، يدل على ذلك رواية من روى : ولا أن نفسي يزدهيها وعيدهم))⁽³⁾ .

أمَّا القياس ((فهو أنَّ (أنَّ) المفتوحة - وإن لم تكن من مواضع الابتداء فإنها من مواضع التحقيق والاعتلاء ، كما إن المكسورة كذلك فلما استوتا في المعنى والعمل ، وتقاربتا في اللفظ صارت كل واحدة كأنها أختها))⁽⁴⁾ ، ((وضرب لذلك بقولهم : علمت أن زيدا قائم ، وعلمت أن زيدا لقائم ، فمعنى المكسورة في المثالين كمعنى

⁽¹⁾ التنبيه : 32

⁽²⁾ ينظر: السبعة في القراءات : 446 ، النشر 328/2

⁽³⁾ التنبيه : 31-32

⁽⁴⁾ المصدر نفسه : 33

المفتوحة ، وكلا المثالين يؤكد قيام زيد لامحالة ، فإذا كان الأمر كذلك سقط اعتراض هذا المتأخر على ما أورده سيبويه⁽¹⁾ .

وبين النحاس أن بعضهم يرى أن قوله تعالى : ﴿ أَنْ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة:3) تمام الكلام ، ثم قال الله عز وجل : (ورسوله) أي : ورسوله بريء من المشركين ، قال أبو جعفر : وإذا جعلت (ورسوله) مرفوعا بالإبتداء صلح الوقف على ما قبله ، و إن جعلته معطوفا على الموضع لم تقف على ما قبله ، وكذا لو نصبت على قراءة ابن ابي إسحاق ، والوقف عند نافع والأخفش : (إن الله بريء من المشركين ورسوله)⁽²⁾ .

وذكر ابن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) أن هذه الآية احتج بها سيبويه على جواز العطف على موضع (أَنَّ) المفتوحة ، وذلك مما رده قوم على سيبويه ، وقالوا : ((إنما جواز العطف على الموضع في هذه الآية على قراءة الحسن البصري ، لأنه قرأ (إن الله بريء) بكسر همزة (إن) ، واما من فتح (أَنَّ) فلا يجوز العطف على موضعها ، كما لايجوز العطف على موضع (ليت - لعل - كأن) ، لأنها قد غيرت الجملة ، بأن قد صيرتها في حكم المصدر كما غيرتها ليت - لعل - كأن))⁽³⁾ .

(1) التنبيه: 33

(2) القطع والانتفاف او الوقف والابتداء : 224/2

(3) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي : 156-157

ومهما يكن من شيء فإن القراءة برفع كلمة رسول ، تحتل ثلاثة أوجه⁽¹⁾ ، هي :

1- هو معطوف على الضمير المستتر في بريء .

2- هو مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : ورسوله بريء .

3- هو معطوف على موضع الإبتداء ، أي معطوف على محل اسم إن .

((وقرأ زيد بن علي وعبد الله بن ابي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر (رسوله)

بالنصب وفيه وجهان ، أظهرهما انه عطف على لفظ الجلالة ، والآخر : انه مفعول

معه ، أي إن الواو بمعنى مع ، وقرأ الحسن البصري كلمة (رسوله) بالجر ، وفيه

وجهان ، احدهما انه مقسم به ، أي ورسوله إن الأمر كذلك ، والثاني انه مجرور على

الجوار⁽²⁾ ، ولا يجوز ان يكون معطوفا على المشركين ، لانه يؤدي الى الكفر⁽³⁾ .

إجراء القول مجرى الظنّ

قد يستعمل القول بمعنى الظنّ ، فتكون الجملة بعده محكيّة بالقول ، وفي هذه

الحال يعامل ما بعد الفعل (تقول) معاملة ما بعد الفعل (تظنّ) ، أي ينصب المبتدأ

والخبر مفعولين ، كما تنصبهما (ظنّ) بشروط أربعة يجب توافرها في التركيب

مجتمعة ، هي أن يكون الفعل مضارعا مسندا الى المخاطب ، مسبوqa باستفهام ، وان

لايفصل بين الفعل والاستفهام بغير ظرف أو جار ومجرور أو معمول الفعل ، فإن خلا

(1) التبيان ، العكبري : 634/2

(2) الدر المصون : 8/6

(3) ينظر: الهادي في شرح المقدمة في النحو ، ابو الحسن ظاهر بن بابشاذ : 28 ، التبيان : 634/2

التركيب من شرط من هذه الشروط الأربعة تعين الرفع عند أكثر العرب⁽¹⁾ ، وقد مثل ابن جني لمجيء الاسم مرفوعاً بعد جملة مقول القول⁽²⁾ بقوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (المائدة: 119) ، ((وقد مثل الراوندي لمجيء القول بمعنى الظن بقول عمر بن أبي ربيعة :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

فاستعمل الشاعر الفعل (تقولُ) بمعنى الظن ونصب به مفعولين ، الأول : الدار ، والثاني : جملة (تجمَعُنَا) ، غير أنّ تحقق شروط إجراء القول مجرى الظن في الكلام لا يستلزم أن يأتي الفعل (تقولُ) بمعنى تظنّ ، بل يجوز من الناحية النحوية أن يكون ما بعد فعل القول محكيّاً ، فترفع كلمة (دار) على أنها ما بعدها في محل نصب مفعول به للفعل (تقولُ) ، وفي هذه الحال تصير كلمة (تقول) بمعنى تتلفظ أو تنطق⁽³⁾ ، وقد أشار ابن جني الى هذا المعنى في حديثه على قول الشاعر عمرو بن معد يكرب :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُنْقَلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أُطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كُرَّتِ

(1) ينظر: شرح المفصل : 321/4 ، شرح الاشموني : 377-375/1

(2) ينظر: التنبيه : 78

(3) الحماسة ذات الحواشي : 184/1

فذكر أن الرمح يروى ((بالرفع والنصب : فأما الرفع فعلى ظاهر الأمر ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (المائدة :119) ،
وأما النصب فعلى استعمال القول بمعنى الظن ، وذلك مع استفهام المخاطب)) (1) .

ومثله قول الشاعر الكميت بن زيد الاسدي (2) :

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا بَيْنَكَ أُمَّ مُتَجَاهِلِينَا

مجيء الخبر للدلالة على الأمر

((جاء في كتاب شرح الحماسة للمرزوقي قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ (البقرة :228) ، فاستعير بناء الخبر للأمر)) (3) .

وتساءل محيي الدين شيخ زادة (ت 951هـ) عن الفائدة في التعبير عن الأمر بلفظ الخبر ، فذكر ((أن مقتضى الظاهر أن يقال : والمطلقات ليتربصن بأنفسهن ، وتقرير الجواب أن الفائدة فيه تأكيد الأمر ، فإن صورة الإخبار تشعر أن المأمور به مما يجب أن يسارع إليه ، وإن الأمر به مما يجب ان يتلقى بالمسارعة الى امتثاله ، فكأن المطلقات امتثلن الأمر بالتربص فهو تعالى يُخبر ان امتثالهن موجود)) (4) ، وقد يحصل

(1) التنبيه :78

(2) المصدر نفسه : 79

(3) شرح ديوان الحماسة : 447/2

(4) حاشية محيي الدين شيخ زائدة على تفسير القاضي البيضاوي : 545/2

العكس، فيستعار بناء الأمر للخبر ، وقد ذكر ذلك التبريزي في كلامه عن قول الشاعر خفاف بن ندبة :

وَأَبْغَضُ إِلَيَّ بِإِثْنَانِهَا إِذَا أَنَا لَمْ آتِهَا أُدْفَعُ

فقوله : (وابغض) ، استعير فيها بناء الأمر للخبر لأن ؛ معناه التعجب ، والتعجب خبر، كما يستعار بناء الخبر للأمر⁽¹⁾ ، كقوله تعالى : ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن﴾ (البقرة : 228) .

الإخبار عن أحد الاسمين وترك الآخر

جاء في كتاب شرح الحماسة للتبريزي قوله تعالى : ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة : 62) ، ففي هذه الآية الكريمة إخبار عن احد الاسمين وترك الآخر⁽²⁾ .

وقد جاء في كتاب الدر المصون في علم الكتاب المكنون ل السمين الحلبي (ت 756 هـ) : إنما افرد الضمير في (يرضوه) وإن كان الأصل في العطف بالواو المطابقة ؛ لوجوه عدة منها⁽³⁾ :

1- إن رضا الله ورسوله شيء واحد.

(1) شرح ديوان الحماسة : 439/1

(2) المصدر نفسه : 45/1

(3) الدر المصون : 478/3

2- إنَّ الضمير عائد على المثني بلفظ الواحد بتأويل المذكور .

3- قال المبرد (ت 285هـ) : في الكلام تقديم وتأخير تقديره : والله احق ان يرضوه ورسوله وهذا على رأي من يدّعي الحذف من الثاني .

4- ومذهب سيبويه (ت 180 هـ) : انه حذف خبر الأول وأبقى خبر الثاني ، وهو أحسن من عكسه وهو قول المبرد (ت 285 هـ) ؛ لأن فيه عدم الفصل بين المبتدأ والخبر ، ولأن فيه الأخبار بالشيء عن الأقرب إليه .

((فقله تعالى : ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا

مُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة : 62) على الرأي الاخير عبارة عن جملتين ، الاولى : (والله احق ان يرضوه) ، والثانية : (ورسوله احق ان يرضوه) ، فحذف خبر الجملة الاولى ، لدلالة خبر الجملة الثانية عليه ، وتقدير الآية : والله احق ان يرضوه ورسوله احق ان يرضوه)) (1) .

ومثله عند ابن جني والشنتمري قول الشاعر زُفَرُ بْنُ الْحَارِثِ الْقَيْسِيِّ :

أَفِي اللَّهِ أَمَّا بَحْدَلٌ وَابْنُ بَحْدَلٍ فَيَحْيَا ، وَأَمَّا ابْنُ الرَّبِيعِ فَيُقْتَلُ

فقوله (فيحيا) اخبر به عن احد الاسمين ، وحذف خبر الاخر اختصارا لما في الكلام

من الدليل على ما اراد (2) .

(1) بغية السائل من اوابد المسائل ، وليد مهدي : 144

(2) ينظر : التنبيه : 359-361 ، شرح حماسة ابي تمام : 276/1

وعلى ذلك قول الشاعر أحيحة بن الجلاح :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (1)

والتقدير : نحن بما عندنا راضون ، وانت بما عندك راضٍ ، إلا أنه حذفه استغنى عنه بالخبر الاخر (2) .

القيود الداخلة على جملة المبتدأ والخبر

قد يدخل على جملة المبتدأ والخبر عنصر من العناصر التوسعية ، وهذه العناصر التوسعية تؤدي وظائف نحوية مخصوصة ، وتمثل قيودا للحكم المتحصل من علاقة الاسناد (3) ، والعناصر التوسعية الخاصة بجملة المبتدأ والخبر هي : كان وأخواتها ، مشبهات ليس ، وكاد وأخواتها ، وإن وأخواتها .

الجملة المقيدة بكان وأخواتها

اطلق النحويون القدماء على كان وأخواتها مصطلحات عدة ، فسماها بعضهم الافعال الناقصة (4) ، و رأى بعضهم تسميتها بأفعال العبارة (5) ، أي افعال لفظية لا

(1) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي : 198/3

(2) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(3) ينظر : دراسات في اللسانيات العربية : د. حميد السيد : 27

(4) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 320/1 ، الصفوة الصفية في شرح درة الألفية : 1/2

(5) ينظر : اسرار العربية : 133 ، شرح المفصل : 335/4

حقيقية وآثر بعضهم تسميتها النواسخ⁽¹⁾ ، اي نواسخ للمبتدأ والخبر ، ووصفها بعضهم بالأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر⁽²⁾ ، وسماها السيوطي الادوات التي تدخل على المبتدأ والخبر⁽³⁾ ، غير ان تسميتها بالأفعال الناقصة هي التسمية الاكثر شيوعاً بين القدماء المحدثين⁽⁴⁾ .

وقد سميت كان واخواتها بالأفعال الناقصة - على رأي جماعة من النحويين - لان الجملة معها لا تتم إلا بمرفوع ومنصوب ، وذكر بعضهم انما سميت بهذا الاسم ، لأنها تدلّ على الزمان المجرد من الحدث⁽⁵⁾ .

وقد رفض بعض الدارسين المحدثين المصطلحات التي اطلقها القدماء على كان واخواتها ، فسماها الدكتور مهدي المخزومي افعال الكينونة او الوجود⁽⁶⁾ ، ((وكان الدكتور تمام حسان يسميها الادوات الفعلية الناسخة ، ويرى أن (كان) اداة محوّلة من كان التامة ، وانه حين حصل هذا التحول صارت تدل على الزمن المجرد من الحدث ،

(1) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك : 159 ، اللحة البدرية في علم العربية ، ابن

هشام : 5/2 ، المطالع السعيدة في شرح الفريدة : 282/2

(2) ينظر: المقتصد في شرح رسالة الايضاح : 350/1 ، شرح التصريح على التوضيح : 233/1

(3) ينظر: همع الهوامع : 352/1

(4) ينظر: المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي : 244

(5) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد : 1 / 252 ، ارتشاف الضرب : 1151/1

(6) في النحو العربي نقد وتوجيه : 194

والدليل عنده على انها من الادوات التي تدخل على الافعال ، كما تدخل الادوات
الأصلية ، مثل : سوف ، فيقال مثلا: كان يفعلُ ، كما يُقال : سوف يفعلُ))⁽¹⁾ .

والجملة التي تخلو من كان تفيد نسبة الخبر الى المبتدأ عن طريق الوصف ، فإذا
دخلت عليها كان اعطتها معنى الزمن الخالي من الحدث⁽²⁾ ، وتأتي كان بمعنى الماضي
سواء اكان منقطعا ام متجددا ومعتادا ، ومجيئها بمعنى الماضي المنقطع هو الغالب
عليها⁽³⁾ ، نحو قوله تعالى : ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾
(النمل:48) ، ((وقد تأتي كان بمعنى الدوام والاستمرار ، اي بمعنى كان ولم يزل ، وقد
مثل الشنتمري كهذا المعنى بقوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران
:110). إذ المعنى :أنتم الان كذلك))⁽⁴⁾ ، ومثله عند الشنتمري⁽⁵⁾ قوله تعالى : ﴿
دَرَجَاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (النساء :96) ، أي انه كان ولم يزل
غفورا رحيمًا .

ومثله أيضاً عند الشنتمريّ قول الشاعر الأخضر بن هُبيرة الضَّبِّي :

دَعِ السَّيِّدَ إِنَّ السَّيِّدَ كَانَتْ قَبِيلَةً
تُقَاتِلُ يَوْمَ الرَّوْعِ دُونَ نِسَائِهَا .

(1) اللغة العربية معناها ومبناها : 107 ، 123 ، 128 ، 131

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : 370/1 ، اللغة العربية معناها ومبناها : 130

(3) ينظر: معاني النحو : 191/1-192

(4) شرح حماسة ابي تمام : 108/1

(5) حماسة ابي تمام ، الشنتمريّ : 1 / 108

و(كان) هنا ((واقعة لغير انقطاع ،والمعنى الوجود والحال ،أ تَن ي كانوا قديما
على ما هم عليه الآن))⁽¹⁾ .

وقد تأتي كان بمعنى صار، فتضفي على الجملة الاسمية معنى التحول
والصيرورة⁽²⁾ ، ومثل الشنتمري لهذا المعنى بقوله تعالى ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ
مَنْ كَانَ فِي الْأَمْهَدِ صَبِيًّا ﴾ (مريم : 29) ، أي من صار الآن كذلك ، وهي كثيرة في
القرآن الكريم⁽³⁾

قال تعالى : ﴿وَفَتِحَتْ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا (19) وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴾⁽⁴⁾
(النبا:19-20)

وقال تعالى : ﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا (5) فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا (6) وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً ﴾⁽⁵⁾
(الواقعة : 5-7)

ففي كلام العرب توقع الافعال الناقصة بعضها مكان بعض ، ففي الآيتين السابقتين
نلاحظ وقوع (كان) موضع (صار) ، وذلك لما بينهما من التقارب في المعنى ،

(1) حماسة أبي تمام،الشنتمري: 108/1

(2) ينظر شرح الكافية الشافية : 168/1 ، شرح الاشموني : 225/1

(3) شرح حماسة ابي تمام : 239/1

(4) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : 102/7

(5) الحماسة ذات الحواشي : 248-247/2

والفعل الناقص (كان) انقطع وانتقل من حال الى حال ، ف (صار) كذلك تفيد الانتقال من حال الى حال ، فلذلك كان جاءت بمعنى صار⁽¹⁾ .

((ومثله عند الراوندي قول الشاعر شمعة بن الأخضر الضبيّ :

فَخَرَّ عَلَى الْأَلَةِ لَمْ يُوسِدْ وَقَدْ كَانَ الدِّمَاءُ لَهُ خِمَارًا

فكان الدماء بمعنى صار))⁽²⁾ .

وتستعمل (ظلّ) في وقت النهار ، وتجعل الحديث ثابتاً في النهار نحو : ظلّ زيدُ

منطلقاً ، أي : اتي عليه النهار وهو منطلق⁽³⁾ .

وقد تأتي ظل بمعنى صار⁽⁴⁾ ، ((فيكون ل (ظلّ) معنيان ، هما :

الاول : اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارة نحو : ظلّ زيدُ مقيماً في الدار .

الثاني : تأتي (ظلّ) بمعنى صار ، وقد تحدث شراح الحماسة عن مجيء ظلّ بمعنى

صار))⁽⁵⁾ ، قال المرزوقي في تعليقه على قول الشاعر الفند الزماني :

فَلَمَّا صَرَّحَ الشُّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

(1) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : 102/7

(2) الحماسة ذات الحواشي : 247/2-248

(3) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي : 145/2 ، شرح التصريح على

التوضيح : 190/1

(4) ينظر: شرح المفصل : 106/7

(5) في علم النحو ، د. امين السيد : 204/1

((فائدة امسى واصبح وظلّ وبات في هذا المكان على حد الفائدة في (صار) لو وقع
موقعها))⁽¹⁾.

وذكر التبريزي في تعليقه على قول الشاعر أبو الأخيل العجلي:

ظَلَّتْ أَسَاقِي الْمَوْتِ إِخْوَتِي الْأَلَى أَبُوهُمُ أَبِي عِنْدَ الْمُرَاحَةِ وَالْجِدِّ

انه يقال ((ظلّ يفعل كذا ، إذا فعله نهائراً ، ثم يتوسعون فيه ، ويجري مجرى صار
يفعل كذا))⁽²⁾.

وقد مثل المرزوقي والتبريزي لمجيء ظلّ بمعنى كان بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا بُشِّرَ
أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (النحل : 58) ، فظلّ في الآية الكريمة
بمعنى صار ، إذ البشارة تقع ليلاً ونهاراً⁽³⁾ .

((وقد اختلف النحويون في تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص كان ، فمن ذهب
الى أنّ كان تدل على الزمن المجرد من الحدث منع تعلق الجار والمجرور بها ونسب
ابن هشام هذا الرأي الى المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين
))⁽⁴⁾ على حين رأى آخرون دلالتها على ما يدل عليه الفعل من حدث وزمن ، وهم
الذين قالوا بجواز هذا التعلق ، ومنهم ابن هشام حيث رأى دلالتها على الحدث ، ومن

(1) شرح ديوان الحماسة : 28/1

(2) شرح ديوان الحماسة : 490/1

(3) ينظر: شرح الحماسة ، المرزوقي : 28/1 ، شرح الحماسة التبريزي : 25/1

(4) المغني : 412

ثم اجاز تعلق الظرف والجار والمجرور بها مستثنياً منها (ليس) فالخلاف وارد في فعليتها (...) واصحاب هذا الرأي عدا ابن هشام يرون جواز التعلق بها مع ليس ، وذلك لكونها دالة على النفي ، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ ﴾ (يونس: 2) فالجار هنا لا بد له ان يتعلق بالفعل الناقص ، وذلك لامتناع تعلقه ب (عجا) وان كان مصدرا ، لكونه متأخرا عن المعمول ، فلا يعمل المصدر في معمول متقدم ، ولا يمكنها ايضا التعلق بالمصدر المؤول من ان والفعل ، لكونه غير عامل ، ولا حتى بالفعل (اوحى) ، لأنه صلة الموصول (...) فكل من الظرف والجار والمجرور يحتاج الى حدث يكمل به معناه ويتّمّه⁽¹⁾ .

ويبدو أن ابن جني من الذين يجيزون تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص كان ، وليس من المانعين لهذا التعلق ، ففي حديثه على قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ ﴾ (يونس : 2) نكر أنّ اللام في قوله (للناس) منصوبة الموضع ((لأنها كانت صفة (عَجَبَ) وهو نكرة ، فلما قُدّمت عليها نصبت

(1) ينظر: مغني اللبيب : 412 ، النحو والمعنى دراسة في مغني اللبيب ، أنفال علي عودة الخالدي : 33

على الحال للفظ كان ، وإن شئت علقت اللام بنفس كان ، ولم تجعلها حالا من عجب))⁽¹⁾ .

الجملة الاسمية المقيدة ب (ما) النافية

اختلفت اللهجات العربية في نطق الجملة التي ترد فيها (ما) النافية ، فكان اهل الحجاز يجعلونها تعمل عمل ليس ، وعلى لهجتهم وردت في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى : «ما هذا بشراً» (يوسف : 31) ، وأما في لهجة بني تميم فهي نافية مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر⁽²⁾

والى هذا المعنى أشار الرواندي ، جاء في كتاب الحماسة ذات الحواشي : ((أهل الحجاز يقولون : ما زيد بقائم ، فإذا ألقوا الباء نصبوا (...)) وتميم وأسد وقيس يقولون بالباء فإذا طرحوها رفعوا))⁽³⁾ .

((وقد مثل الرواندي لاستعمال (ما) على طريقة أهل الحجاز بقوله تعالى : «الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُؤٌ غَفُورٌ » (المجادلة : 2) ، (ما) نافية عاملة عمل

(1) التنبيه : 200

(2) ينظر: شرح ملحّة الاعراب : 151-152 ، المقرب ، ابن عصفور : 102/1 ، حاشية الصبان :

363/1

(3) الحماسة ذات الحواشي : 122/2

ليس ، وهنّ : اسمها ، و(أمهاتهم) خبرها)) (1) ، كما مثلّ لإستعمال (ما) على طريقة غير الحجازيين بقول الشاعر الفرزدق هُمام بن الغالب(2) :

لَشَتَّانَ مَا أَنْوِي وَيَنْوِي بَنُو أَبِي جَمِيعاً فَمَا هَذَا مُسْتَوِيَانِ

ف (ما) نافية مهيمة ، و هذان : مبتدأ ، ومستويان : خبر للمبتدأ ، واستعمال (ما) على طريقة غير اهل الحجاز عند النحويين هو القياس ؛ لأن (ما) أداة غير مختصة ، وغير المختص لا يعمل(3) .

وعلى أي حال أنّ من يرى أنّ (ما) تعمل عمل ليس يرى أنّ هذا العمل لا يتحقق إلا إذا اجتمعت شروط معينة (4) :

- 1- أنّ لا تُزاد بعدها (إنّ) نحو : ما إنّ زيدٌ قائم .
- 2- بقاء النفي ، فلو بطلّ النفي لم تعمل نحو : ما زيدٌ إلا قائم .
- 3- أنّ لا يتقدم خبرها على اسمها ، فلو تقدم لم تعمل نحو : ما قائمٌ زيدٌ .
- 4- أنّ لا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف او جار ومجرور فلو كان ظرفاً او مجروراً جاز التقديم نحو : ما في الدار زيدٌ جالساً ، فمعمول الخبر جار ومجرور ، وتقول : ما عندك عمرو مقيماً ، فمعمول الخبر هنا ظرف .

(1) الحماسة ذات الحواشي ، الراوندي : 2 / 122

(2) المصدر نفسه : 2/123

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1/397 ، حاشية الصبان : 1/363

(4) ينظر: شرح الكافية : 2/185-187 ، شرح المكوديّ على الفية ابن مالك : 1/207

الجملة الاسمية المقيدة ب كاد و عسى :

كاد وأخواتها تأتي على ثلاثة أقسام : ((قسم لمقاربة الفعل ، وقسم لرجائه ، وقسم للشروع فيه ، وسميت كلها أفعال مقاربة تغليباً ، فالذي لمقاربة الفعل كاد - كرب - اوشك ، والذي للرجاء: عسى - اخلولق - وحرى ، والذي للشروع : جعل - طفق ، علق ، وأنشأ))⁽¹⁾ ، وهذه الأفعال تعمل عمل كان وأخواتها فترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها ، بيد أن خبرها هذه الأفعال يكون عادة جملة فعلية فعلها مضارع⁽²⁾ ، والسر في مجيء أخبارها أفعالاً هو ما تحمله هذه الأفعال من دلالة على مقاربة الفعل الحدث ، أو توقع حدوث الفعل ، أو البدء به ، وهذا يناسبه الفعل دون غيره⁽³⁾ ، وما يهمني من الأفعال المقاربة كاد و عسى.

ونذكر ابن جني أن كَادَ قد تجري مجرى كان فيأتي اسمها ضمير الشأن ، فقال ما نصه ((ذهب ابو الحسن في قوله تعالى : ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (التوبة:117) ، الى أن في (كَادَ) ضمير الحدث ، و اجراها في احتمالها هذا الضمير مجرى كان⁽⁴⁾ .

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك : 515\1 ، شرح المكودي على ألفية ابن مالك 213\1

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية : 199\1 ، حاشية الحضري : 240\1

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : 203

(4) التنبيه : 287

((ففي (كَادَ) ضمير الشأن والحدث وهو اسمها ، ويزيغ قلوب : جملة مركبة من فعل وفاعل في محل نصب ؛ لأنه خبر كَادَ ، وهي تفسير لضمير الشأن ، وجاز اضمار الشأن في كَادَ ، دون عسى ؛ لأنها اشبهت كان الناقصة ، في إنها لا تستغني عن الخبر بخلاف عسى ، فإنها قد تستغني عن الخبر إذا وقعت (أن) بعدها))⁽¹⁾ .

والاغلب في خبر كَادَ عدم دخول (أن) عليه ، لأنه يدل على مقارنة الشيء من الحال ، وان تدل على الاستقبال ، والمقاربة تنافي الاستقبال⁽²⁾ ، ((ولعل هذا ما جعل سيبويه يقصر اقتران خبر كاد ب أن على ضرورة الشعر))⁽³⁾ ، اما عسى فعلى العكس منهما فالأكثر في خبرها أن يقترن بأن ، والقليل أن يتجرد منهما⁽⁴⁾ ، لأن عسى تفيد الرجاء ، و أن المضارع المقترن بأن يدل على الاستقبال ، والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل فهو أليق ب (عسى) . ((وقد أشار المرزوقي هذا المعنى في تعليقه على قول الشاعر همام بن الغالب :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدَهُ إِذَا نَحْنُ خَلَقْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

وبيّن أن عسى من افعال المقاربة ، والفعل بعده يصحبه (أن) في الكلام))⁽⁵⁾ .

وقد مثل المرزوقي لاقتران خبر عسى ب (أن) بقوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ (البقرة : 216) ، وذكر أن عسى في

(1) البيان في إعراب غريب القرآن : 345/1

(2) ينظر: إعراب اسرار العربية : 129 ، شرح المفصل : 377/4

(3) الكتاب : 183/3

(4) ينظر: أسرار العربية 127 ، شرح المفصل : 375/4

(5) شرح ديوان الحماسة : 481/2

الشعر قد يشبه كادَ فينتزع منه أن ، لِإِنَّ الفعل بعد كاد يكون بغير (أن)⁽¹⁾ ، و مثله في ذلك قول الشاعر هُدبة بن الخشرم:

عسى الله يُغني عن بلاد ابن قَادرٍ
بمُنهمِرِ جَوْنِ الرِّبابِ سَكوبِ

رفع الفعل المضارع في جملة الشرط على نية الابتداء

((جاء في شرح الحماسة للتبريزي (ت 502 هـ) قوله تعالى : ﴿وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ (البقرة : 284) ، لك

أن ترفع الفعل المضارع (فيغفرُ) على نية الابتداء كأنه قال : فهو يغفرُ لمن يشاء))⁽²⁾ .

((وبين التبريزي ان ذلك كثير في القرآن والشعر))⁽³⁾ ، فمن أمثله في القرآن قوله

تعالى : ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللهُ فَلَآ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الاعراف : 186)

((ويدخل في هذا الباب عند التبريزي قول الشاعر مُويلك المزموم:

فَلَقَدْ تَرَكْتُ صَغِيرَةً مَرْحُومَةً
لَمْ تَدْرُ مَا جَزَعُ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ

إذ بيّن النية به الاستئناف ، ولك ان ترفع (فتجزع) على نية الابتداء كأنه قال تجزعُ))⁽⁴⁾ .

(1) شرح ديوان الحماسة : 481/2

(2) شرح ديوان الحماسة : 573-572/1

(3) شرح ديوان الحماسة : 573/1

(4) شرح ديوان الحماسة : 572/1

((ومثله قول الشاعر عروة بن حزام :

فَأُبْهَتْ حَتَّى مَا أَكَادُ أَجِيبُ

فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً

فرفع أبهت على الاستئناف والابتداء ((⁽¹⁾).

((ويرى النحويون أنه إذا وقع بعد جملة جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء او

الواو جاز في هذا الفعل ثلاثة أوجه إعرابية ، هي : الرفع ، الجزم و النصب ، وقد قرئ

بالوجه الثلاثة الفعل (يغفر) بالرفع والنصب والجزم ((⁽²⁾، ((اما الرفع فعلى أن الفاء

استئنافية ، وأما الجزم فعلى أن الفاء عاطفة ، والفعل (يغفرُ) معطوف علو جواب الشرط ،

وأما النصب فعلى أن الواو للمعية ، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً

بعد الفاء ، والوجه الاخير اقل الوجوه استعمالا في كلام العرب ((⁽³⁾).

الإضافة

الإضافة في الاصطلاح : ((وهي نسبة تقديرية بين اسمين توجب لثانيهما الجر))⁴ ،

أي نسبة اسم الى اسم آخر وإسناده إليه⁽⁵⁾ .

(1) شرح ديوان الحماسة : 573/1

(2) النفحة التواتية على التحفة الوردية في معرفة القواعد النحوية : 453/1

(3) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك : 95/2 ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : 365

(4) همع الهوامع : 46/1

(5) ينظر: معاني النحو : 102/3

ويسمى الاسم الاول مضافاً ، وانا الاسم الثاني فيسمى مضافاً إليه ، والمضاف يكون مرفوعاً او منصوباً أو مجروراً بحسب موقعه من الجملة ، وأما المضاف إليه فيكون مجروراً دائماً ، ففي قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ (6) فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ (القارعة:6-7) جاء المضاف (موازين) مرفوعاً ، لأنه فاعل ، وأما الضمير في (موازينه) فهو في محل جر بالكسرة ، لأنه مضاف إليه ، وقد استقر الامر مؤخراً عن النحاة على أن الإضافة إما ان تكون بمعنى اللام ، نحو : دارُ سالمٍ أي : دار لسالم ، أو تكون بمعنى (من) ، وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف ، نحو : ثوبٌ صوفٍ ، وخاتمٌ ذهبٍ ، اي : ثوب من صوف ، وخاتم من ذهب ، أو تكون بمعنى (في) ، وذلك إذا كان المضاف اليه ظرفاً واقعا فيه المضاف نحو : شهيد الدار أي شهيد في الدار ، وقوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَاداً وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (سبأ : 33) ، أي : مكراً في الليل والنهار⁽¹⁾ .

أما الدكتور فاضل السامرائي، فيرى أنّ الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف ، فقد يصح تقدير حرف في تعبير ، وقد يمنع تقدير أي حرف في تعبير آخر ، وما صح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدر فهي اعم من أن تكون بمعنى حرف⁽²⁾ .

(1) ينظر: ارتشاف الضرب : 1802/3 ،المطالع السعيدة : 87/2 ، معاني النحو : 102/3

(2) ينظر: معاني النحو : 113/3

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

يجوز حذف المضاف من الكلام ، لأسباب منها الإيجاز والاختصار ، وكذلك التوسع في الكلام ، إذا كان هنالك قرينة تدل عليه ، وحينئذ يقوم المضاف إليه مقامه ، ويعرب بإعرابه⁽¹⁾ .

والمضاف المحذوف قد يكون مرفوعا في التقدير ، وقد يكون منصوبا في التقدير ، وقد يكون مجرورا في التقدير ، ((وقد مثل المرزوقي لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بقوله تعالى : «وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ») يوسف : 82 ، والتقدير : واسأل اهل القرية))⁽²⁾ ، فالمضاف المحذوف جاء منصوبا في التقدير .

((ومثله عند المرزوقي قول الشاعر المُهلل بن ربيعة :

تُبَيْتُ أَنْ النَّارَ بَعْدَكَ أُوقِدْتُ وَاسْتَبَّتْ بَعْدَكَ يَا كَلْبُ الْمَجْلِسِ

المراد بالمجلس ، أي : أهل المجلس، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه))⁽³⁾ .

وقد مثل الاعلم الشنتمريّ لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه بقول الشاعر

عمرو بن مُعد يكرب:

(1) ينظر: الخصائص ، ابن جني 142/3 ، شرح التصريح : 727-728

(2) شرح ديوان الحماسة : 656/2

(3) المصدر نفسه : 655/2-656

قَوْمٌ إِذَا لَبِسُوا الْحَدِيدَ

تَنَمَّرُوا حَلَقًا وَقِدًّا

فهنا يجوز ان يكون التقدير : تنمروا ذوي حلقٍ و قِدٍ ، وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ويجوز ان يكون التقدير : تنكروا تنكَّر حلق ، فَحَذَفَ المصدر وأقام الحلق مقامه ، ويجوز ان يكون على إسقاط حرف الجر وأعمال الفعل ، أي تنمروا بحلقٍ او من حلقٍ (1) .

وكما يحذف من الكلام مضاف واحد للعلم به يحذف اكثر من مضاف ، وقد مثل ابن جنبي لمجيء مضافين محذوفين بقوله تعالى : ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلْتُ لِي نَفْسِي﴾ (طه : 96) ، فجاء حذف المضاف مكررا ، (أثر) مضاف ، و (رسول) مضاف اليه على تقدير محذوفين ، اي من اثر حافر فرس الرسول (2) ، والغاية من هذا الحذف هو الإيجاز (3) ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ﴾ (الواقعة : 82) ، فحذفت كلمتا (بدل وشكر) وكلاهما مضاف ، وأقيم المضاف اليه الاخير (رزق) مقام بدل ، وصار مفعولاً به اول .

نوعا الإضافة

قسم النحويون الإضافة على قسمين : الإضافة اللفظية ، والإضافة المعنوية (4) ، أما الإضافة اللفظية فهي التي لا تفيد شيئاً من التعريف أو التخصيص ، أي أن المضاف في

(1) ينظر: شرح ديوان ابي تمام : 177/1-178

(2) ينظر: التنبيه : 399-400

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه : 719/4

(4) ينظر: الخصائص : 28/2 ، اوضح المسالك الى الفية ابن مالك : 73/3

الإضافة اللفظية تبقى نكرة ، وإن أُضيف إلى معرفة ، واستدلوا على عدم فائدتها بأمر ، هي : وقوع المضاف في الإضافة اللفظية وصفاً لنكرة⁽¹⁾ ، ((ووقوعه حالاً ، والحال لا تكون الا نكرة ، وكذلك دخول ربّ عليه))⁽²⁾ .

((والإضافة اللفظية هي إضافة اسم الفاعل او اسم المفعول الى معموليهما بشرط ان يكونا دالين على الحال او الاستقبال ، ويدخل في هذا النوع من الاضافة إضافة صيغة المبالغة الى معمولها، بشرط ان تكون دالة على الحال او الاستقبال ، وكذلك إضافة الصفة المشبهة الى معمولها مطلقاً))⁽³⁾ .

وقد تحدث المرزوقي عن هذا النوع من الاضافة ، فذكر أنّ اسم الفاعل ((إذا أُريد في الحال او الاستقبال كانت إضافته على وجه التخفيف لا على وجه التعريف ، ويصير التثوين الذي هو الأصل منوياً فيه))⁽⁴⁾ ، ((ومثّل هذا النوع من الإضافة بإضافة اسم الفاعل في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الاحقاف : 24) ، والتقدير مُّمْطِرٌ لَنَا))⁽⁵⁾ ، أي يأتيها بالمطر ، فلذلك لم تعد الإضافة فيه تعريفا للمضاف ، وهو مضاف الى معرفة فصّح كونه صفة للنكرة ، فمُطِرُنَا صفة لقوله : عَارِضٌ⁽⁶⁾ ، وكذلك مثّل له⁽¹⁾ بقوله تعالى :

(1) ينظر: ارتشاف الضرب : 1779/2 ، شرح التصريح : 678/1-679

(2) اوضح المسالك الى الفية ابن مالك : 89\2-90

(3) همع الهوامع : 271/4

(4) شرح ديوان الحماسة : 332

(5) شرح ديوان الحماسة: 332

(6) ينظر: حاشية محيي الدين زاده على تفسير البيضاوي : 566/7

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ (المائدة : 95) ، (بالغ) اسم فاعل مضاف يدل على المستقبل ، ولم يكتسب التعريف بإضافته الى معرفة ، بدليل أنّ (بالغاً) صفة لنكرة ، وهو قوله (هدياً) ، والنكرة لا توصف بالمعرفة⁽²⁾ ، ويدخل في هذا الباب عند التبريزي ((قول الشاعر مُساور بن هند العبسي :

وَتَشَعَّبُوا شُعْبًا فَكُلُّ جَزِيرَةٍ فِيهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْبَرٌ

ولفظه (أمير المؤمنين) لفظة معرفة للإضافة ، المعتادة في هذه اللفظة المألوفة (...). ولكن التتوين منويّ ، وإذا كان كذلك فهي في حكم النكرات ، وإنما ساغ ذلك ، لان قوله (امير) يشار الى الحال ، اي : فيها امير المؤمنين ، واسم الفاعل إذا أُريد به الحال او الاستقبال كان إضافته على وجه التخصيص لا على وجه التعريف ويصير التتوين الذي هو الاصل منويّاً فيه))⁽³⁾

والغرض او الفائدة من هذا النوع من الاضافة هو التخفيف في اللفظ بحذف التتوين او نوني المثني و الجمع ، اي فائدتها ترجع الى اللفظ ، ولذلك سميت بالإضافة اللفظية ، وتسمى ايضا بالإضافة المجازية لان فائدتها التخفيف ، ويسمى هذا الغرض الاصيلي من

(1) حاشية محيي الدين زادة على تفسير البيضاوي : 566/7

(2) ينظر: شرح ملحّة الاعراب ، الحريريّ : 186

(3) شرح ديوان الحماسة : 325/1

الإضافة⁽¹⁾ ، وكذلك سميت بالإضافة غير المحضة لأنها على تقدير الانفصال ، فقولك
مثلا : هذا الرجلُ طالبٌ علمٍ ، على تقدير هذا الرجلُ طالبٌ علمٍ⁽²⁾ .

أما الإضافة المعنوية فإنما سميت بهذا الاسم ، لان فائدتها ترجع الى المعنى ، إذ
هي تفيد تعريف المضاف ، إذا كان المضاف اليه معرفة ، وتفيد تخصيص المضاف ، إذا
كان المضاف اليه نكرة⁽³⁾ ، ويسمى هذا النوع من الإضافة بالإضافة المحضة ، لأنها
خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف اليه ، ويسمى هذا النوع من
الاضافة أيضا بالإضافة الحقيقية ، لان الغرض منها نسبة المضاف الى المضاف اليه ،
وهذا هو الغرض الحقيقي من الإضافة⁽⁴⁾ .

ويقصد بالإضافة المعنوية : الاضافة التي لا يكون فيها المضاف اسم فاعل ولا اسم
مفعول الدالين على الحال او الاستقبال ، ولا صيغة المبالغة الدالة على الحال او الاستقبال
، ولا صفة مشبهة⁽⁵⁾ ، كأن يكون المضاف اسماً جامداً او اسم تفصيل او مصدراً⁽⁶⁾))
وقد مثل ابن جنّي لإضافة المصدر الى المفعول به⁽⁷⁾ بقوله تعالى : ﴿ لا يسأم الانسان

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : 170/2-171

(2) ينظر: شرح المفصل : 127/2 ، جامع الدروس العربية : 208/3 ، النحو الوافي : 3/4

(3) ينظر: همع الهوامع : 268/4

(4) ينظر: شرح المفصل : 126/2

(5) ينظر: همع الهوامع : 268/4

(6) ينظر: الخصائص : 29/2 ، النحو الوافي : 400/3

(7) التنبيه : 385

من دعاء الخير ﴿ (فصلت :49) ، فأضيف المصدر الى المفعول مع حذف الفاعل
والتقدير : من دعائه الخير (1) .

وجاء في كتاب شرح الحماسة للمرزوقي (ت 421 هـ) قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ انْتَصَرَ
بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ (الشورى : 41) ، والتقدير : أي بعد ظلم الظالم له
، فأضاف المصدر الى المفعول (2) .

وجاء في كتاب شرح الحماسة للمرزوقي قول الشاعر :

إذا جاع لم يفرج بأكله ساعه ولم يئس من فقدها وهو ساغب

فقوله : (من فقدها) يريد من فقد لها ، ((والمصدر يضاف الى الفاعل والمفعول جميعا
(3))) ومثله عند المرزوقي ((قول الشاعر :

بثنيي هضيم جدّ نماني بطيئاً بالمحاولة احتيالي

فبطيئاً : انتصب على الحال ، والعامل فيه : نماني ، واحتيالي في موضع الرفع على أنه
فاعل بطيئاً ، وقد أضاف المصدر الى المفعول ، لأنّ المعنى : يبطؤُ احتيال الناس عليّ
إذا حاولوه)) (4) .

((ومثله عند الأعم الشنتمريّ قول الشاعر يزيد بن الحكم الثقفي :

(1) شرح العوامل المئة ، عبد القاهر الجرجاني : 208

(2) شرح ديوان الحماسة : 501/2

(3) المصدر نفسه : 463/2

(4) شرح ديوان الحماسة : 500/2

مَا خَيْرٌ وُدٍّ لَا يَدُومُ

نَمُّ لِلخَلِيلِ بُوْدِهِ

فقوله : (بوده) اي بوْدَك له ، فأضاف المصدر الى المفعول ((⁽¹⁾)).

التوابع

سميت التوابع بهذا الاسم ، لأنها تتبع ما قبلها من حيث حركة الإعراب لفظا او محلا⁽²⁾ ، نحو قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (التوبة : 33) ، ف (كله) توكيد معنوي للفظة الدين ، ولهذا تبعت لفظة (دين) من حيث .

ومثله قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَىٰ الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (المائدة : 54) ، فجملة (يحبهم) في محل جر صفة ل(قوم) .

والتوابع في العربية على خمسة انواع هي ، النعت ، التوكيد ، العطف ، البيان ، عطف النسق و البدل⁽³⁾ ، وقد عدّها الزجاجي وغيره اربعة ، وادرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت مسمى العطف⁽¹⁾ . وما يهمني من التوابع : النعت ، عطف النسق والبدل .

(1) شرح ديوان حماسة ابي تمام : 685/2

(2) ينظر: شرح اللّمع ، للأصفهاني : 544 ، شرح اللّمة البدرية في علم العربية : 275/2

(3) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى : 158-159

النعته

هو ما يذكر بعد موصوف ، ليبيّن بعض احوال هذا الموصوف ، ويسمى النعته الحقيقي ، او احوال ما يتعلق بالموصوف ، ويسمى النعته السببي⁽²⁾ .
فالنعته إذن على قسمين⁽³⁾ :

1- النعته الحقيقي : ما يبيّن صفة من صفات الموصوف ، نحو قوله تعالى : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَاِ الْعَظِيمِ﴾ (النبأ : 1-2) ، (عظيم) صفة بينت حال الموصوف نفسه.

2- النعته السببي : ما يبيّن صفة من صفات ما تعلق بموصوفه ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ (النساء : 75) ، ف (ظالم) صفة لم تبين حال الموصوف (القرية) ، وإنما بينت حال ما تعلق بالموصوف ، وهو أهلها.

(1) ينظر: شرح جمع الزجاجي، ابن عصفور : 140/1 ، شرح قطر الندى : 159 ، شرح التصريح :

147/2

(2) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : 599/2 ، معاني النحو : 157/3

(3) ينظر: شرح الشافية الكافية : 1154/3-1155 ، في علم النحو : 74/2 ، النحو القرآني قواعد

وشواهد : 459 - 462

وقد تحدث شراح الحماسة عن مجيء الصفة لغرض التوكيد ، ووقع النعت جملة ،
فضلا على الفصل بين الصفة والموصوف .

الصفة المؤكدة

يأتي النعت في العربية لتحقيق أغراض متعددة ، اهمها : التوضيح، التخصيص
، المدح ، الذم والتوكيد⁽¹⁾ .

وقد تحدث ابن جنبي عن مجيء الصفة لغرض التوكيد ، مثل لذلك بقوله تعالى :
﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾ (النجم : 19-20) ، (الثالثة) و (الأخرى) كلاهما نعت ل (مناة) ، والغاية من هاتين النعتين على رأي ابن جنبي هو
التوكيد⁽²⁾ .

وذهب الزمخشري الى أن الاخرى ذم بمعنى المتأخرة الوضيعة المقدار مستدلاً
على ذلك بقوله تعالى : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي
النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا
هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الاعراف : 38) ، اي : وضعائهم لرؤسائهم وأشرفهم⁽³⁾ ، والى هذا الرأي ذهب الاستاذ

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : 141/1 ، حاشية الحضري 500/2-600 ، النحو

الشافعي الشامل ، د. محمود الحسني : 460-459

(2) ينظر: التنبيه : 329

(3) ينظر: الكشف : 643/5

محيي الدين الدرويش ، إذ بيّن أنّ الأخرى صفة ذم للثالثة⁽¹⁾ ، وبين ان القرآن وصف
(مناة) بقوله (الثالثة) ، لأنها أقل بالرتبة من اللات والعزى ، إذ كان عندهم دونها في
المنزلة ، أما الوصف بقوله الأخرى فإنها تقوي هذا المعنى ، وتزيد في وضاعتها وإلا
لقال الأخريات ، وذكر ان الزمخشري قد فطن الى هذا المعنى⁽²⁾ .

وقد ردّ ابو حيان الاندلسي على ما ذهب اليه الزمخشري بأن لفظ اخرى لا يدل
على الذم بنفسه ، وذكر ابو حيان ان في ترتيب هذه المعبودات وصفاتها اقوالاً ، منها :
أنّ الثالثة الأخرى صفتان لمناة تفيدان التوكيد ، وأنه لما كانت مناة أعظم من اللات
والعزى حُصت بهذين الوصفين ، وقيل : ان الأخرى توكيد لثالثة ، وقيل : ان الأخرى
صفة للعزى فهذا ترتيب من الاعلى الى الادنى⁽³⁾

وقوع الجملة نعتا

أجاز النحويون أن تقع الجملة نعتاً لما قبلها سواء أكانت جملة اسمية ام جملة فعلية ،
وتتبع ما قبلها في الإعراب ، فإذا كان المنعوت مرفوعا كانت في محل رفع ، وإذا كان
منصوباً كان في محل نصب ، وإذا كان مجروراً كان في محل جر⁽⁴⁾ .

وقد اشترطوا للنعت بالجملة ثلاثة شروط هي⁽¹⁾ :

(1) ينظر: إعراب القرآن وبيانه : 329/7

(2) ينظر: المصدر نفسه : 330/7

(3) ينظر: البحر المحيط : 160/8

(4) أوضح المسالك : 306/3 - 308 ، النحو الشافي الشامل : 464

1- ان تكون الجملة خبرية محتملة للصدق والكذب.

2- ان يكون منعوتها نكرة .

3- ان تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ، وقد يحذف هذا الرابط إذا دلّ عليه دليل .

وقد مثل ابن جنّي والمرزوقي لوقوع الجملة الفعلية صفة بقوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً لا

تجزّي نفس عن نفس شيئاً﴾ (البقرة : 48) ، فجملة : لا تجزي في محل نصب صفة ل (

يوماً) ، وقد حذف منها الرابط ، والتقدير : لا تجزي فيه⁽²⁾ .

ومثله عند التبريزيّ قول الشاعر ابو ذؤيب الهذلي :

و لِيَأْتِيَنَّ عَلَيْكَ يَوْمٌ مَرَّةً يُبْكِي عَلَيْكَ مُقْنَعًا لَا تَسْمَعُ⁽³⁾

ف (يُبْكِي) في موضع صفة ل (يوم) ، والرابط محذوف ، تقديره : يُبْكِي عليك فيه ، او

يُبْكَاه عليك⁽⁴⁾

الفصل بين الصفة والموصوف

(1) ينظر: شرح المكوديّ على الفية ابن مالك : 539/1 ، في علم النحو : 78/2- 79

(2) ينظر: التنبيه : 45 ، شرح ديوان الحماسة : 28/1

(3) ينظر: شرح ديوان الحماسة : 605/1

(4) شرح ديوان الحماسة : 605/1

يجوز الفصل بين النعت والمنعوت إذا كان الفاصل فاعلاً أو مبتدأً أو خبراً أو مفعولاً

به أو معمولاً للنعت أو استثناءً ، ومثل ذلك يقال إذا كان الفاصل جملة اعتراضية⁽¹⁾ .

وقد مثل ابن جنّي للفصل بين الصفة والموصوف بجملة اعتراضية ، إذ جاء في كتاب

التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ل ابن جني (ت392هـ) قوله تعالى : ﴿فَلَا أُقْسِمُ

بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (75) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (76) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ (الواقعة : 75-

77) ، وذكر إن التقدير : فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم ، وإنه لقسمٌ عظيم لو

تعلمون⁽²⁾ ، فقد فُصِّلَ بالجملة الشرطية الاعتراضية (لو تعلمون) بين النعت الذي هو

عظيم ، والمنعوت الذي هو قسمٌ⁽³⁾ .

عطف النسق:

كان سيوييه والبصريون كثيراً ما يسمونه الشرّكة ، ويسميه أهل الكوفة نسقاً⁽⁴⁾ . وقد

عرّفه النحويون بأنه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف⁽⁵⁾ ، وهي : الواو ،

الفاء ، ثمّ ، حتّى ، أو ، أم ، بل ، لكن و لا⁽⁶⁾

وأدوات العطف على قسمين :

(1) ينظر: همع الهوامع : 3 / 115 - 116 ، النحو القراني قواعد وشواهد : 466-468

(2) التنبيه : 164

(3) ينظر: الكشاف : 6 / 38 ، اللباب : 7 / 392

(4) ينظر: شرح التصريح : 2 / 153 ، همع الهوامع : 3 / 155

(5) ينظر: شرح قطر الندى : 2 / 153 ، في علم النحو : 2 / 95

(6) ينظر: شرح التصريح : 3 / 153 - 154

أ- منها ما يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى، وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى مطلقاً، وأو، وأم بشرط ألا يكون أحدهما للإضراب.

ب- ومنها ما يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ دون المعنى، وهي بل، ولكن، ولا.

وقد تحدث شراح الحماسة عن عطف الخاص على العام، والعطف على الضمير المتصل المرفوع بغير توكيده، والاستغناء عن حرف العطف بالضمير.

عطف الخاص على العام

انمازت الواو من سائر أدوات العطف بمزايا، منها: أنها تعطف الخاص على العام⁽¹⁾، وقد أشار بعض شراح الحماسة إلى هذا النوع من العطف، ومثّلوا له بقوله تعالى: ⁽²⁾ «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ» (البقرة: 198)، فعطف القرآن جبريل وميكال على الملائكة مع أنهما من جنس الملائكة، وبينوا أن الغاية من هذا العطف هو الاختصاص والتفضيل؛ إذ ذكر ابن جنّي أنّ القرآن الكريم أفردهما - صلى الله عليهما - ((بالذكر مخصوصين به وإن كانا داخلين في جملة الملائكة المقدم ذكرهم، وهذا ظاهر الأمر وبادي الرأي، وإن كان مذهب الفقهاء العراقيين في نحو هذا أنّ جبريل وميكال ليسا داخلين في الآية في جملة الملائكة، وقالوا: لأنهما لو كانا

⁽¹⁾ ينظر: همع الهوامع: 3/ 175، النحو القرآني قواعد وشواهد: 475-476، الواو والفاء وثم في القرآن الكريم، صفاء عبد الله نايف: 128.

⁽²⁾ ينظر: التنبيه: 77، شرح ديوان الحماسة، ابو العلاء المعري: 1/ 113.

داخليين معهم لما جاز عطفهما عليهم))⁽¹⁾، وبين المرزوقي أنّ الغاية من هذا العطف هو الاختصاص وتفخيم الشأن⁽²⁾.

ويدخل في باب عطف الخاص على العام عند أبي العلاء المعريّ قول الشاعر عامر بن الطفيل:

أَكْرُّ عَلَيْهِمْ دَعْلَجاً وَلِبَانُهُ إِذَا مَا اشْتَكَى وَقَعَ الرِّمَاحِ تَحْمَمَا

ف(دَعْلَجٌ) فرسه، ولبانُه: بعضه، وهو الصدر، ((وَإِذَا كَرَّ عَلَيْهِمُ الْفَرَسُ فَقَدْ دَخَلَ اللَّبَانُ فِي الْجُمْلَةِ، وَقَدْ أَعَادَ اللَّبَانَ لِعِظْمِ قَدْرِهِ فِي نَفْسِهِ؛ وَلَأَنَّ الذَّكَرَ بِصَدْرِهِ، كَمَا أَنَّ الْإِنثَى بِعِجْزِهَا، فَلَمَّا فَحَمَهُ وَعِظَّمَ أَمْرَهُ أَعَادَ ذَكَرَهُ تَتْوِيهاً بِهِ))⁽³⁾.

العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيده

أجاز النحويون العطف على الضمير المنفصل الواقع في محل رفع أو نصب، وكذلك العطف على الضمير المتصل الواقع في محل نصب بلا شرط، غير أنّهم منعوا العطف على الضمير المتصل الواقع في محل رفع مستتراً كان أو بارزاً إلا بعد توكيده بضمير منفصل، أو الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بضمير متصل أو (لا) النافية⁽⁴⁾.

(3) التتبيه: 77.

(4) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 114-115/1.

(1) شرح ديوان حماسة ابي تمام: 1/ 112-113.

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/ 1244، شرح التصريح: 2/ 181-182، في علم النحو: 2/ 108-

وقد مثل ابن جنّي للعطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيده بقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ (الانعام: 148)، ف(آبَاؤُنَا) معطوف على الضمير المتصل في (أشْرَكْنَا)، والمسوغ لذلك الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ(لا) النافية⁽¹⁾.

ويدخل في هذا الباب قول رجل من بني بحتر بن عتود:

وَلَسْتُ بِنَازِلٍ إِلَّا أَلَمْتُ بِرَحْلِي أَوْ خِيَالْتُهُهَا كَالدُّوبِ

فهنا عطف على الضمير المتصل المرفوع بغير توكيده، ولو أكد فقال: "أَلَمْتُ هي" لكان أحسن، غير أنّ الكلام طال (برحلي) فتأخر طولها عن توكيده⁽²⁾.

الاستغناء عن حرف العطف بالضمير

أجاز شراح الحماسة الاكتفاء بالضمير عن ذكر حرف العطف، وقد مثل المرزوقي لذلك بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: 22)، والمعنى: سيقولون ثلاثة ورابعهم كلبهم، وقد اكتفى القرآن الكريم بذكر الضمير عن ذكر الواو العاطفة⁽³⁾.

و(ثلاثة) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره هم ثلاثة، ورابعهم كلبهم جملة اسمية في محل رفع صفة لـ(ثلاثة)⁽⁴⁾، ومعنى ذلك أنّ هذه الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة لنكرة، وكذلك تدخل على الجملة الواقعة حالاً عن معرفة⁽⁵⁾، وقد مثل التبريزي لذلك بقول الشاعرة حبيبة بنت عبد العزى:

(3) ينظر: التنبيه: 139.

(1) ينظر: التنبيه: 139.

(2) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 4 / 1145.

(3) ينظر: البحر المحيط: 6 / 114.

(4) ينظر: الكشاف: 3 / 576.

إِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلَى مَنِيَّ بِجُؤُوبِ مَكَّةَ هَدِيَهُنَّ مُقَلَّدًا

وقال ((هديهن مُقَلَّدَ في موضع الحال للراقصات واكتفى بضميرها في الجملة عن إدخال العاطف عليه، لأن الضمير يُعَلِّقُ الحال بما قبله كما يُعَلِّقُ حرف العطف))⁽¹⁾.

وفائدة دخول هذه الواو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على اتصافه بهما أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي بيّنت بأنّ الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبُهم قالوه عن ثبات علم وطمانينه نفس، ولم يرجموا بالظن كما فعل غيرهم، فإذا عرفنا ذلك أمكننا أن نعرف سر الاكتفاء بالضمير عن ذكر أداة العطف في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ (الكهف: 22)، فالذين قالوا بهذا الرأي لم يكن قولهم مبني على علم وطمانينة، إنّما كان مبنيّاً على الظن، وقد أراد القرآن أن يبيّن هذه الحقيقة⁽²⁾.

البدل

هو التابع المقصود وحده بالحكم بلا واسطة عاطف⁽³⁾، أو هو لفظ تابع يوضح متبوعه، ويتبعه في الإعراب، وهو ثلاثة أقسام:

النوع الأول: بدل كلّ: وهو الذي يتطابق فيه البدل مع المبدل منه تمام المطابقة.

النوع الثاني: بدل جزء من كلّ: وهو الذي يكون فيه البدل جزءاً من المبدل منه.

النوع الثالث: بدل الاشتمال: وهو الذي لا يكون جزءاً من المبدل منه، بل يشتمل على إحدى خصائصه⁽⁴⁾.

⁽⁵⁾ شرح ديوان الحماسة: 2 / 964.

⁽¹⁾ ينظر: الكشف: 3 / 576.

⁽²⁾ ينظر: أوضح المسالك: 3 / 399، همع الهوامع: 2 / 125.

⁽³⁾ ينظر: التصريح: 191/2-193، موسوعة النحو والصرف، إبراهيم شمس الدين: 169.

وقد مثل ابن جني لإبدال الكلّ بالكلّ بقوله تعالى: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (68) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (الفرقان: 68-69)، و (يُضَاعَفْ) بدل من قوله: (يلقي أثاماً) وذلك أنّ مضاعفة العذاب هي (لُقي الأثام) (1).

ومثله قول الشاعر فُريط بن أنيف العنبري:

إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرُ خُشْنٍ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ دُو لَوْثَةٍ لَأَنَا

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبْلِي بَنُو اللَّقِيظَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

فقوله: (إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي)، بدل من قوله: (لم تستبح إبلي) (2).

فهنا أبدل الفعل من الفعل، وببدا الفعل من الفعل بشرط أن يكون البديل كلّ من كلّ، ويكون الفعلان متحدان في الزمن (3).

وجاء في كتاب الحماسة ذات الحواشي لفضل الله الراوندي قوله الشاعر ودّاك بن ثميل المازني:

تُلَاقُوا جِيَادًا لَا تَحِيدُ عَنِ الْوَعَى إِذَا مَا عَدَتْ فِي الْمَازِقِ الْمُتَدَانِي

فقوله: (تلاقوا) الثانية بدل من (تلاقوا) الأولى (1).

(4) ينظر: شرح مشكلات الحماسة: 70-71.

(1) شرح مشكلات الحماسة: 69.

(2) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 590/2.

وقد مثل المرزوقي لبدل الاشتمال بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (البقرة:217)، فالهاء في قوله (فيه) بدل من الشهر الحرام، والتقدير: قتال في الشهر الحرام (2).

فقتال: بدل اشتمال مجرور، وقد جاء معه ضمير يعود على المُبدل فيه، وهذه الآية دليل على اختلاف البدل والمبدل منه في التعريف والتكثير، فالشهر: هو المبدل منه وهو معرفة، قتال: البدل، وقد جاء نكرة (3).

وقد ذكر السمين الحلبي أنّ في خفض (قتال فيه) ثلاثة أوجه (4):

- 1- أنه خفض على البدل من (الشهر الحرام)، وهو بدل اشتمال، وهو مذهب جمهور النحاة.
- 2- أنه خفض على التكرير وإضمار (عن) ، وهو مذهب الكسائي والفرّاء، وهو ضعيف؛ لأنّ حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار.
- 3- أنه خفض على الجوار، وهو مذهب أبي عبيدة وهو بعيد، لأنّ الجوار من مواضع الضرورة أو الشذوذ فلا يحمل عليه.

((ويدخل في باب بدل الاشتمال عند التبريزي قول غير منسوب:

الدُّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكَلَّ يَوْمَ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي

فقال: (مدية بيدي) نصب على الحال، أي تراني حاملاً لها، وإن شئت رميت مدية، ويكون بدلاً من المضمّر في تراني وهذا البدل هو بدل الإشتمال أي: ترى مديةً بيدي)) (1).

(3) ينظر: الحماسة ذات الحواشي: 1/ 138.

(4) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 4/ 1099.

(1) ينظر: شرح قطر الندى: 227.

(2) ينظر: الدر المصون: 1/ 527.

ولابدّ لهذا النوع من البديل من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه (2)، ولم يمثل شعراء الحماسة لبديل البعض من الكلّ، ويمكن التمثيل له بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: 97)، ف(مَنْ) اسم موصول في محل جرّ بدل من النَّاسِ، وهو بدل بعض من كلّ، والضمير العائد على المبدل منه محذوف تقديره: مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مِنْهُمْ (3).

وقد تحدث شراح الحماسة ابن جني والمرزوقي والتبريزي عن إعادة حرف الجر في البديل المجرور، وبينوا أنّ أكثر ما يعاد العامل مع البديل إذا كان جاراً ؛ لأنّ الجار والمجرور بمنزلة الجزء الواحد، وليس كذلك الرفع والناصب، وذكروا أنّ ذلك يكثر في القرآن الكريم والشعر (4)، فمن أمثلة ورده في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (الأعراف: 75)، ف(لمن) جار ومجرور متعلقان بمحذوف بدل من الذين استضعفوا، وقد أعاد القرآن حرف الجر، وهو اللام (5)، وهذا ((التكرير تأكيد للإبدال وتنبيه على أنّ الثاني من الأول)) (6).

ومن أمثلة إعادة حرف الجر في البديل المجرور عند المرزوقي قول الشاعر ربعة الأسيدي:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَاثَ عُرُوشِهِمْ بَعِيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شَهَابٍ

(3) شرح ديوان الحماسة: 2 / 932.

(4) ينظر: أوضح المسالك: 3 / 403.

(1) أوضح المسالك : 3/403، إعراب القرآن الكريم وبيانه: 1 / 488.

(2) ينظر: التنبيه: 265، شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 1 / 571، شرح ديوان الحماسة، التبريزي: 1 / 528-529.

(3) ينظر: شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 1 / 571.

(4) شرح ديوان الحماسة التبريزي: 1 / 529.

بَأَشَدَّهُمْ كَلْبًا عَلَى أَعْدَائِهِمْ وَأَعَزَّهُمْ فَقْدًا عَلَى الْأَصْحَابِ

فقوله (بأشدهم كلباً) بدل من قوله (بعتيبة)، وقد أعاد الشاعر حرف الجر فيه، وهو الباء (1).

ومثله عند المرزوقي قول رجل من بني حنظلة:

نَهَلَ الزَّمَانُ وَعَلَّ غَيْرَ مُصَرِّدٍ مِنْ آلِ عَتَّابٍ وَآلِ الْأَسْوَدِ

مِنْ كُلِّ فَيَاضِ الْيَدَيْنِ إِذَا غَدَتْ نُكْبَاءً تُلَوِي بِالْكَنِيفِ الْمُؤَصِّدِ

فقوله: من كل فياض بدل من قوله: (من آل عتاب) وقد أعاد العامل (حرف الجر) وهو حرف الجرّ من (2).

ويدخل في هذا الباب عند التبريزي قول الشاعر النابغة الذبياني:

بِقَرْمِ هِجَانٍ مُصْعَبٍ كَانَ فَخْلَهَا طَوِيلَ الْقَرَى لَمْ يَغْدُ أَنْ شَقَّ بَازِلُهُ

فقوله: (بقدم) بدل من قوله: بخيره سناماً، وقد أعيد حرف الجر في البديل، وهو الباء (3).

وقد ذكر الأستاذ محي الدين الدرويش أنّ نوع البديل في قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ

الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ (الأعراف: 75)، يحتمل

(1) شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: 598 / 2.

(2) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 571 / 2.

(3) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 998 / 2.

وجهين، أحدهما: أنه بدل كلّ من كلّ إن عادّ الضمير (منهم) على قومه، ويكون المستضعفون كلّهم المؤمنون فقط، كأنه قيل: قال المستكبرون للمؤمنين من قوم صالح، والاحتمال الآخر أن يكون بدل بعض من كلّ إن عادّ الضمير على المستضعفين، فيكون (المستضعفون) حزينين: مؤمنين وكافرين (1).

وقد اختلف علماء العربية في العامل في البديل، فبعضهم يرى أنّ البديل مستقل بنفسه، وأنّه ليس من تنمة المبدل منه، أي إنّ البديل غير جملة المبدل منه، وهذا هو مذهب الأَخفش الأوسط، وجماعة من المحققين المتأخرين كالرمانى وغيرهم فقوله: (لمن آمن منهم) بدل من (الذين استضعفوا)، وهو بدل البعض، وقد ظهر العامل، والرأي الآخر يرى أنّه لو كان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه لأدى ذلك إلى المحال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان وهما: اللام الأولى، واللام الثانية؛ إذ حروف الخفض لا تعلق عن العمل (2)، وقد أيد ابن جني الرأي الأول، فنكر أنّ البديل من جملة غير الجملة التي فيها المُبدل منه (3).

الموصول الاسمي

هو اسم مبني يحتاج أبداً إلى عائد أو صلة (4)، أو هو ما يدل على معين بواسطة جملة تذكر بعده، وتسمى هذه الجملة بصلة الموصول (5)، والموصول الاسمي على قسمين: مختص، ومشترك، فأما المختص، فهو ما يختص من حيث الاستعمال بالمفرد أو المثني أو الجمع، وألفاظه ثمانية هي: الذي، والتي، واللذان، واللتان، والألى، والذين، والملائي، والملائي

(1) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2 / 584.

(2) ينظر: شرح المفصل: 2 / 264.

(3) ينظر: التنبيه: 265.

(4) ينظر: شرح التسهيل: 1 / 186، في علم النحو: 1 / 141.

(5) ينظر: جامع الدروس العربية: 134.

،وأما الموصول الاسمي المشترك فهو ما يصلح للواحد وغيره، وألفاظه عند النحويين ستة هي: مَنْ، وما، وأيّ، وذو، وذا، وال (1).

وقد تحدث شراح الحماسة عن قيام الاسم الموصول (الذي)، والجملة بعده مقام المصدر، وتقديم المتعلق بالصلة على الموصول، وحذف الضمير العائد على الاسم الموصول .

قيام الاسم الموصول (الذي)، والجملة بعده مقام المصدر

لا يرى علماء العربية ضيقاً في أن يقوم الاسم الموصول الذي وصلته مقام المصدر (2)، وإلى هذا الرأي ذهب ابن جني، وقد مثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ (الشورى: 23)، إذ ذكر أنّ التقدير: تبشير الله (3).

وذكر ابن هشام أنّ هناك رأيين، أحدهما: أنّ (الذي) مصدرية، والتقدير: تبشير الله، والآخر: أنّ الأصل: يُبَشِّرُ، ثم حذف الجارّ، فنصب الضمير ثم حذف (4)، ومثله فعل الدماميني، ((فبين أنّ العائد في الآية الكريمة محذوف تقديره: يبشر وأصله يبشّر به، فلما حذف الحرف صار منصوباً، ويجوز أن يكون التقدير في ذلك: الذي يبشّر الله عباده أو ذلك التبشير الذي يبشّر الله عباده)) (5).

ويدخل في هذا الباب عند الأعلام الشنتمري قول الشاعرة كرزة ام شملة بن برد المنقري:

(1) ينظر : شرح الأشموني: 1/ 67-69.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 303، شرح الدماميني على المغني: 521.

(3) ينظر: التنبيه: 442.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 303.

(5) شرح الدماميني على المغني: 521.

إذا ما أتاه وارء من ضرورةٍ تولى بأضعاف الذي كان ظاميا

وقال: ((أراد بأضعاف (الذي) جاء به، فحذف الجار ووصل الفعل إلى الضمير ثم حذف الصلة، ويجوز أن يكون (الذي) مع الفعل بتأويل المصدر كما تكون ما فيكون التقدير: بأضعاف مجيئه)) (1).

تقديم المتعلق بالصلة على الموصول

اختلف النحويون في جواز تقديم الظرف الجار والمجرور المتعلقين بالصلة على الموصول اسماً أو حرفياً على مذاهب (2):

1- المنع مطلقاً عليه البصريون، وإلى هذا الرأي ذهب الشيخ خالد الأزهري (3)، والاشموني (4)، وقد أخذ بهذا الرأي أحد شراح الحماسة، وهو ابن جني الذي أشار صراحةً إلى إمتناع تقديم الصلة على الموصول (5).

2- الجواز مطلقاً وعليه الكوفيون، وإلى هذا الرأي ذهب السيوطي (6).

3- الجواز مع أل، إذا جرّت بـ من، والمنع في غير أل مطلقاً، إذا لم تجر بـ من، وعليه ابن مالك، وابن الحاجب (7).

(1) شرح حماسة أبي تمام: 2 / 1105-1106.

(2) ينظر: همع الهوامع: 1 / 287-288.

(3) ينظر: شرح التصريح: 1 / 167.

(4) ينظر: شرح الأشموني: 1 / 74.

(5) ينظر: التنبيه: 547.

(6) ينظر: همع الهوامع: 1 / 287، حاشية الصبّان: 1 / 259.

(7) ينظر: حاشية الصبّان: 1 / 259.

وكان أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (ت467هـ) ، وهو أحد شراح الحماسة ((لا يرى من ضير في تقديم الصلة على الموصول، ففي كلامه على قول الشاعر الشماخ التغلبي:

فتى ليس بالراضى بأدنى معيشة ولا في بيوت الحي بالمتولج

ذكر أنه يريد: ولا بالمتولج في بيوت الحي، فقدّم الصلة على الموصول)) (1). كما قال تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (يوسف:20) ، وأصل الكلام في الآية على هذا الرأي : وكانوا من الزاهدين فيه.

أمّا المانعون تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول، فقد قدّروا في الآية الكريمة متعلقاً محذوفاً من جنس المذكور، فعندهم أنّ التأويل: وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين، فحذف (زاهدين) وبينه بقوله: من الزاهدين (2).

وقد علّق الصّبّان على توجيه المانعين بقوله: ((وعلى هذا يكون من الزاهدين إمّا منعه مؤكّدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين أو خبر ثانٍ لكان)) (3).

وتذكر أبو حيان الاندلسي أنّ (فيه) في الآية الكريمة جازاً ومجروراً متعلقين بأعني مضمرة أو بمحذوف يدل عليه من الزاهدين (4)، ((وإلى هذا الرأي ذهب ابن هشام، فرفض أن تكون (فيه) متعلقة بزاهدين، إذا قدّرت أل موصله؛ لأن معمول الصلة - على رأيه - لا

(1) شرح كتاب الحماسة: 2/ 336.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 244، شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: 1/ 133-134، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك: 1/ 183.

(3) حاشية الصّبّان: 1/ 259.

(4) ينظر: البحر المحيط: 5/ 292.

يتقدم على الموصول أل فيجب حينئذٍ تعلقها بأعني محذوفة أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه
بالمذكور أو بالكون الذي تعلق به من الزاهدين)) (1).

وقد ذهب الأستاذ عباس حسن إلى جواز تقديم معمول الصلة إذا كان ظرفاً أو جاراً
مع مجروره، نحو: أمانا الذي قرأته رسالةً كريمة، أي الذي قرأته أمانا رسالةً كريمة (2)،
على حين ذهب الأستاذ محيي الدين الدرويش إلى أنّ (فيه) جاراً ومجروراً متعلقين بحال
محذوف (3).

حذف الضمير العائد على الموصول الاسمي:

تتميز الموصلات الاسمية من الموصلات الحرفية بأنّ الاسمية لا بدّ لها من صلة
مشملة على ضمير مطابق لها في الأفراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فإنّ صلتها لا
ضمير فيها، وهذا الضمير يسمى العائد لعوده إلى الموصول (4).

ومذهب جمهور النحويين أنّه لا يجوز حذف الضمير الذي في صلته أل (5)، فإن
كان الضمير في صلة غير أل، وكان مرفوعاً، فيجوز حذفه، إذا كان مبتدأً غير منسوخ،
وكان مخبراً عنه بمفرد (6)، وقد مثّل المرزوقي لذلك بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿تَمَاماً عَلَيَّ

(1) مغني اللبيب: 6 / 61-62.

(2) ينظر: النحو الوافي: 1 / 380، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابة النحو الوافي، إعداد عبد الله
بن أحمد: 56-60.

(3) ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 10 / 511.

(4) ينظر: شرح التصريح: 1 / 167.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 2 / 1015.

(6) ينظر: شرح التصريح: 1 / 171.

الَّذِي أَحْسَنَ ﴿ (الأنعام: 154) برفع (أحسن)، وذكر أنّ التقدير: تماماً على مَنْ هو أحسن (1)، وهذه قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحاق والاعمش (2).

على أنّ جواز حذف الضمير المرفوع عند البصرين مشروط بكون الموصول أيّاً، فإن كان غير أيّ، فهم يجيزونه بشرط طول الصلة (3)، فعلى هذا الرأي تعدّ قراءة (أحسن) بالرفع شاذة.

ويرى الكوفيون أنّه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، سواءً أكان الموصول أيّاً أم غيره، وسواء أطالت الصلاة أم لم تطل (4).

((وذكر صاحب المغني أنّه يجوز في قوله تعالى: ﴿تماماً على الذي أحسن﴾ (الأنعام: 154)، كون (الذي) موصولاً اسماً، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي: زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولاً حرفياً فلا يحتاج لعائد، أي: تماماً على إحسانه وكونه نكرة موصوفة، فلا يحتاج إلى صلة، ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل، لا فعلاً ماضياً، وفتحته إعراب لا بناء، وهي علامة الجر، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني)) (5).

وإن كان الضمير منصوباً فيجوز حذفه كثيراً إن كان متصلاً منصوباً بفعل تام متعيّناً للربط (6)، وقد أشار ابن جني إلى هذا المعنى؛ فذكر أنّ حذف الضمير العائد المتصل أولى من حذفه إن كان متصلاً، وقد مثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾

(1) ينظر: شرح ديوان الحماسة: 3/ 1076-1077.

(2) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 1/ 365، المحتسب: 1/ 234؛ اتّحاف فضلاء البشر: 2/ 38.

(3) ينظر: شرح التصريح: 1/ 172.

(4) ينظر: أوضح المسالك: 1/ 168.

(5) مغني اللبيب: 2/ 303.

(6) ينظر: شرح التصريح: 1/ 175.

(الفرقان: 60) على احتمال أن تكون (ما) موصولة لا مصدرية، فيكون التقدير: أنسجُدُ لما تأمرنا بالسجود له، ثم أُضيف السجود إلى ضمير (ما)، فصار التقدير: لِمَا تأمرنا بسجوده، ثم حذف المضاف، فصار التقدير: أنسجُدُ لِمَا تأمرنا به، ثم حذف حرف الجرّ، فصار التقدير: لِمَا تأمرناه، ثم حذف الضمير من الاسم لطوله، فيصير: لما تأمرنا (1).

ويجوز حذف العائد المجرور بالإضافة إن كان المضاف الجار للعائد وصفاً ناصباً للعائد تقديراً بأن يكون اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، أي ليس بمعنى الماضي (2)، وقد مثل ابن جني لذلك بقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ (طه: 72)، وذكر أنّ التقدير: ما أنت قاضيه (3)، و(ما) هذه تحتمل أن تكون مصدرية، والتقدير: اقضِ قضاءك أو مدة قضائك (4).

ومثله عند ابن جني ((قول الشاعر سعد بن ناشبِ بن مازن بن عمرو:

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً عَلَيَّ قَضَاءَ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِباً

أراد: حاله، أي: جالباً إياه فحذف الضمير مع اسم الفاعل كما يحذفه مع الفعل نفسه)) (5).

وذهب ابن عصفور إلى أنّ حذفه ضعيف جداً (6)، وقد ردّ أبو حيان الأندلسي هذا الرأي، ووصفه بأنّه ليس بشيء (7).

(1) ينظر: التنبيه: 44-45.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 1/ 173 ، همع الهوامع: 1/ 292.

(3) ينظر: التنبيه: 44.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 1019/2.

(5) التنبيه: 44.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 129.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: 1019 / 2.

الخاتمة

الخاتمة

تجد الباحثة أنّ من المفيد ان تذكر في خاتمة البحث اهم النتائج التي توصلت اليها وهي كالاتي :

1- رأت الباحثة أنّ شراح الحماسة قد اتفقوا مع جمهور النحويين في معظم توجيهاتهم النحوية للأبيات الشعرية التي تناولوها بالشراح والإيضاح في ديوان الحماسة ،وقد اشارت الباحثة إلى كل مسائل الاتفاق المذكورة في مواردّها .

2- إنّ اللغة العربية لغة مرنة فمن الممكن نقل الفعل المتعدي الى اللّازم ، والعكس صحيح وفق ما يتطلب نقل الفعل .

3- لاحظ شراح الحماسة ومنهم الراوندي أنّ هناك أفعالاً في العربية تسلك سلوكين ،فتأتي متعديّة بنفسها تارة ،وبحرف الجر تارة أخرى ،وعزا وجودهما الى الاستعمال اللهجي .

4-الأصل في الفعل المتعدي الى مفعول به واحد أن لا يحذف ويجوز حذفه لأسباب لفظية ومعنوية اذا دلّ عليه دليل والى هذا الرأي ذهب بعض شراح الحماسة كالتبريزي والمرزوقي والراوندي .

5- اتفق شراح الحماسة مع جمهور النحويين في شروط اجراء فعل القول مجرى الظن أمّا إذا جاء القول بمعنى الظن ،فتكون عندهم الجملة محكية بالقول ، وفي هذه الحالة ينصب الفعل المبتدأ والخبر مفعولين له .

6- منع جمهور النحويين وقوع المصدر حالاًوعندهم أن كل مصدر وقع حالاً لاأبد أن يؤول بوصف مشتق ،في حين مثل شراح الحماسة لوقوع المصدر .

7- اثبت شراح الحماسة قاعدة سقوط الجار بعد الفعل اللّازم وانتصاب الاسم بعده،وهي القاعدة التي عدّها جمهور اللغويين سماعية ولا يقاس عليها .

8- إن لكل حرف من حروف الجر معنى أو أكثر ، ولا مانع أن يشترك أكثر من حرف في تأدية المعنى نفسه .

9- اتفق شرّاح الحماسة ومنهم المرزوقيّ والراونديّ على أن الكاف في قوله تعالى : ﴿ ليس كمثلته شيء ﴾ (الشورى:11) زائدة والتقدير ليس مثله شيء ، وهو ما ذهب اليه النحويون.

10-اختلف النحويون في مجيء الواو زائدة فجمهور النحويين يرون أن زيادتها الواو غير جائزة ولجأوا الى تأويل النصوص التي جاءت فيها زائدة .

11-أجاز شرّاح الحماسة دخول لام الأمر على الفعل الدال على المتكلم والمخاطب والى هذا المعنى أشار المرزوقي ،ويرى النحويون أن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل وقل منه دخولها على الفعل الدال على المخاطب .

12- اختلفت اللهجات العربية في نطق الجملة التي ترد فيها (ما) النافية ، فكان اهل الحجاز يجعلونها تعمل عمل ليس ، وعلى لهجتهم وردت في القران الكريم ، واما في لهجة بني تميم فهي نافية مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر.

13- ذكر جمهور النحويين أن (إذا) تضاف الى الجملة الفعلية ، ومنعوا إضافتها إلى الجملة الاسمية أما شرّاح الحماسة فقد أشاروا الى جواز اضافتها إلى الجملة الاسمية

14- تأتي (أي) في العربية على عدة وجوه أهمها شرطية واستفهامية وموصولة ، ولا تأتي في هذه الأنواع الا مضافة الى مفرد وتقطع عن الإضافة وتتنون والى هذا المعنى أشار المرزوقي .

15-يجوز حذف المضاف من الكلام ؛ لاسباب منها الإيجاز والاختصار وكذلك التوسع في الكلام ، إذا كان هناك قرينة تدل عليه .

16- جاء النعت في شروح الحماسة لتحقيق أغراض متعددة منها : المدح والذم والتخصيص والتوضيح.

17-لا يرى علماء العربية من ضير في أن يقوم الاسم الموصول الذي وصلته مقام المصدر والى هذا الرأي ذهب شرّاح الحماسة ومنهم ابن جني .

رواقد البحري

رواد البحث

- خيرٌ ما أبتدأ به القرآن الكريم
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ،أحمد بن محمد البنا ،،تح:شعبان محمدإسماعيل ،ط1،عالم النشر-مكتبة الكليات الأزهرية ،1987م.
- الاتساع اللغوي في القديم والحديث،د.عطية الغول، عمان، دار البيروني للنشر، 2008م.
- الإتيان في علوم القرآن ،جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، السعودية، د.ت
- الإتيان في علوم القرآن، السيوطي(ت911هـ) وزارة الشؤون الإسلامية الدعوة والإرشاد،،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، 1426هـ.
- الأدوات إعرابها ومعانيها، الأستاذ ياسر خالد سلامة، دار امجد للنشر والتوزيع، ط1. عمان، 2017م.
- أدوات الشرط غير الجازمة في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، فهد محمد ديب الجبل، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور يوسف جمعة عاشور، كلية الاداب، الجامعة الإسلامية - غزة 2014م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي ت (745هـ) ، تح: د. رجب عثمان محمد و د. رمضان عبد التواب، ط1، مطبعة المدني، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهدوي، (ت 415هـ)، تح: عبد المعين الملوحي، ج2، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1993م.

- اسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، 1957.
- أسلوب الحذف في القرآن وأثره في المعاني والايجاز، مصطفى شاهر خلو، دار الفكر، الأردن - عمان ، ط1، 2009م.
- الاشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، وضع حواشيه:عزيز الشيخ، دار الكتب العلمية،بيروت- لبنان، د.ت.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ،ابو عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي (ت 521هـ)،تح:د.حمزة عبد الله النشرتي، منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان.
- الأصول دراسة ابستمولوجية، الدكتور: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 2000م
- الأصول في النحو، ابن السراج(ت316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، د. ت. _
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط2، 1429 هـ، 2008م.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع - دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دار الارشاد للشؤون الجامعية، حمص، دمشق، ط3، 1992م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ،الدكتور فاضل مصطفى الساقى، القاهرة - مصر، 1977.
- أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الاندلسي (ت 581هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة - مصر 1996

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين، أبو البركات الانباري، (ت577هـ) المكتبة العصرية، ط1، 2003م.
- الانموذج في النحو، الزمخشري (ت538هـ) تحقيق سامي بن حمد المنصور، ط1، 1999م.
- الأوجه الإعرابية بين الصفة النحوية والمعنى في شرح الهداية المهدوية للمهداوي (ت440هـ) رسالة قدمتها الطالبة ضحى علي حسن، الى مجلس كلية التربية - جامعة القادسية لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور عمار نعمة نعيمش، 1438هـ - 2017م.
- الأوجه الإعرابية في سورة البقرة، يحيى صالح البركاني، إشراف الأستاذ الدكتور: محمود حسني مغالسة، رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير، جامعة مؤتة، 2005م.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري (ت761هـ) قدم له ووضع هوامشه د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العربية، بيروت - لبنان، د.ت.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري (ت761هـ) المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي (ت745هـ) تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1420.
- بحوث ودراسات في تراثنا اللغوي والنحوي، د. فاخر الياسري، جامعة البصرة، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ط1، 2011م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (ت794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الكتب العلمية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، 1957م.
- بغية السائل من أوابد المسائل، وليد المهدي، دار الزّاف، الرياض، د.ت.

- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي (ت1205هـ) ،المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1998م.
- تاج اللغة وصحاح العربية ،الجوهري (ت393هـ)،تحقيق: أحمد عبد الغفور، عطاء، د.ت -التبيان في إعراب القرآن،أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركائه، د.ت.
- التطبيق النحوي ،د.عبد الراجحي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998م.
- التطور النحوي للغة العربية:برجشتراسر، تصحيح وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2003م.
- التعريفات ، الشريف الجرجاني (ت816هـ)،ضبطه وصححه جماعة من العلماء،دار الكتب العلمية،بيروت، ط1، -1983م.
- تفسير البيضاوي المسمى انوار التنزيل واسرار التأويل،(ت685هـ) القاضي ناصر أبو سعيد البيضاوي ،منشورات كلية الدعوى الإسلامية.
- التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) ، فخرالدين ضياء عمرالرازي (ت 604هـ) ط1، دارالفكر للطباعة، لبنان، 1981م
- تقريب المعاني في شرح حرز الاماني في القراءات السبع سيد لاشين أبو الفرح - خالد بن محمد الحافظ العلمي، ط 5، 2003م، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- تقريب المقرب لابي حيان الاندلسي،(ت 745هـ)، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ط1، دار المسيرة، 1982م.
- التمييز دراسة تحليلية في البنية، فراس أكرم عبد الحليم، بإشراف د. حسين وقاف،جامعة تشرين، كلية الاداب، 2007م.

- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ،ابن جني (ت392هـ)،تح:أ.د.حسن محمود هنداوي،كلية التربية الأساسية ،مكتبة.هراع سعد المرشد،الكويت ،2009م.
- تهذيب اللغة، الازهري(ت370هـ)، تح: يعقوب عبد النبي، راجعه: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية،د. احمد محمد،مكتبة الآداب، الأوبرا، القاهرة،1997م.
- التوجيه النحوي للقراءات القرآنية،د.أحمد سعد محمد ،مدرس النقد والبلاغة ،كلية التربية -جامعة عين الشمس،مكتبة الآداب ،القاهرة-مصر ،1997م .
- تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي دراسة وتقويم،رسالة اعدها الطالب عبد الله بن حمد بن عبد الله بن عبد الله الحسين ،إشراف :الدكتور رياض الخوام ،جامعة ام القرى،كلية اللغة العربية ،قسم الدراسات العليا،1431هـ-1432هـ
- جامع البيان:الطبري ت (310هـ)،ضبط وتعليق :محمود محمد شاکر،تصحيح:علي عاشور ،دار احياء التراث العربي ،بيروت -لبنان،1422هـ-2001م.
- جامع البيان في تفسير القرآن،محمد بن جريدالطبري (ت310هـ)، دار الخيل، بيروت1978م
- جامع الدروس العربية،الشيخ مصطفى الغلاييني،دار احياء العربي،بيروت-لبنان ،ط1،سنة2004م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه وبيانه ،محمود عبد الرحيم صافي ، 1376هـ، دار الرشيد ، مؤسسة الايمان،دمشق، د.ت.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ،تح: طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1976م.
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك ،أبو العباس سيد أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج،دار الفكر،مكتب البحوث والدراسات ،بيروت -لبنان ،2003م.

- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ،الخصري،ضبط وتصحيح:يوسف الشيخ محمد البقاعي ،دار الفكر ،بيروت -لبنان ،ط1،سنة 2007م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ،محمد بن علي بن الصبّان (ت1206هـ) ،تح:إبراهيم شمس الدين ،ط1،دار الكتب العلمية ،بيروت _لبنان
- حاشية محيي الدين الشيخ زادة،محمد بن مصلح الدين القوجوي الحنفي (ت951)على تفسير القاضي البيضاوي ت(658هـ)،ضبط وتصحيح:محمد عبد القادر شاهين،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان.
- الحدود في علم النحو ، أحمد بن محمد البجائي الأبذي (860هـ)،تح :نجاة حسن عبد الله ،الجامعة الإسلامية،ع 112،المدينة المنورة،2001م.
- الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي ابو المكارم، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر. د.ت.
- الحماسة ذات الحواشي ،العلامة فضل الله بن علي الحسيني الرواندي (571هـ)، تح: مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، ط 143،4م.
- الجملة الفعلية،د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر ، ط1، 1428هـ.
- الخصائص، ابن جني (392هـ) ، تح محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر ، د.ت.
- دراسات في الأدوات النحوية،الدكتور مصطفى النحاس، ط2، الكويت 1986م.
- دراسات في ظواهر لغوية ،عبد الرحمن فرهود و اسعد خلف العوادي ،تقديم :د.فاخر الياسري ،الأردن ،2010م.
- دراسات في اللسانيات العربية،د.عبد الحميد السيد ،ط1،دار الحامد ،عمان ،2004م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، نعيم صالح سعيد، اشراف: الأستاذ الدكتور حمدي الجبالي، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الماجستير في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2007م.
- الدر المصون في علوم القرآن المكنون، الإمام شهاب الدين ابي العباس المعروف بالسمين الحلبي ت(756هـ)، تح: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد الموجود، ود. جاد مخلوق جاد ود. زكريا عبد المجيد النوتي، قدم له د. أحمد محمدصيرة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (516هـ) تح: عبدالحفيظ فرغلي علي القرني، ط1، دار الجيل، بيروت، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، 1996م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني - القاهرة، 1992م.
- دلالات من الجارة في القرآن الكريم، د. ياسين عبد الله نصيف، مجلة آداب الفراهيدي، العدد الثاني عشر، 2012م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي (ت702هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجموع اللغة العربية، دمشق.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب محمود بن عبد الله الآلوسي (ت1270هـ)، تح: علي عبد الباري عطية ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1415هـ.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني (392هـ)، تح: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.

- السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تح: أحمد شوقي، ط2، دار المعارف، مصر، 1980م.
- شرح ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي (ت686هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت.
- شرح ابن عقيل، ابن عقيل الهمداني، (ت672هـ) بتحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط2، دار التراث، القاهرة - مصر، سنة1980م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم (686هـ) تح: محمد باسل أبو العيون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2000م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ت929هـ)، تح: محمد محي الدين، ط1، دارالكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998م.
- شرح الإعراب في قواعد الإعراب، الكافيحي (879هـ)، دراسة نحوية أ.م.د. وعد محمد سعيدالعاني، كلية التربية، للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، طالبة الماجستير: مروة ربيع علي، مجلة جامعة الانبار للغات والآداب، العدد الثالث، سنة2017م.
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ابن مالك (ت672هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الازهري، تح: محمد باسل عيون السود، بيروت-لبنان، ط2، سنة2004م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ) وضع هوامش وفهارسه فواز الشعار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998م.
- شرح حماسة أبي تمام (تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتجلي بالقلائد من جوهر الفوائد) في شرح الحماسة، أبوالحجاج يوسف بن سلمان بن عيسى الاعلم الشنتمري،

- مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، تح وتعليق: علي المفضل حمودان مج 1، دبي. ط1، 1413هـ - 1992م
- شرح ديوان حماسة ابي تمام، أبو العلاء المعري(ت449هـ) دراسة،تح : الدكتور حسين محمد نقشة،دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1991م - 1411هـ
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ،أبو علي أحمد بن حسن المرزوقي (ت421هـ)علق عليه وكتب حواشيه:غريد الشيخ،وضع فهارسه العامة:إبراهيم شمس الدين،منشورات محمد علي بيضون ،بيروت _لبنان.
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ،الخطيب التبريزي ،أبو زكريا بن علي بن محمد الشيباني (ت502هـ) ، كتب حواشية ، غريد الشيخ،وضع فهارسه: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، 1421هـ - 2000م.
- شرح السيوطي على الفية ابن مالك المسمى بالبهجة المرضية، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تح: محمد صالح، ط1، دار السلام، القاهرة، 2000م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،ابن هشام الأنصاري، تح: الفاخوري، دار الجبل، بيروت - لبنان، د.ت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ،جمال الدين بن مالك (ت672هـ) ،مطبعة العاني ، بغداد ، ط1، 1977م.
- شرح قطر الندى، ابن هشام الانصاري (ت761هـ) تحقيق: محمد بن محي الدين، القاهرة- مصر، 1383هـ.
- شرح كافية بن الحاجب، رضي الدين محمد الحسن الاستراباذي، (ت 686هـ)، قدّم له ووضع حواشه وفهارسة د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- شرح الكافية الشافية ،ابن مالك (ت672هـ) ،تح: علي محمد معوض ،وعادل أحمد عبد الموجود ،دار الكتب العلمية ،بيروت -لبنان ، ط1، 2000م.

- شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي(ت972هـ)،تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة القاهرة، 1993م.
- شرح كتاب الحماسة، أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (ت 467هـ)، تح : د. محمد عثمان علي، ط1، دار الاوزاعي للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- شرح كتاب سيبويه ، الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي(ت 368هـ)، تح : احمد حسن مهدي ،علي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1، 1993م.
- شرح اللحة البدرية في علم اللغة العربية : ابن هشام الانصاري (ت762هـ) ،تح :د.هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،2007.
- شرح مختصر المنتهى الأصولي، عضد الدين الإيجي(ت756هـ)، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
- الاشباه والنظائر في النحو :السيوطي (911هـ)،وضع حواشيه :عزير الشيخ ،دار الكتب العلمية،د.ت.
- شرح المفصل ،ابن يعيش (ت643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ت.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، أبو زيد عبد الرحمن علي بن صالح المكودي(ت807هـ) ،تح : د.فاطمة الراجحي ، جامعة الكويت ،1993م.
- شرح مُلحة الإعراب ،أبو محمد القاسم بن علي الحريري(ت516هـ) ،تح: د. فائز فارس ، دار الامل ،الأردن ، ط1سنة 1991.
- شرح الهداية، أبوالعباس المهدي(ت440هـ) ، تح: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (ت672هـ)، تح: طه محسن، ط1، مكتبة ابن تيمية، 1405هـ.

- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، نقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تح: د. محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - السعودية، 1419هـ.
- ظاهرة التضمين، د. محمد إبراهيم خليفة الشوشتري، عضو الهيئة العامة - جامعة الشهيد بهشتي، مجلة العلوم الإنسانية للجمهورية الإسلامية، طهران - إيران، العدد التاسع، 1423هـ.
- العدد في القرآن الكريم، د. عبد الرحمن سعود ابداح، الطبعة العربية، دروب للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 1998م.
- العدد ثلاثة في القرآن الكريم دراسة سياقية تعبيرية، د. محمود سليمان، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الجامعة، 1426-2005م.
- العدول في الجملة القرآنية، د. عبد الله خضر محمد، دار القلم، للنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، د.ت.
- العقد المنظوم في الخصوم والعموم، شهاب الدين أحمد بن إدريس القراني (ت 682 هـ) تح: احمد الختم عبد الله، أطروحة لنيل الدكتوراه، في أصول الفقه، المكتبة المكية، 1999م.
- علل النحو، ابن الوراق (ت381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، 1420م.
- علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة للطباعة، بيروت، لبنان، 2009م.
- الفروق اللغوية، أبو الهلال العسكري (ت395هـ)، تح: محمد ابراهيم سليم، دار العلم للنشر و الثقافة، القاهرة، د.ت.
- في علم النحو، د. أمين السيد دار المعارف، القاهرة-مصر، ط7، سنة1994م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي ت1991، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، سنة2005.

- قضية مجيء المصدر المذكور حالاً في القرآن الكريم، د. ابو سعيد محمد عبد المجيد ، دراسات الجامعة الإسلامية، شيتا غونغ، 2007م.
- القطع والإنتناف أو الوقف والإبتداء، أبوجعفر أحمد بن محمد النحاس (ت338هـ) ،تح:أحمد فريد المريدي، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، د.ت.
- الكافية في النحو، ابن الحاجب ت (646هـ) ، المكتبة البشري كرانشي، ط 2، 2011م.
- الكتاب: سيوبه (ت180هـ) ، عبد السلام هارون ،مطبعة المدني، القاهرة - مصر، ط2، سنة 1983م
- معاني أبيات الحماسة: أبو عبد الله بن الحسين النَّمري(ت385هـ)، تح: د. عبد الله عبد الرحمن عسيلان، ط1، مطبعة المدني، 1403هـ ، 1983م .
- كتاب الهادي في شرح المقدمة في النحو، أبو الحسن ظاهر بن بابشاذ النحوي (ت469هـ)، تح:أحمد فتحي حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت ،د.ت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل ،العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، د. ت.
- الكشاف: الزمخشري (ت538هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، مكتبة العبيكان، 1988م.
- الكشف والبيان، الثعلبي (ت427هـ)، تح: أبو محمد بن عاشور ،مراجعة وتدقيق :الأستاذ نظير الساعدي ،دار إحياء التراث العربي ،بيروت ،2002م.
- اللباب في علوم الكتاب ،ابن عادل الدمشقي(ت880هـ)، تحقيق: عادل أحمد الموجود والشيخ علي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998م.

- اللع في العربية، ابن جني(ت392هـ)، تحقيق: د. سمير ابو مغلي، دار مجد للنشر ، عمان، 1988م.
- المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة وذات الحواشي لفضل الله الراوندي (ت571هـ)، أطروحة تقدم بها عباس علي إسماعيل الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة كربلاء لنيل درجة الدكتوراه،إشراف: أ.م.د سلام موجد خلخال.
- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني(ت381هـ)، تح: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية،دمشق.
- محاضرات في مادة النحو القرآني للعام الدراسي 2016-2017م، د. عباس علي إسماعيل،مدونتي.
- محاضرات في النحو العربي، المفاعيل الخمسة، د. سميرة حيدا، كلية الدراسات العربية، جامعة محمد الاول، وجدة، المغرب، 2015.
- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (ت392هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ،1998م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي(ت 546هـ)، تح:عبد الله بن إبراهيم الانصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ط2، مطالع دار الحيز، دمشق، 2007م.
- المحلى (وجوه النصب) ،أبو بكر احمد بن الحسن البغدادي (ت 317هـ) ، تح: د. فائز فارس، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت،دار الامل - الأردن، 1987م.
- المترجل :أبو محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب (567هـ)تح:علي حيدر،دار الحكمة،دمشق، 1972م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل(ت672هـ)، تح: محمد كامل بركات، ط2، جامعة ام القرى، السعودية، 2001م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، جلال الدين السيوطي(ت911هـ) تح: د. نبهان ياسين حسين، ط1، دار الرسالة للطباعة والنشر، العراق، 1977م.
- مظاهر التفسير اللغوي في شرح الحماسة المسمى بتهذيب شرح الحماسة وايجاز لفظها، أبو القاسم بن محمد الديمرتي الاصبهاني، إعداد الطالب: إبراهيم بن مسعود بن قاسم الفيقي، إشراف الأستاذ د. مصطفى عبد الحفيظ سالم ، 1423هـ - 1424هـ.
- مظاهر موافقة ابن الشجري لآراء نحاة الكوفة، إعداد: رجب عبد السلام الحمصاني، اشراف د. اميرة أحمد يوسف و أ . د . محمد رجب الوزير، مجلة البحث العلمي والآداب، العددالتاسع عشر، 2018م.
- معاني أبيات الحماسة، أبو عبدالله النميري(ت385هـ)، تح: عبدالله عبد الرحيم عسيلان ،مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، القاهرة-مصر، 1403هـ-1983.
- معاني حروف الزيادة عند النحاة دراسة نحوية دلالية، د. محمد جمعة حسن نبعة، كلية التربية جامعة إب - اليمن ،مجلة الدراسات الاجتماعية ، العددالخامس عشر، 2003م.
- موسوعة معاني الحروف العربية ، د. علي جاسم سلمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن-عمان، 2003م.
- معاني القرآن، الفراء(ت207هـ)، ط3، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1933م.
- معاني النحو: د.فاضل السامرائي، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1428هـ، 2017م.

- معجم القراءات القرآنية، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للنشر والتوزيع، ط1، دمشق - سوريا، 2002م
- المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فوال بابتي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، جمال الدين الانصاري، (ت761 هـ) موسوعة الصادق للطباعة والنشر، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه السيد الأفغاني، د
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي(ت790هـ)، تح: عياد بن عيد الثبتي، معهد البحوث العلمية، دار التراث الاسلامي، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة، ط1، 2007
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القادر الجرجاني(ت471هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1983م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) ، تح: د. محمد عبد الخالق عُصَيْمَة، ط3، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الدينية، مصر ، 1994م .
- مقدمة في النحو، خلف الأحمر (ت180هـ) ، تح: عز الدين التنوخي، دمشق د.ت.
- المقرب، ابن عصفور (ت669هـ) ، تح: أحمد عبد الستار الجوارى وعبدالله الجبوري ، مطبعة -العاني، بغداد، ط1، سنة 1391هـ-1971م.
- من الموصولة في القرآن الكريم بين التعريف والتكثير، د. عبد الجبار فتحي، كلية التربية الأساسية جامعة الموصل، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية، مج9، العددالثاني، 2009م.
- موسوعة الحروف العربية، د.إميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت ، ط2، 1415هـ - 1995م.
- النحو الشافي الشامل :د.محمود حسني مغالسة ،كلية الاداب -الجامعة الأردنية ،دار المسيرة للطبع ،ط1، عمان -الأردن ،2007م.

- النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، ط1، القاهرة - مصر، دار النشر للجامعات، 2007م .
- نحو القرآن عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العراقي العلمي، بغداد، 1974م.
- النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته، زاهد حميد، إشراف: أ.د عباس علي إسماعيل، رسالة تقدم بها الطالب لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإسلامية - جامعة كربلاء، 2018م.
- النحو القرآني قواعد وشواهد، د. جميل احمد ظفر، ط2، مكة المكرمة، 1418 هـ، 1988م.
- النحو الوافي، عباس حسن، ط1، مكتبة المحمدي، بيروت - 2007م.
- النحو والمعنى دراسة في مغني اللبيب لابن هشام (ت761هـ) رسالة تقدمت بها الطالبة، انفال رشاد علي عودة الخالدي الى مجلس كلية التربية للبنات جامعة الكوفة، بإشراف: د.زهير - اغازي زاهد، جامعة الكوفة-كلية التربية للبنات، قسم اللغة العربية، 1428هـ- 2007م.
- النحويون والقران: الدكتور خليل بنيان الحسون، د.ت مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، 2002.
- نزع الخافض في الدرس النحوي، حسين بن عليوي، بن سالم الحبشي، رسالة ماجستير، اشراف الدكتور عبد الجليل العاني، كلية التربية، جامعة حضر موت للعلوم، 1425هـ.
- النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د.ت .
- النفحة التواتية على التحفة الوردية في معرفة القواعد النحوية، أبي حفص عمر بن مظفر الوردى الشافعي (ت749هـ)، شرح وتعليق: محمد سالم عبد القادر عبد الكريم التواتي الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2016.
- النواسخ في كتاب سيبويه : د.حسام النعيمي، دار الرسالة، للطباعة، بغداد، ط1، سنة 1977م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي ت (911هـ) تح: عبد الحميد هنداوي، مكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر، د.ت.

- الواء والفاء وثم في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية إحصائية ،صفاء عبدالله نايف
- حردان،إشراف :أ.د أحمد حسن حامد،الدرسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ،نابلس - فلسطين.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية،أحمد المتوكل ،ط1،دار الثقافة ،المغرب ،1985م

Introduction

In the name of Allah the Merciful

Praise be to God for what he has been blessed, and he has thanks for what inspired, praise for what he offered, from the general yes that he began, and for the attainment of the bridges that he gave, and the fulfillment of those who were first of them, a large number of statistics, and distanced from the reward he provided for it, and disparity from the perception that he perpetrated, and prayers and peace be upon the Messenger of the Lord of the Worlds And the master of the people and messengers, Abu al-Qasim Muhammad and his good and pure family.

Either after:

The person familiar with Arabic literature stands before an enormous amount of remarkable achievement that abounds in the Arab blog, and stands as a remarkable testimony to the ingenuity of the Arabs and the breadth of their culture and the person in our Arab heritage, and he can find what he wants in this heritage and looking at the vastness of the sources of Arab culture and under the guidance of my supervisor professor Prof. Dr. Abbas Ali Ismail, the owner of the credit for me after God Almighty and his good guidance, our choice has been based on one of the creations of Arabs that deserve diving in the depths and an understanding of the ways of their creativity and showing them to the open to provide the Arab library with a new product that testifies to the

creativity of Arabs in the past and in the modern; The poetry in which he collected a huge literary product of the poets who preceded him until his time.

In view of the many grammatical and linguistic evidence that Abu Tammam collected in his enthusiasm, it deserved the attention of scholars, writers and linguists, and accepted them, so they went to explain it, comment on it, and explain the mysterious of it.

Hence the title of the Master's thesis, tagged with:

(The rules for building sentences in the Qur'anic evidence contained in the commentaries of Abu Tammam's enthusiasm).

And since the topic concerned the study of explanations of enthusiasm, the researcher was obliged to see the books that dealt with the enthusiasm of Abu Tammam, which are: -

- Refining the explanation of enthusiasm and briefly uttering it, by Muhammad al-Dimarti (d. 355 AH).
- The meanings of the verses of enthusiasm, by Abu Abdullah Al-Nimri (d. 385 AH).
- Warning to explain the problems of enthusiasm, by Ibn Jani (d. 392 AH).

- Explanation of the office of Abu Tamam's enthusiasm, to Marzouki (d. 421 AH).

Explanation of the office of Abu Tammam's enthusiasm, attributed to Abu Al-Ala (D 449 AH).

Explanation of the book of enthusiasm for Abu al-Qasim bin Ali al-Farisi (d. 467 AH).

Explanation of the Court of Abu Tamam's enthusiasm, for Tabrizi (D 502 AH).

- The enthusiasm with the footnotes to the grace of God, the Rwandan (d. 571 AH).

Explanation of Abu Tamam's enthusiasm for Al-Alam Al-Shanmtari (d. 746 AH).

This study consists of three chapters, preceded by an introduction, and appended by a conclusion. The first chapter was entitled The Syndicates in Explanations of Abu Tammam's enthusiasm, in which I studied the necessary and transgressive verbs, and related matters, in addition to studying issues related to the object, the object in it, the case, the distinction, and the object With him, the absolute effect and preacher.

And I made the second chapter entitled: Grammar Tools in Explanations of Abu Tammam's enthusiasm, in which I dealt with tools that consist of one syllable, and tools that consist of two syllables.

The third chapter of this study included other grammatical investigations into the explanations of Abu Tammam's enthusiasm, in which I studied issues related to the attachments, additions and dependencies, as well as issues related to nominal conductors (connected names), and after I finished all of this I wrote a conclusion that included the most important findings of the research.

The researcher can only express my sincere thanks to everyone who really helped and said to support me in my career and overcome difficulties to complete the message.

More especially among them by mentioning (Prof. Dr. Abbas Ali Ismael over his preference to accept supervision of this work, as he was credited with bringing this research to light, so how much did I benefit from his abundant knowledge, good guidance and good opinions, so God rewarded me for me the best reward and I reward him with reward and giving).

Finally, this message is only a modest effort, and I have exerted my effort and endeavor, and if I was injured, it is thanks to God and from him.

The researcher

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Karbala University - Faculty of Islamic Sciences
Department of Arabic language



Building sentence in Qur'anic evidence in the explanations of Abu Tamam's enthusiasm

A Thesis submitted by

Zahra Mohammed Jawad Kadham Alhussaini

To the Council of the Faculty of Islamic Sciences, University of
Karbala, which is a requirement to obtain a master's degree in
Arabic language - the language and literature of the Koran

Supervised by

Prof.Dr. Abbas Ali Ismail

1441 AH

2020 AD